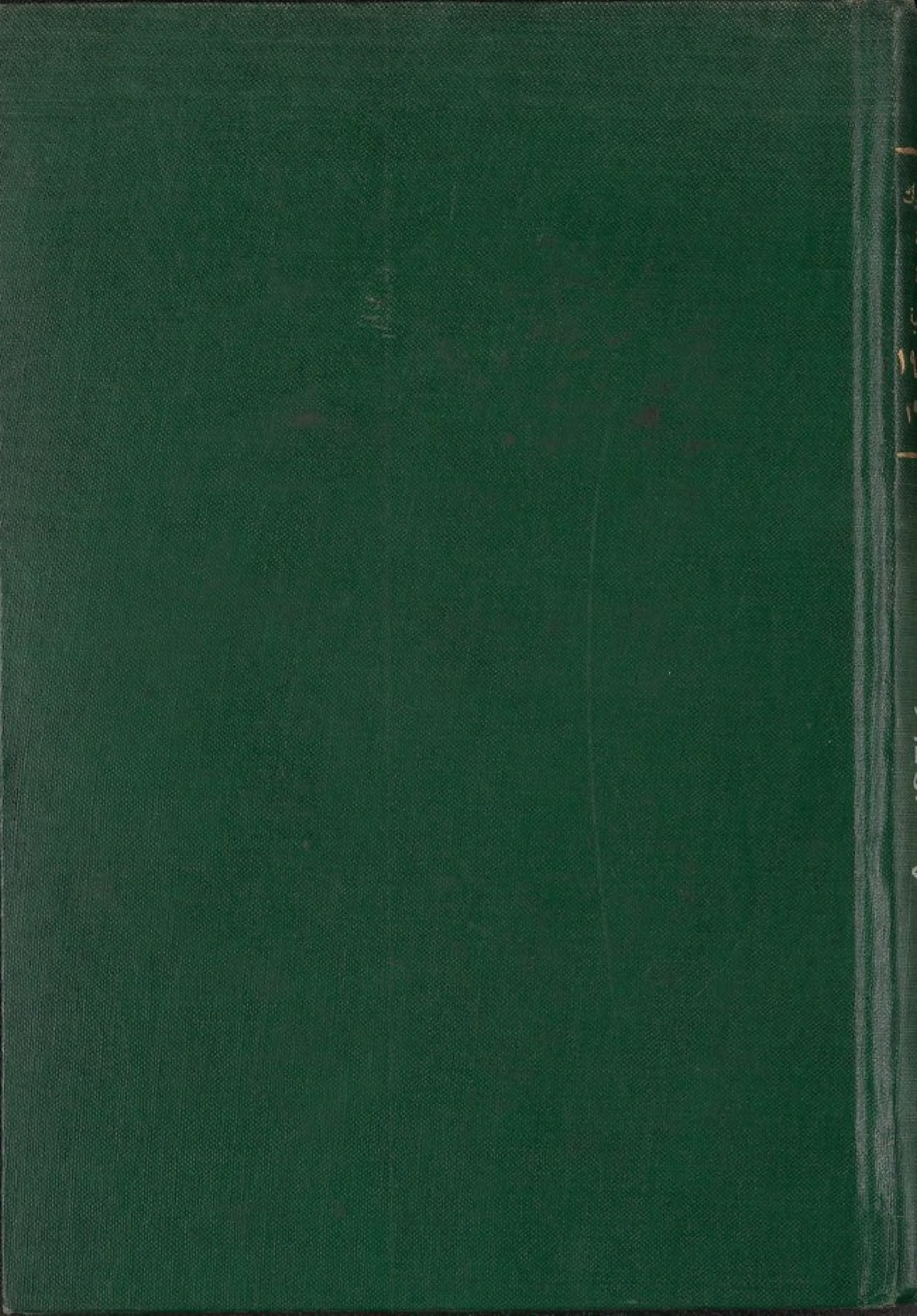
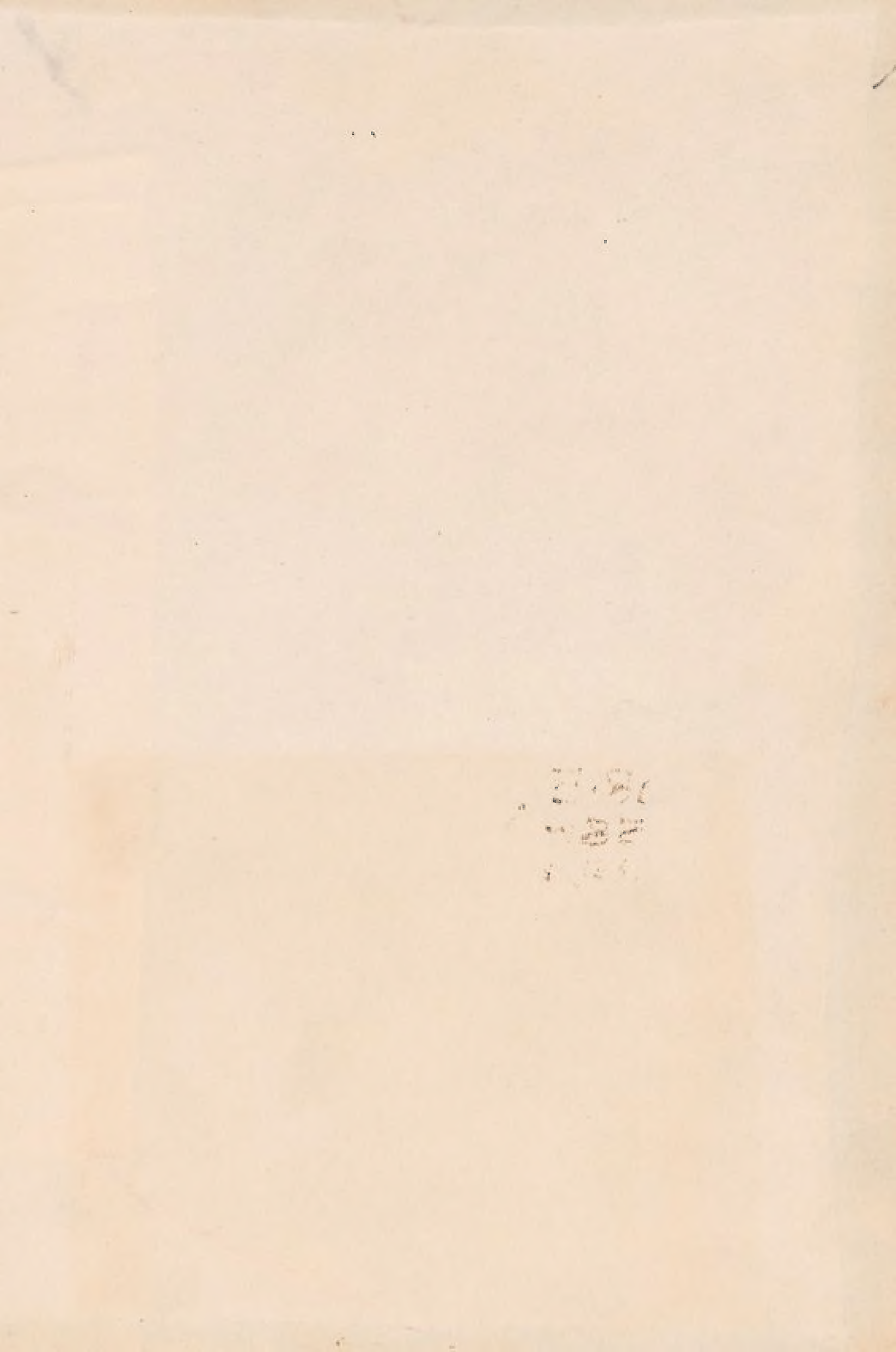






الجامعة السورية



للسنة الجامعية ١٩٥١—١٩٥٢

مطبعة الجامعة السورية

١٣٧١ هـ — ١٩٥٢ م



الفهرس

صفحة

* * *

Page

توطئة

هذه هي المجموعة الثالثة من المحاضرات العامة التي القاها اساتيذ الجامعة وغيرهم من رجالات العلم والفضل في المدرج الكبير للجامعة السورية خلال العام ١٩٥١-٩٥٢ وفقاً للخطة التي رسمتها الجامعة لنفسها منذ بضع سنين بغية نشر العلم بين الطلاب والجماهير . وأملنا ان تلقى هذه المجموعة من الرعاية ما لاقته المجموعتان الاوليتان .

واذا كان للجامعة ان تعتز بشيء فانها كجامعة قومية تعتز بالتأييد الذي لقيته في اعداد هذه المحاضرات وتلقفها وطبعها ونشرها في الاقطار العربية . ولا بد لنا من التنويه بأن هذه المحاضرات قد افادت التلاميذ وغيرهم من مريدي العلوم والفنون ودعمت اواصر التعاون بين رجالات الجامعة وسواهم من المفكرين . وانا لنرجو من الله ان يمكننا من الاستمرار على تنظيم هذه المحاضرات والاكثار منها لتعم فائدتها وتصبح مرجعاً ومنبعاً علمياً قيماً يستعين به كل راغب في التتبع العلمي والتعمق لاختصاصي .

ولقد حرصت الجامعة على جعل مواضيعها متنوعة ومباحثها واساليبها شائقة وشاملة لكل الوان البحث والاجتهاد وجميع ما يهم طالب العلم الالمام به والاطلاع عليه .

ولذا فان الجامعة تعتبر هذه المجموعة همزة وصل بينها وبين السادات الافاضل الذين تفضلوا بالقائها وبين الجمهور الكريم الذي لبى الدعوة لاستماعها كما انها تجزم بأن هذه المحاضرات ستكون خير سفر جامع لثمرات العمل المشترك العلمي وافصح سفير للتعبير عن نوايا ومساعي الجامعة التي لا تدخر وسعا في بذل جهودها في سبيل نشر الثقافتين الشرقية والغربية في هذه البلاد والسلام .

سامي الميداني
رئيس الجامعة السورية

نبذ مأثورة في الحيل الشرعية(١)

للدكتور مأمون الكزبري

الحيل الشرعية في العرف الفقهي ، هي طرق مباحة في ذاتها ، ومسالك مشروعة في الاصل ، ولكن الانسان يتخذ منها مطية لتحقيق غرض غير الغرض الذي اعدت له هذه الطرق ، والوصول إلى هدف غير الهدف الذي توصل اليه هذه المسالك .

واللجوء الى الحيل الشرعية قد يكون تسهيلاً لمقاصد الشرائع السماوية أو القوانين الوضعية في التحليل والتحريم ، وتيسيراً للوصول الى الحقوق دون أن تقف القيود والشروط الفقهية في سبيلها ، ولكنه على الغالب يكون هدماً لهذه المقاصد وتفويتاً للغاية السامية التي ترمي إليها الشرائع والقوانين فيما تشرع من أحكام وما تكلف من تكليفات .

فالحيل الشرعية إذن أنواع وأنواع : قليلها الحسن الذي يخرج من الضيق ويخلص من المأزق من غير إبطال حق ولا إحقاق باطل ، ومعظمها الذميم الذي يحل الحرام ويحرم الحلال ويحق الباطل ويبطل الحق وهو ما يسمى اليوم في العرف الفقهي بالاحتيال على القانون .

وللاحتيال على القانون نبذ مأثورة تحفل بها الموسوعات الحقوقية من خاصة وعامة وداخلية ودولية . ولسوف نستعرض هذه النبذ في مختلف فروع الحقوق . ولكنه لا بد لنا قبل ذلك من بيان بعض نبذ من الحيل الحسنة التي تزدان بها المؤلفات الفقهية في الشرع الاسلامي .

اولاً — نبذ من الحيل الشرعية الحسنة

لا يخلو كتاب من كتب الفقه الاسلامي إلا وفيه نبذ ونبذ من الحيل الشرعية

---

(١) القيت على مدرج الجامعة الكبير يوم الاربعاء في ١٩٥١/١١/٢١

الحسنة . وقد آثرت أن أنتقي منها نبذة ورد ذكرها في القرآن الكريم ونبذتين رويتا عن رسول الله ونبذتين عزيتا إلى أبي حنيفة .

(١) فمن النبذ المأثورة في الحيل الشرعية الوارد ذكرها في القرآن الكريم ، تعليم المخلص لأيوب عليه السلام عن يمينه التي حلفها في مرضه ليضربن امرأته مائة عود ، بأن قال له تعالى : « وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث » .

يروي المفسرون أن الله اصطفى أيوب بالنبوة وآتاه مالاً وفيراً وولداً كثيراً ، فكان شاكراً لنعم الله مواسياً لعباده ، براً رحيماً . ثم ابتلي بأمراض وبلايا بدنية أقعدته عدة سنوات كان خلالها صابراً حامداً ، ورأى من زوجته أثناء مرضه اهمالاً وآراء لم يرتضها من الوجهة الدينية فحلف ليضربنها إذا شفي مائة جلدة .

فلما برئ أيوب من مرضه حلل الله له يمينه جزاء له على صبره وتخفيفاً عن امرأته ورحمة بها بأن أمره أن يحزم مائة عود من حشيش فيضرب امرأته بها مجتمعة مرة واحدة فيبر بيمينه ولا يحنث .وفي هذا حيلة شرعية حسنة اخرجت أيوب من الضيق وخلصته من الحرام .

أما النبذتان المرويتان عن رسول الله فأولها ما ورد في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة وأبي سعيد ، أن رجلاً من خيبر جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر جنيب (اي بتمر من نوع ممتاز) فقال له : أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : انا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال رسول الله : لا تفعل بع الجميع (اي التمر من النوع الرديء) بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيباً .

فصاع التمر ولو من جنس جيد لا يجوز شرعاً إبداله بأكثر منه ولو من جنس رديء لأن ذلك من قبيل الربا والربا حرمه الله . فجاء الرسول وبين الحيلة الشرعية التي بها يحصل صاحب التمر الرديء على تمر جيد دون إثم : فأمره أن يبيع سلعته ثم يشتري بثمنها تمراً جيداً .

فأين هذه الحيلة المشروعة التي تبعد الانسان عن الحرام من حيلة اليهود الذين

حرمت عليهم الشحوم فأذابوها حتى ازالوا عنها اسم الشحم ثم باعوها وأكلوا أثمانها.

والنبذة الثانية المروية عن الرسول هي أن رجلاً شكا إليه من جاره أنه يؤذيه. فأمره رسول الله أن يطرح متاعه في الطريق ففعل . فأصبح كل من مر عليه يسأل عن شأن المتاع فيخبر بأن جار صاحبه يؤذيه فيسبه ويلعنه . فجاء إليه وقال : رد متاعك الى مكانه فوالله لاأوذيك بعد ذلك أبداً . فكانت حيلة بارعة أدت إلى دفع ظلم الظالم وكف شره وعدوانه .

ومن النبذ المأثورة عن أبي حنيفة أنه كان في وليمة في الكوفة دعي إليها العلماء والاشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من اختين . وبينما القوم على المائدة اذ سمعوا ولولة النساء . فسألوا ماذا اصابهن ؟ فاجيبوا ان النساء قد غلطت فزفت كل واحد من الأخوين امرأة اخيه فدخل بها . فقال القوم لصاحب الوليمة : ان العلماء على مائدتك فاستفتهم في الامر . فاستفتاهم فأفتى سفيان الثوري بقضاء علي رضي الله عنه وقال : على كل واحد من الزوجين المهر لقاء الدخول بمن دخل بها وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت عدتها رجعت الى زوجها . فلم يرق هذا الحل القوم لما فيه من انتظار انقضاء العدة كي تتمكن كل زوجة من الرجوع إلى زوجها ولأن كلا من الأخوين اصبح يأنف من ان تعود اليه زوجته بعد ما دخل بها أخوه . أما أبو حنيفة فكان ينكت باصبعه على طرف المائدة كالمتفكر في شيء فقال له من الى جنبه ابرز ما عندك . هل عندك شيء آخر ؟ فغضب سفيان وصاح ماذا يكون عنده بعد قضاء علي في الوطء بالشبهة . فقال أبو حنيفة علي بالزوجين فأتي بهما فسأل كل زوج هل تعجبك المرأة التي دخلت بها ؟أجابا نعم . فقال ابو حنيفة لكل منهما طلق امرأتك التي دخل بها اخوك . فلما فعلا زوج كل واحد المرأة التي دخل بها وقال : قوما الى أهلكما على بركة الله تعالى . فقال سفيان ما هذا الذي صنعت . فقال : احسن الوجوه وأقربها الى الالفة وابعدها عن العداوة . أرأيت لو صبر كل منهما حتى تنقضي العدة . اما كان يغلي في قلب كل واحد منهما بذور الحقد والضغينة لدخول اخيه بزوجته اما وقد امرت كل واحد

منها بان يطلق زوجته ولم يكن بينه وبينها دخول ولا خلوة ، فلا عدة عليها من الطلاق ثم زوجت كل امرأة ممن وطئها وهي معتدة منه لا تمنع نكاحه . فان كلا من الاخوين قام مع من دخل عليها وليس في قلبه شيء نحو اخيه . فعجب القوم من فطنة ابي حنيفة وحسن تأمله .

اما النبذة الثانية المروية عن ابي حنيفة فهي انه سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثاً ان سألتني الخلع ولم أخلعك . وحلفت المرأة بعتق مماليكها وبصدقة مالها ان تسأله الخلع قبل الليل . ففي هذا الوضع نرى المرأة والرجل قد اندفعا في القول فهو يحلف بالطلاق الثلاث ان سألته الخلع ولم يخلع ، وهي تعلق عتق مماليكها وصدقة اموالها كلها ان لم تسأله الخلع قبل الليل . فاما الطلاق والبينونة الكبرى واما عتق المماليك كلها والصدقة بالمال كله . كلا الامرين صعب . عندئذ يعمل ابو حنيفة الحيلة للخروج من المأزق فيقول للمرأة : سليه الخلع فتفعل فيقول لزوجها : قل لها قد خلعتك على الف درهم تعطينيها . فقال الزوج ذلك فقال ابو حنيفة قولي لا اقبل فقالت لا اقبل . فقال ابو حنيفة قومي مع زوجك فقد بر كل واحد منكما في يمينه ولم يحنث . وكان وجه المخلص في هذه القضية ان من قواعد الخلع على مال انه لا يقع به الطلاق الا بقبول المرأة لما فيه من معنى المفاوضة فاذا صدرت عبارة الايجاب في الخلع من الرجل ولم تقبل المرأة بر الرجل بيمينه لانه خالع ولم يقع الطلاق لعدم تمام الخلع بقبول المرأة . وبذلك يسر ابو حنيفة الامر على الزوجين وفرج كربهما وابقى الاسرة لا تعبث بها جوامح الغضب .

تلكم نبذ من الحيل التي كان يقرها الشرع الاسلامي ، حيل حسنة لا مكر فيها ولا خداع ، ولا ابطال حق ولا احقاق باطل ، بل مرونة تخرج من الضيق وتيسر تخلص من الحرج . أجل لقد ابتدع بعض المتأخرين حيلا ذميمة كتلك التي حللوا فيها الربا او اسقطوا الزكاة او عطلوا الشفعة . ولكن مثل هذه الحيل كان من المجمع عليه انها مكروهة وما كانت لتصدر الا عن ضعف دينه ومرض يقينه .

أما في عالم اليوم فالحيل الذميمة او ضروب الاحتيال على القانون قد شاعت وعمت ولم يعد ثمة رادع ديني ولا وازع اخلاقي يحد من اللجوء اليها . فلنستعرض بعض نبذ من الاحتيال على القانون .

ثانياً — نبذ من الاحتيال على القانون

للاحتيال على القانون اليوم ، نطاق تطبيقي واسع تضم اطرافه مختلف فروع الحقوق من خاصة وعامة ومن داخليه ودولية . ولسوف يتبين لنا ذلك اذ نذكر تباعا نبذاً من الاحتيال على القانون في الحقوق المدنية ثم في الحقوق التجارية ثم في الحقوق الادارية ثم في الحقوق الدولية من خاصة وعامة .

١ — الاحتيال على القانون في الحقوق المدنية

ان الحيل الشرعية في الحقوق المدنية لاتقتصر على الحقل التعاقدي بل تتعداه لحقل الاحوال الشخصية .

(١) فمن الحيل المأثورة في حقل الاحوال الشخصية في سوريا استبدال مذهب بمذهب لا لشيء الا للحصول على الطلاق . ذلك ان المادة العاشرة من القرار ٦٠ الصادر ١٣ آذار ١٩٣٦ المعدلة بالقرار رقم ١٤٦ الصادر في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ اوجبت ان يخضع السوريون المنتمون الى الطوائف المعترف بها انها ذات احوال شخصية لنظام طوائفهم الشرعي في الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية ، فعينت بذلك المحكمة المختصة والتشريع الواجب نفاذه .

وبما أن مذهب بعض هذه الطوائف كالمذهب الماروني ومذهب الروم الكاثوليك لا تجيز الطلاق بينما مذهب الطائفة الأرثوذكسية تجيزه ، فقد حصل أن لجأ الزوج تجنباً لتطبيق مبادىء المذهب الماروني أو الكاثوليكي الذي يحرم الطلاق

إلى الانتقال من مذهبه إلى المذهب الأرثوذكسي بغية استصدار حكم بالطلاق من المحاكم الروحية لهذا المذهب .

وإليكم على سبيل المثال قضيتين من هذا النوع عرضتا على محكمة الخلافات :

فالقضية الأولى تتلخص في أن شخصاً من طائفة الروم الأرثوذكس اعتنق مذهب طائفة الروم الكاثوليك وسجل اعتناقه لهذا المذهب في سجلات النفوس ثم تزوج من امرأة منتسبة الى طائفة الروم الأرثوذكس على طقوس كنيسة الروم الكاثوليك بحلب وسجل زواجه في سجلات النفوس . ويظهر أن التوفيق لم يكن حليف الزوجين فانقلب الحب بينهما الى بغضاء والوئام الى خصام . ولكن أنى للزوج التخلص من رباط الزوجية وعقد الزواج جرى وفق طقوس الكنيسة الكاثوليكية والمذهب الكاثوليكي لا يجيز الطلاق ، أليس من حيلة تخرجه من مأزقه وتفرج عنه كربه ؟ أليس بمقدوره الرجوع الى المذهب الأرثوذكسي الذي كان يعتنقه ؟ واذا ما اعتنق المذهب الأرثوذكسي من جديد أليس بامكانه طرق باب المحكمة الروحية لهذا المذهب والحصول منها على حكم بالطلاق . فليقدم إذن على ذلك . وبالفعل فانه عاد الى مذهبه القديم وسجل ذلك في سجلات النفوس وأقام لدى المحكمة الروحية لطائفة الروم الأرثوذكس بحماه دعوى على زوجته فحكمت المحكمة بفسخ زواجه والغاء الرابطة الزوجية بينهما والسماح له بالزواج . فما كان من الزوجة الا أن راجعت مديرية النفوس بحلب وطلبت تبديل مذهبها من طائفة الروم الأرثوذكس الى طائفة الروم الكاثوليك لاعتناقها هذا المذهب يوم زواجها فجرى هذا التصحيح بالاستناد الى شهادة معطاة من رئيس طائفة الروم الكاثوليك بحلب . ولما تم لها ذلك ادعت على زوجها لدى المحكمة الروحية لطائفة الروم الكاثوليك بحلب فحكمت المحكمة غيابياً بالهجر بين الزوجين وبترك ولدهما عند أمه وبالزام الزوج ان يدفع لزوجته نفقة بمعدل ليرتين عن كل يوم اعتباراً من تاريخ تقديم الدعوى . وبهذا لم تعترف على صحة الطلاق الذي قررته المحكمة الروحية الارثوذكسية . فاعترض الزوج على هذا الحكم فحكمت المحكمة برد الاعتراض

وتثبيت الحكم الغيابي . عندها لجأ الزوج الى محكمة الخلافات وطلب منها اعطاء القرار بأن الحكم الصادر عن المحكمة الروحية لطائفة الروم الكاثوليك بحلب قد صدر عن محكمة غير ذات اختصاص وهو غير واجب التنفيذ وبأن الحكم الصادر عن المحكمة الروحية الأرثوذكسية بحماه قد صدر عن محكمة ذات اختصاص وهو واجب التنفيذ . ولكن محكمة الخلافات ردت طلب الزوج وقررت اعتبار الحكم الصادر عن المحكمة الروحية لطائفة الروم الأرثوذكس بحماه القاضي بالغاء الرابطة الزوجية وبالسماح للزوج بالزواج صادراً عن محكمة غير ذات اختصاص وغير واجب التنفيذ واعتبار الحكم الصادر عن المحكمة الروحية لطائفة الروم الكاثوليك بحلب القاضي ببقاء الزوجية والهجر بين الزوجين وبترك الطفل المولود منهما لدى أمه وبإلزام الزوج بالنفقة صادراً عن محكمة ذات اختصاص وواجب التنفيذ قائلة في معرض تعليل الحكم ما مضمونه :

« في الحالة التي يكون فيها أحد الزوجين منتسباً لغير الطائفة التي تم عقد الزواج فيها وفقاً لطقوسها يكون الزوج الذي رضي بعقد الزواج وفقاً لطقوس الطائفة التي لا ينتمي اليها قد اختار قانون هذه الطائفة لتحديد الاثقه الزوجية ورضي بعقد زواجه على أساس قواعده واكتسب الزوجان حقوقاً متقابلة حددها قانون الطائفة التي تم عقد الزواج وفقاً لطقوسها ... فليس من العدالة في شيء ان يصار الى الأخذ بعكس ما اتفقت عليه ارادة الطرفين بالارادة المنفردة التي يبديها الزوج التارك لطائفته التي عقد الزواج بمقتضى طقوسها وقواعدها فيجب ان تظل حياتها الزوجية وما ينشأ عنها من القضايا الشخصية تابعة لسلطان القانون الذي تم الزواج بمقتضاه . (قرار رقم ٥ وتاريخ ١٩٤٧/١٢/٦) .

(ب) وتتلخص القضية الثانية بأن رجلاً وامرأة منتميين لطائفة الروم الكاثوليك تزوجا وفقاً لطقوس كنيسة هذه الطائفة التي لا تجيز الطلاق . ويظهر أن الزوج راق له يوماً ان يهدم الرابطة الزوجية التي تربطه بزوجته فاعتنق المذهب

الأرثوذكسي ثم ادعى لدى المحكمة الأرثوذكسية بزحلة على زوجته وطلب الحكم بطلاقها منه مدعياً أنه وزوجته قد اعتنقا المذهب الأرثوذكسي فحكمت هذه المحكمة بالطلاق والسماح للزوج بالزواج وحرمان الزوجة من النفقة . فتألمت الزوجة من سلوك زوجها الشائن وما كان منها الا أن ادعت على زوجها لدى المحكمة الروحية لطائفة الروم الكاثوليك بحلب على اعتبار ان عقد الزواج تم وفقاً لطقوس كنيسة هذه الطائفة فحكمت المحكمة باختصاصها للنظر في الدعوى وبالهجر بين الزوجين وإلزام الزوج بأن يدفع لزوجته نفقة شهرية قدرها / ١٠٠ / ليرة سورية ابتداء من تاريخ تقديم الدعوى . وبذلك صدر حكمان متناقضان أحدهما عن المحكمة الروحية لطائفة الروم الارثوذكس بزحلة والآخر عن المحكمة الروحية لطائفة الروم الكاثوليك بحلب . عندها عمد الزوج الى إقامة الدعوى لدى محكمة الخلافات مدعياً ان الحكم الصادر عن المحكمة الروحية لطائفة الروم الكاثوليك بحلب قد صدر عن محكمة غير ذات اختصاص وأن الحكم الصادر عن المحكمة الروحية الارثوذكسية بزحلة هو وحده الذي يجب ان ينفذ بينه وبين زوجته لصدوره عن محكمة ذات اختصاص للنظر في موضوع الخلاف الناشب بينهما بخصوص أحوالهما الشخصية وقد أدلى المدعي دعماً لدعواه انه وزوجته اعتنقا المذهب الارثوذكسي وان المادة ٢٣ من القرار ٦٠ المعدلة بالقرار ١٤٦ توجب في حال ترك الزوجين معاً طائفتهما ان تكون الزوجية والموجبات المتعلقة بالاحوال الشخصية تابعة لقانون الطائفة التي اختاراها اذ يفترض المشترع في هذه الحال ان الزوجين بانضمامهما معاً الى طائفة اخرى يعلنان بمحض اختيارهما عن رغبتهما في اتباع قانون الطائفة الجديدة في أحوالهما الشخصية . ولكن الزوجة انكرت اعتناقها مذهب طائفة الروم الارثوذكس وادلت على سبيل الاستطراد بان المادة ٦٠ من قانون النفوس السوري ذي الرقم ٣٦٣٣ المؤرخ في ١٥/١٠/١٩٣١ تشترط لقبول احكام الطلاق وتدوينها في سجلات النفوس ان تكون صادرة عن السلطة التي صاغت عقد الزواج على ان لا تقبل من سلطة غيرها الا اذا اعتنق الزوجان مذهب هذه السلطة ، شرط ان يقع الطلاق بعد انقضاء سنة على اعتناق هذا المذهب

وانه في الواقع على فرض اعتناقها مع زوجها المذهب الارثوذكسي فان حكم الطلاق قد صدر عن المحكمة الارثوذكسية قبل انقضاء موعد السنة المحددة في المادة ٦٠ من القانون النفوس السوري فلا يمكن اذن تسجيله في سجلات النفوس في الجمهورية السوريه ولا يمكن بالتالي تنفيذه .

وقد اخذت محكمة الخلافات بوجهة نظر الزوجة وقررت ان الحكم الصادر عن المحكمة الروحية لطائفة الروم الارثوذكس بزحله غير قابل للتنفيذ في الجمهورية السورية وان الحكم الصادر عن المحكمة الزوجية لطائفة الروم الكاثوليك بحلب قد صدر عن محكمة ذات اختصاص وهو واجب التنفيذ واوردت بين ماأوردته من علل :

ان حكم المادة ٦٠ من قانون النفوس السوري يتعلق بحفظ كيان الاسرة وعدم افساح المجال لفك روابط الزوجية بالتحايل على مبدأ حرية المعتقد فرأى المشترع ان تقيد حق الطلاق بمرور عام كامل على اختيار المذهب الذي يجيز الطلاق لان انقضاء هذه المهلة الطويلة يدل على ان تبديل المذهب لم يكن تحايلاً من الزوجين للتحلل من الروابط الزوجية ولان الزوجين يدركان كل الادراك خطورة مايقدمان عليه واثره البالغ في حياتهما الشخصية ومستقبل أولادهما فلا يجنحان اليه الا بعد ترو واناة فهو اذن حكم يتعلق بالنظام العام الداخلي » . (قرار رقم ٣ وتاريخ ١٦/١١/١٩٤٧) .

(٢) أما في الحقل التعاقدي فالحيل الشرعية واسعة الارجاء ، فما من عقد من العقود المتعلقة بالذمة المالية سواء كان منشئاً او ناقلاً او معدلاً أو مسقطاً للحق الا ويمكن ان تتخلله حيل يرمي المتعاقدون من ورائها الى تعطيل النصوص القانونية الآمرة او الناهية وتحقيق غايات غير الغايات التي يهدف اليها المشرع .

فهذا مالك حصة مشاعة في عقار يبيع حصته من آخر ويخفي البيع تحت ستار الهبة ليمنع الشريك في العقار من ممارسة حق الشفعة يوم كان القانون في سوريا يقر الشفعة .

وهذا مدين مشرف على الاعسار او الافلاس يعقد بيعاً وهمياً لمصلحة زوجته أو أحد من أقاربه ليخرج المبيع من ضمان دائنيه .

وهذا دائن مراب يلزم مدينه بفائدة فاحشة تفوق الحد المسموح به قانوناً عن طريق اخفاء ماهية العقد واظهار المداينة في صورة البيع .

وهذا رب عمل يشترط في حال انفكاك العامل عن عمله بنداً جزائياً من الضخامة بحيث يحول دون ممارسة حق الاستقالة من الخدمة .

وهذا مشتري عقار يعمد الى كتم الثمن الحقيقي وينظم عقد البيع بثمن صوري أقل بكثير من الثمن المتفق عليه في الواقع للحط من رسوم الفراغ وهضم حقوق الخزينة .

وهذا أجنبي يلجأ الى تملك الاموال غير المنقولة في سوريا عن طريق الاسم المستعار بغية التخلص من القيود القانونية التي لا تجيز إنشاء حق عيني عقاري لمصلحة الاجنبي بدون رخصة سابقة تمنح بمرسوم جمهوري .

وهذا دائن صاحب تأمين أعطى العقد صيغة البيع البات قد تملك العقار دون مزايدة بحال عدم وفاء المدين الدين بالاستحقاق .

ولن يفوتني وأنا أبحث الحيل في الحقل التعاقدي ذكر الحيل التي كثيراً ما عمد اليها بعض المؤجرين لتعطيل أحكام القانون . وفي هذا الباب نبذ ونبذ اقتصرت على اختيار نبذتين منها : الاولى تهدف إلى تجنب تنزيل بدل الايجار والثانية ترمي إلى التهرب من مبدأ منع التعاقد بالعملة الذهبية .

(٢) فقوانين الايجارات حتى ايار ١٩٤٨ ، كانت تمنح المؤجرين الحق في ان يزيدوا على بدلات الايجارات المعقودة حتى نهاية عام ١٩٤٢ نسبا معينة تتراوح بين عشرين ومائتين بالمائة على الأجر المسمى في العقد وتكتفي بتمديد الايجارات المعقودة منذ بدء عام ١٩٤٣ دون مس البدل المعقود عليه . أما قانون الايجارات رقم ٣٩٩ الصادر في ١٨ أيار فقد نص في المادة السادسة منه على « ان عقود الايجار

المعقودة بشأن دور السكن منذ عام ١٩٤٣ وحتى صدور هذا القانون تخفض بدلاتها بنسبة ٢٠ في المئة ابتداء من أول ايار ١٩٤٨ .

ثم مالبث المشرع أن عمم التخفيض في القانون رقم٤٦٤ وتاريخ ١٥/٢/١٩٤٩ وجعله شاملاً جميع العقارات سواء كانت معدة للسكن ام لغرض صناعي او تجاري فالمادة الخامسة من القانون المذكور نصت على أنه خلافاً لكل اتفاق سابق تخفض اعتباراً من اول كانون الثاني عام ١٩٤٩ بدلات إيجار جميع العقارات المأجورة بين أول عام ١٩٤٣ وآخر عام ١٩٤٨ بنسبة ٣٠ في المائة مهما كانت جهة استعمال المأجور. فبمقتضى هذه النصوص أضحت عقود الإيجار التي يعقدها أصحاب العقارات المعدة للإيجار عرضة للتخفيض في المستقبل . وعلى هذا عمد بعض الملاك الى تنظيم عقود صورية يصرحون فيها ببدل يزيد عن البدل المتفق عليه سراً بنسبة لاتقل عن ثلاثين بالمائة ويضمنونها اقراراً يفيد قبضهم الزيادة حتى يأمن المستأجرون عدم مطالبتهم بها . وبهذه الصورة ، عند صدور قانون الايجارات في السنة المقبلة وتطبيقه على هذه هذه العقود، تخفض الزيادة المقررة صورياً ، ويبقى البدل الحقيقي كما كان عليه في السابق دون أن يتناوله أي تخفيض. لعمرو مثلاً عقار يود ايجاره بثلاثة آلاف وخمسمائة ليرة سورية على أن لا يكون هذا البدل خاضعاً للتخفيض خلال السنة المقبلة، فهو يعمد إلى تنظيم عقد يحدد فيه البدل بمبلغ خمسة آلاف ليرة سورية ويضمنه اقراراً بقبضه الزيادة المضافة صورياً وقدرها الف وخمسمائة ليرة سورية . فاذا صدر القانون المتضمن التخفيض بنسبة ٢٠ في المائة وطبق على العقد عدل بدل الايجار ، نتيجة التخفيض من خمسة آلاف ليرة سورية الى ثلاثة آلاف وخمسمائة ليرة سورية وضمن المؤجر بذلك استيفاء البدل المتفق عليه في الحقيقة دون أي تخفيض .

(ب) اما فيما يتعلق بالاحتيال على القانون للتخلص من مبدأ تحريم التعاقد بالعملة الذهبية فقد عرضت على القضاء قضية تتلخص في ان مؤجراً اصر على استيفاء الاجرة في الاستحقاق ليرات عثمانية ذهبية رغم صدور القرار ١٨/ل وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٠ المتضمن منع تحديد العقود أياً كان نوعها بالعملة الذهبية ، تحت طائلة البطلان

فاتفق والمستأجر على تحديد البدل في العملة الذهبية واخفيا اتفاقهما بان عينا البدل في الظاهر بكمية من الحبوب توازي قيمتها في تاريخ تنظيم العقد قيمة البدل المتفق عليه سراً والمعين بالليرات الذهبية . فلما استحق بدل الايجار كانت اسعار الحبوب قد ارتفعت ارتفاعاً محسوساً غير منتظر بحيث اصبحت قيمة كمية الحبوب المعينة كبدل في الظاهر تساوي اضعاف ما كانت عليه يوم تنظيم العقد . فسولت النفس للمؤجر ان يتجاهل الاتفاق الحقيقي ويتمسك بالعقد الظاهر المتضمن تعيين بدل الايجار بكمية من الحبوب . وهكذا فعل وطالب المستأجر بتسليم الحبوب عيناً فاضطر المستأجر الى طرق باب القضاء الذي اجاز له ان يثبت بالشهادة ان البدل المتفق عليه حقيقة معين بالعملة الذهبية وان المؤجر انما استحصل على عقد عين فيه البدل بكمية من الحبوب ليكون هذا العقد سلاحاً يهدد فيه المستأجر اذا ما امتنع عن دفع بدل الايجار بالعملة الذهبية . ولما اثبت المستأجر هذه الناحية اصدرت المحكمة قراراً ببطلان العقد لان فيه تحايلاً على مبدأ تحريم التعاقد بالذهب الذي له مساس بالنظام العام . (محكمة الحقوق البدائية بدمشق (الغرفة المختلطة) قرار صادر بتاريخ ١٩٤٣/٩/٢٣ برقم اساس ٧٦ / ٩٤٢) .

٢ — الاحتيال على القانون في الحقوق التجارية

ان الاحتيال على القانون في الحقوق التجارية يحصل اكثر مما يحصل في حقل الشركات حيث يتخذ التحايل الواناً عديدة حسبما يكون في اصل عقد الشركة او في موضوعها او في رأس مالها او في جنسيتها .

(١) فالاحتيال يقع في اصل عقد الشركة اذا ما كانت اموال الشركة ومصالحها تعود حصراً لشخص واحد دون سائر الشركات . فقد يرغب احد في تخصيص مبلغ من المال يستثمره في عمل تجاري معين على ان تبقى مسؤوليته محصورة ضمن نطاق هذا المبلغ بحيث لاتتعداه في حال من الاحوال . فتحقيقاً لهذه الرغبة يعمد الى تأسيس شركة مغفلة او شركة محددة المسؤولية برأس مال

يساوي المبلغ المخصص للاستثمار . وبما ان المشترع يشترط ان لايقل عدد المؤسسين في الشركات المغفلة عن خمسة (المادة ١٠٣ من القانون التجاري) وفي الشركات المحددة المسؤولية عن شريكين (المادة ٢٨٥ منه) ، فهو يتجه شطر اقربائه او اصدقائه او من يأتمرون بأمره ويدخل بعضهم شركاء صوريين في الشركة الوهمية التي بادر الى تأسيسها .

ومن الجدير بالذكر ان التخوف من اقدام التجار على التستر وراء شركات محدودة المسؤولية للقيام شخصياً بأعمال تجارية واسعة النطاق مع تجنبهم المسؤولية على جميع مايملكون، هو الذي حدا بالمشرع اللبناني الى نبذ فكرة الشركات المحدودة المسؤولية وعدم اقرار هذا النوع من الشركات في القانون التجاري ولا ريب ان التخوف من وقوع مثل هذا الأمر كان من أهم الاسباب التي دعت المشرع السوري ان ينيط بوزارة الاقتصاد الوطني حق مراقبة تأليف الشركات المحدودة المسؤولية وأن يخضع تأسيسها لترخيص يصدر بقرار وزاري .

(٢) والاحتيال يقع في موضوع الشركة اذا ماظهر أن الغرض المصرح به في عقد الشركة او في نظامها لا يتفق والغرض الحقيقي الذي من اجله اسست الشركة والذي تتعاطاه بالفعل . فقد يتفق اشخاص على تأليف شركة فيما بينهم للقيام بأعمال تدر عليهم ارباحاً طائلة ، كالاتجار بالمخدرات او تهريب البضائع عبر حدود البلاد . ولكن مثل هذه الأعمال غير مشروعة ومخالفة للنظام العام فلا يمكن التصريح بها في العقد او النظام تحت طائلة البطلان . فليس أسهل على الشركاء من إخفاء موضوع شركتهم الحقيقي بموضوع صوري مشروع كأن يذكروا في العقد او النظام ان غرض الشركة الاتجار بالحبوب (بدلاً من الاتجار بالمخدرات) او تعاطي اعمال النقل (بدلاً من تعاطي اعمال التهريب) .

(٣) وقد يقع الاحتيال في رأس مال الشركة . فرأس مال الشركة يتألف من الحصص النقدية او المقدمات العينية التي يساهم فيها كل شريك . ويشترط القانون لصحة الشركة ان تكون هذه الحصص او المقدمات حقيقية وجدية تحت طائلة البطلان ، الا أنه قد يحصل ان تكون حصة احد الشركاء النقدية او مقدماته

العينية وهمية كلاً او جزءاً وان لا يتفق رأس مال الشركة الظاهري مع رأس مالها الواقعي في شيء. والتحايل في رأس المال يقع اكثر ما يقع في الشركات المغفلة. فهكذا مثلاً قد يساهم احد المؤسسين بمقدمات عينية تقدر قيمتها اكثر مما تساوي في الحقيقة ويمنح لقاءها من الأسهم اكثر مما يستحق كأن يقدم متجراً تقدر قيمته بمائة الف ليرة سورية ويأخذ لقاءه ألف سهم من أسهم الشركة في حين ان قيمة المتجر الحقيقية لا تساوي اكثر من خمسين الف ليرة سورية وأنه ما كان يجب ان يأخذ لقاءه سوى خمسمائة سهم ، وهكذا ايضاً في حالة عدم الاكتتاب في الأسهم خلال الميعاد المحدد ، قد يعمد المؤسسون ، رغبة منهم في تأليف الشركة مهما كلف الامر ، الى التصريح بأن الاكتتاب قد تم مع ان الاكتتاب في قسم من الأسهم قد جرى بأسماء اشخاص وهمية أو بأسماء اشخاص لم يؤدوا ثمن ما اكتتبوا به من اسهم لأنهم إنما أقدموا على الاكتتاب تلبية لطلب المؤسسين الذين رغبوا اليهم بمجرد الظهور بمظهر المكتتبين. ومن الملاحظ ان المشرع السوري دفعاً لوقوع الاحتيال على الوجه الذي بيناه ، قد أوجب في حالة تأليف رأس مال الشركة المغفلة من مقدمات عينية كلاً او جزءاً ، تخمين هذه المقدمات بواسطة خبير او اكثر يعينهم رئيس المحكمة البدائية المدنية في مركز الشركة (المادة ١٢٨ من قانون التجارة) كما أوجب ان يجري الاكتتاب بالاسهم في مصرف مقبول يعهد إليه بقبض الاقساط من المكتتبين فور اكتتابهم ويحفظ الاموال المقبوضة حتى يتم تشكيل مجلس الادارة فيسلمها اليه (المادتان ١٠٩ و ١١١ منه) .

(٤) والاحتيال قد يقع ايضاً في جنسية الشركات . فالشركة لها جنسية كما للأشخاص الطبيعيين والعبرة في تعيين جنسية الشركة على الرأي الراجح فقهاً واجتهاداً هي للبلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي . ففي الواقع قد يحصل ان يعين مؤسسو الشركة مركزاً رئيسياً لشركتهم في بلد ما غير البلد الذي توجد فيه مصالح الشركة واعمالها وادارتها الحقيقية ، وان لا يكون بالتالي للشركة أي ارتباط جدي مع هذا المركز الوهمي الذي إنما تحايل المؤسسون لاختياره بغية

اعطاء شركتهم جنسية بلد معين واخضاعها لقوانينه وأنظمته ، إما لأن هذه القوانين والانظمة فيها من تسهيلات التأسيس وسهولة تنظيم الادارة ما لا يجده المؤسسون في قوانين وأنظمة بلادهم ، وإما لان الاعباء والتكاليف المالية ، في البلد الذي اتخذت فيه الشركة مركزاً لها ، أخف وطأة منها في البلد الذي ينتمي اليه المؤسسون ، وإما لان تأسيس شركة في بلد معين يجعلها تتمتع بميزات ما كان يمكن أن تتمتع بها فيما لو تأسست في بلد آخر .

ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان عدداً كبيراً من شركات الوكالات والتمثيل التي تأسست مؤخراً في سوريا إنما تأسست للاحتيال على القانون . ذلك ان المرسوم الاشتراعي ذي الرقم / ١٠٣ / وتاريخ ٣٠ ايار ١٩٤٩ نص على انه لا يجوز للشركات الاجنبية ان تنشيء لها في سوريا فرعاً او شعبة او وكالة ما لم تسجل في وزارة الاقتصاد الوطني . ومن شروط التسجيل ان تعين الشركة شخصاً طبيعياً او اعتبارياً ممثلاً لها في سوريا اما من الجنسية السورية واما من جنسية الدولة المؤسسة فيها الشركة . فبمقتضى هـذا الشرط اصبح يتعذر على الشخص الطبيعي غير السوري ان يحتفظ في سوريا بوكالات شركات تكون جنسيتها غير جنسيته. ولكن ها هو ذا يحتال على القانون فيعمد الى تأسيس شركة وهمية في سوريا ويأخذ الوكالات باسم هذه الشركة التي يغذيها بأمواله ويديرها من وراء ستار ولا يكون للسوريين فيها واقعياً إلا نصيب ضئيل او لا يكون لهم فيها اي نصيب .

وقد هال هذا النوع من الاحتيال وزارة الاقتصاد الوطني ، فرأت للقضاء عليه ، ان تتقدم بمشروع قانون الى المجلس النيابي يحتم على الشركات التي تؤسس في سوريا للوكالات والتمثيل ، اذا ما كانت من نوع شركات التضامن او التوصية او المحدودة المسؤولية ، ان لا تقل نسبة اشتراك الشركاء السوريين في رأس المال عن الثلثين وان يكون المدير او اكثرية المدراء في حالة تعددهم من الجنسية السورية واذا ما كانت من أنواع الشركات المساهمة أن تزيد مساهمة السوريين في رأس مالها عن النصف وان يكون اعضاء مجلس الادارة والرئيس من الجنسية السورية .

٣ - الاحتيال على القانون في الحقوق الادارية

تمارس السلطة التنفيذية اعمالها ضمن حدود رسمها لها الدستور والقانون . وهي تحترم عادة هذه الحدود ولا تتخطاها فيما يصدر عنها من مراسيم وقرارات . الا انها ترغب احيانا في التحرر من القيود القانونية فتلجأ الى التحايل وتخفي عملها غير المشروع تحت ستار عمل ظاهري مشروع . واكثر مايحصل ذلك في الاستملاك وفي تسريح الموظفين .

(١) فدوائر الدولة، اذا ما ارادت تملك العقارات المبنية وغير المبنية لانجاز مشاريعها العمرانية ، لها ان تختار بين طريقين : اما ابتياع العقارات من اصحابها بالصورة الرضائية واما استملاكها. ولكن الاستملاك يشترط فيه وجود النفع العام. فالمادة الاولى من القانون رقم ٢٧٢ وتاريخ ٦ حزيران ١٩٤٦ لم تجز للبلديات ولسائر دوائر الدوله حق استملاك العقارات الا اذا صرح للدائرة المستملكة عن وجود نفع عام مع انــه ليس في المشروع الذي اقدمت من اجل تحقيقــه على الاستملاك اي اثر للنفع العام ، وان التصريح بوجود النفع العام كان اذن من قبيل التحايل على القانون .

(٢) ان السلطة الادارية التي تمارس حق التعيين قد ترغب في اقصاء موظف غير مرغوب فيه فاذا ماوجدت انه لاسبيل لاتباع العزل او الطرد ، لعدم ارتكاب الموظف اي عمل يجيز انزال مثل هذه العقوبة بحقه، سلكت سبيلا اخرى مبنية على التحايل كأن تعمد الى الغاء الوظيفة او الى التسريح بداعي تحقيق الوفر .

(آ) قد تلجأ السلطة التنفيذية الى الغاء الوظيفة وتتستر وراء هذا الالغـاء لاقصاء الموظف غير المرغوب فيه اذ انه من المبادىء العامة في حقل الحقوق الادارية ان الغاء الوظيفة يفضي الى تسريح الموظف القائم بها (المادة ٨٣ من قانون الموظفـين) فاذا ماتم للادارة ذلك ، بادرت الى اعادة الوظيفة واسندتهـا الى شخص تكون راضية عنه .

ولاشك في ان التخوف من اقدام السلطة التنفيذية على استعمال مثل هـذا الاسلوب الخطر ، هو الذي جعل المشرع السوري ينص في قانون الموظفين على ان المصالح العامة والوظائف العامة لاتحدث ولاتلغى الا بقانون (الفقرة الاولى من المادة ٤) على ان الادارات العامة الموقتة لاتزال تحـــدث بمرسوم (الفقرة الثانيةمن المادة ٤) ولايزال اذن بوسع السلطة التنفيذية اقصاء موظفي هـــذه الادارات عن طريق الغاء الوظيفة الغاء موقتا .

وطبيعي ان من حق الموظف المسرح على هذا الوجه الطعن في التسريح لدى القضاء والقضاء لايتردد مطلقا في الغاء المرسوم او القرار لاتخاذه لغاية غير الغاية التي خول المرجع الاداري صلاحية اتخاذه .

(مجلس الشورى في الجمهورية السورية قرار رقم ١٤٨ وتاريخ ١٣ تموز ١٩٤٤ منشور في مجلة نقابة المحامين بالعدد الصادر في كانون الثاني وشباط ١٩٤٥ صفحة ٨٨ وما يليها) .

(ب) وقد تلجأ السلطة التنفيذية الى التستر وراء الرغبة في تحقيق الوفر لاقصاء موظف غير مرغوب فيه كما حصل اثر صدور قانون الموازنة لعام ١٩٤٩ الذي اعطى الحكومة صلاحية تسريح الموظفين تأمينا للوفر. فبعض الدوائر طبقت هذه المادة تطبيقا صحيحا وصرفت من امكنها الاستغناء عن خدماته من الموظفين مؤمنة في ذلك وفرا حقيقيا لمصلحة خزانة الدولة . ولكن دوائر اخرى اساءت استعمال الصلاحية التي منحها اياها القانون اذ انها بداعي تحقيق الوفر ، صرفت من الخدمة موظفين مالبثت ان استعاضت عنهم بآخرين عينتهم بدلا عن المسرحين مما يدل بحد ذاته على ان الدوائر التي عمدت الى هذه الاجراآت لم تكن تبغي تحقيق الوفر ، بل كانت تبغي اقصاء موظفين لم يكن بوسعها صرفهم من الخدمـة لولا اللجوء الى هذا الطريق الملتوي الذي شجبه القضاء وقرر ابطاله (مجلس الشورى في الجمهورية السورية قرار رقم ٨٢ وقرار رقم ٨٤ صادران في ١ – ٣ – ١٩٥٠)

٤ - الاحتيال على القانون في الحقوق الدولية الخاصة

لاتخلو بلد من قوانين وانظمة اشد وطأة، على الافراد من القوانين والانظمة المماثلة لها في بلد آخر . لذا كثيرا مايسلك الاشخاص طرق الحيل لتجنب تطبيق قوانين البلد الذي هم فيه على بعض اعمالهم واخضاع هذه الاعمال لقوانـين بلد آخر يجدون فيها ما ينشدونه من مرونة وسهولة.

ومن اهم نبذ الاحتيال على القانون في الحقوق الدولية الخـاصة تغيير الافراد جنسيتهم او اتخاذهم موطناً غير موطنهم للحصول على الطلاق .

ذلك ان الطلاق في الحقل الدولي من الامور التي تخضع لقاعدة شخصية القوانين فيجب اذاً معالجتها على ضوء قانون الدولة التي يحمل الزوجان جنسيتها كما هي الحال في النظم اللاتينية او على ضوء قانون البلد الذي اتخذاه موطناً لهما كما هي الحـال في الانظمة الانكلو سكسونية .

فقد يحصل ان يكون القانون المفروض على الزوجين بحسب جنسيتهم او موطنهم لايجيز الطلاق او يضع دونه عقبات من الصعب تجاوزها ، وان تكون الحيـاة الزوجية اصبحت جحيما لايقبل الزوجين باحتماله فما عساهما فاعلين ؟ الا يوجد بلاد تقر قوانينها الطلاق ؟ لم لا ينتحلان جنسية بلد من هذه البلاد او يتخذان في احداها موطناً لهما ويحصلان على الطلاق ؟ الحيلة سهلة لاتتطلب اكثر من تغيير الجنسية او تبديل الموطن .

ولو رجعنا الى مؤلفات الحقوق الدولية الخاصة لوجدناها طافحة بحوادث طلاق اتخذت من الشهرة ماجعلها مضرب الامثال .

(١) ففي فرنسا ، في الوقت الذي كان يحرم تشريعها المدني الطلاق (كان ذلك خلال الفترة الممتدة بين عام ١٨١٦ وعام ١٨٨٤) كثيراً ما كان ينتقل الزوجان الراغبان في تجنب هذا التحريم الى احدى البلاد المجاورة التي تقر تشريعها

المدني الطلاق كسويسرا او المانيا حيث يتخذان لهما موطناً موقتاً، حتى اذا ما اكتسبا بالاستناد لهذا الموطن الجنسية السويسرية او الالمانية وحصلا بالتالي على الطلاق، تركا سويسرا او المانيا وعادا الى فرنسا حيث لايلبث كل منهما ان يسترد جنسيته الاصلية . وقد عرض على المحاكم الفرنسية قضايا عديدة من هذا النوع اهمها قضية الاميرة « دوبوفرومون » (De Beauffremont) التي شغلت القضاء والاذهان ردحاً طويلاً من الزمن .

وتتلخص هذه القضية في ان الكونتيس دو كارامان شماي (De Caraman Chimay) من الجنسية البلجيكية اكتسبت الجنسية الفرنسية بزواجها من الامير دوبوفرومون ثم حصلت على قرار بالتفريق الجسدي من المحاكم الفرنسية ونزحت الى المانيا حيث مالبثت ان تجنست بالجنسية الالمانية . ولما كان القانون الالماني لايميز بين التفريق والطلاق ، فان الاميرة اعتبرت نفسها طالقة وتزوجت من امير روماني اسمه بيبسكو فما كان من زوجها الاول الامير « دوبوفرومون» الا ان قاضى زوجته في فرنسا طالباً اعتبار زواجها من بيبسكو لاغياً . وقد اجاب القضاء طلبه وقرر بطلان الزواج الثاني لان التفريق في نظر القانون الفرنسي لايحل رباط الزوجية وان اكتساب الاميرة دوبوفرومون الجنسية الالمانية لم يكن جدياً بل كان من قبيل التحايل ويستهدف التملص من القانون الفرنسي الذي يحرم الطلاق .

(٢) وفي ايطاليا حيث يحرم تشريعها الطلاق مازالوا حتى اليوم يذكرون حوادث طلاق مدينة « فيوم » (Fiume) . فعقب الحرب العالمية الاولى، وفي الثاني عشر من ايلول عام ١٩١٩ دخل شخص اسمه « جبرائيل دانونزيو » (Gabriel d'Annunzio) على رأس بعض المحاربين مدينة فيوم وجعل منها دولة مستقلة . وقد اعترف باستقلالها كل من ايطاليا ويوغسلافيا في معاهدة « رابالو » ودام هذا الاستقلال حتى شباط عام ١٩٢٤ حيث ضمها فيكتور عمانوئيل الى ايطاليا . فخلال السنوات الاربع من وجود « دولة فيوم » المستقلة التي كان تشريعها يقر الطلاق

وبتساهل في منح الجنسية للاجانب كان كثير من الازواج الطليان الراغبين في التحلل من رباط الزوجية يقومون برحلة الى مدينة فيوم ويطلبون التجنس بالجنسية الفيومية حتى اذا تم لهم ذلك استصدروا حكماً بالطلاق على اهون سبيل ثم عادوا من حيث اتوا . ولكن المحاكم الايطالية وان كانت اقرت في بادىء الامر الطلاق الواقع في فيوم على النحو الذي ذكرنا الا انها ما لبثت ان بدلت موقفها واستمرت على الحكم ببطلان مثل هذا الطلاق .

(٣) وفي بريطانيا العظمى لعبت قرية « كريتنا كرين » (Gretna Green) الواقعة على حدود اسكوتلندا الدور الذي لعبته مدينة فيوم في ايطاليا . ففي بريطانيا العظمى الطلاق جائز ولكن الحصول عليه دونه عقبات وعقبات في حين ان الطلاق في اسكوتلندا سهل المنال . وعلى هذا فان من رغب من البريطانيين الحصول على الطلاق بسهولة عليه ان يتجه شطر قرية « كريتنا كرين » حيث يكفيه المكوث اياماً معدودات يعود بعدها الى بريطانيا طالقاً من زوجته . ولكن المحاكم البريطانية شأن المحاكم الفرنسية والايطالية رفضت إقرار صحة الطلاق الجاري على هذه الصورة معتبرة انه لا يدخل في اختصاص القضاء الاسكوتلندي الحكم بالطلاق لأن موطن الزوجين الحقيقي هو في بريطانيا وان مكوثهما في اسكوتلندا لم يكن جدياً وبغية الاستيطان بل كان من قبيل التحايل وبغية الحصول على الطلاق ليس إلا .

(٤) وفي الولايات المتحدة الاميركية ، بعض الولايات كساوث كارولينا (South Caroina) ونيويورك (New York) تتشدد بعض الشيء في السماح للزوجين بالطلاق بينما ولايات غيرها تقر تشريعها أسباباً عديدة للطلاق وتتساهل كثيراً في قبول هذه الأسباب . فحوادث طلاق مدينة رينو (Reno) في ولاية النيفادا (Nevada) لا تقل شهرة في الولايات المتحدة عن حوادث طلاق فيوم في ايطاليا وكريتنا كرين في بريطانيا العظمى حتى قيل عن النيفادا انها جنة الازواج التعساء

اذ يكفي للراغب في الطلاق ان يقطن فيها بضعة أيام حتى يعتبر انه اتخذها موطناً فيصبح خاضعاً لقوانينها وتضحي محاكمها صالحة لاصدار حكم بالطلاق . أما موقف القضاء في غير ولاية النيفادا ، فكان شبيهاً بموقف القضاء الفرنسي والايطالي والبريطاني ولم يتردد ابداً في الحكم بعدم صحة الطلاق الذي قررته محاكم النيفادا استناداً لموطن وهمي لم يكن الغرض من اتخاذه سوى الحصول على الطلاق .

٥ — الاحتيال على القانون في الحقوق الدولية

من الحيل المأثورة في الحقوق الدولية العامة الحيلة التي أدت الى قيام النظرية المعروفة بنظرية الرحلة المستمرة (Voyage continu) . فقد كان من مقتضى السياسة الاستعمارية في القرن الثامن عشر انه لا يجوز للتجار الاجانب ان يتعاطوا التجارة فيما بين المستعمرات وبين الوطن الأم ، إلا أنه حدث خلال الحرب الذي اشتبكت فيه فرنسا عام ١٧٥٦ أن استحال عليها تأمين استمرار الاتصال التجاري فيما بينها وبين مستعمراتها فعهدت بذلك الى البواخر الهولندية فما كان من بريطانيا العظمى إلا أن أبلغت هولندا اعتراضاً شديد اللهجة مذكرة إياها أنه يمتنع على الدول المحايدة ان تتعاطى أيام الحرب تجارةً ما كان يجوز لها تعاطيها أيام السلم ومعلنة عزمها على حجز أي باخرة هولندية تقدم على مخالفة هذا المنع . عندها عمدت البواخر الهولندية الى الاحتيال على القانون : فبدلاً من ان تنقل البضاعة من المستعمرات الفرنسية الى فرنسا مباشرة وهو ما لا يتفق ومبادىء الحقوق الدولية العامة ، كانت البواخر الهولندية تنقل البضاعة من المستعمرات الفرنسية الى هولندا ثم تنقلها ثانية من هولندا الى فرنسا وهو ما يتفق ومبادىء القانون الدولي العام إذ من المتفق عليه انه ليس ثمة ما يمنع دولة محايدة ان تتاجر مع مستعمرات الدول المتحاربة كما ليس ثمة ما يمنعها من ان تتاجر مع احدى هذه الدول ولكن محاكم الغنائم الحربية في بريطانيا العظمى لم تنطل عليها الحيلة بل أحبطتها عن طريق

نظرية « الرحلة المستمرة » التي تقوم على القول بأن سفرة مستمرة بين مستعمرة عدوة والوطن الأم لا يمكن تحويلها الى رحلتين مشروعتين بتوسيط مرفأ محايد .

وتذكرنا حيلة البواخر الهولندية بالحيلة التي يلجأ اليها اليوم الصهاينة وعملاؤهم لاحباط مقررات الجامعة العربية المتعلقة بتشديد الحصار الاقتصادي على اسرائيل ومقاطعة منتجاتها ، فالبضائع الصهيونية لا تصدر مباشرة الى البلاد العربية ، والمواد الغذائية والمواد الاولية التي تنتجها البلاد العربية لا تصدر مباشرة الى اسرائيل بل ان هذه البضائع والمواد تصدر الى اليونان اوقبرص او الاسكندرون حيث تستلمها شركات التهريب ثم تحولها الى اسرائيل حيث ينعم بها العدو او الى البلاد العربية حيث تغزو اسواقها وتزاحم منتجاتها .

تلكم نبذ من الاحتيال على القانون في مختلف فروع الحقوق من خاصة وعامة وداخلية ودولية . حيل ذميمة كلها تنطوي على المكر والخداع وتستهدف قلب الحق باطلا والباطل حقاً .

فلا غرابة ان يقف منها المشرع موقفاً حازماً ويحاول القضاء عليها او الحد منها مااستطاع الى ذلك سبيلا .

فتارة يعمد المشرع الى اقرار الحق الذي كان تحريمه سبباً للتحايل كما فعل المشرع الفرنسي عام ١٨٨٤ اذ اجاز الطلاق وقضى بذلك على محاولات الفرنسيين التجنس وهمياً بجنسية اجنبية للتملص من القانون الفرنسي والحصول على الطلاق .

وتارة يعمد الى الغاء الحق الذي كان وجوده داعياً للتحايل كما فعل مشرع القانون المدني السوري اذ الغى الشفعة ورفع بذلك ضروب الاحتيال التي كان يلجأ اليها لتعطيل ممارسة هذا الحق .

وتارة يعمد الى المؤيد الجزائي فيعتبر الاحتيال على القانون بمثابة جرم جزائي معاقب عليه بالحبس او الغرامة او العقوبتين معاً . فمن هذا القبيل مثلا ماورد في المادة ٦٨٥ من قانون الجزاء التي تنص على ان المدين الذي يقوم بقصد اضاعة حقوق الدائنين او منع التنفيذ في امواله المنقولة او الثابتة على انقاص امواله باي شكل كان

ولاسيما بكتم بعض امواله او تهريبها يعاقب بالحبس مع الشغل من شهر الى ستة اشهر وبغرامة من خمس وعشرين الى ثلاثمائة ليرة سورية ؛ ومن هذا السبيل ايضاً ما ورد في المادة ١٠ من المرسوم الاشتراعي ١٤٣ المتعلق بمنع تملك الاجانب الاموال غير المنقولة في سوريا بدون رخصة مسبقة ، التي تنص على ان « كل سمسار او عامل او وسيط وكل اسم مستعار مساعد على تمليك الاجنبي مالا غـــير منقول دون رخصة تترتب عليه غرامة تتراوح بين قيمة المـال وبين ضعف هذه القيمـة وانه في حالة تكرر المخالفة يعاقب بالحبس من شهر الى سنة . وكذلك من هـذا القبيل ما ورد في المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٢٩ المتضمن تعيين رسوم التسجيل العقاري اذ تنص على انه في حالة كتمان ذوي العلاقة البدل الحقيقي يلزمون بدفع الفرق مضافا اليه غرامة تعادل ثلاثة امثاله .

وتارة يعمد المشرع الى وضع عراقيل وعقبات ، في سبيل من تسول له نفسه اللجوء الى الاحتيال على القانون كما فعل واضع قانون النفوس السوري رقم ٣٦٢٣ اذ قيد جواز طلب الطلاق من قبل زوجين لايقر مذهبهما الطلاق بمرور عام كامل على اختيار الزوجين معا مذهبا جديدا يجيز الطلاق ، او كما اقترحته وزارة الاقتصاد الوطني في مشروع القـانون المتعلق بالشركات التي تؤسس في سوريا للوكالات والتمثيل اذ اوجبت في الشركات المساهمة ان تزيد مساهمة السوريين في رأس مالها على النصف وان تكون اكثرية اعضـــاء مجلس الادارة والرئيس من الجنسية السورية وفي شركات التضامن او التوصية او الشركات المحدودة المسؤولية ان لا تقل نسبة اشتراك الشركاء السوريين في رأس المال عن الثلثين وان يكون المـدير او اكثرية المدراء في حالة تعددهم من الجنسية السورية .

وتارة يعمد الى تسهيل مهمة القضاء في الحكم بابطال ضروب الاحتيال على القانون التي تعرض عليه فيجيز للمحـاكم التثبت من التحايل بـكافة الوسائل الثبوتية .

ولكن المشرع يعلم يقينا ان التدابير الوقائية والزجرية التي يعمد اليها لمحاربة الاحتيال على القانون مهما تعددت طرقها وتنوعت الوانها فهي ليست بكافية لسد باب التحايل وان محاربة الحيل الذميمة محاربة جدية فعالة لاتكون الا عن طريق تربيـة المواطنين تربية قويمة صحيحة حتى يجد كل مواطن من نفسه لنفسه وازعا يحمله على التمسك بأهداب القانون وردعه عن الاحتيال عليه .

لاترجـع الانفس عن غيهـا   مالم يكن منهـا لهـا وازع



الاقتصاد المنهاجي [1]

الدكتور نظيم الموصلي
استاذ الجغرافية في كلية الآداب

سيداتي ، سادتي ،

لقد قرأنا كثيراً ولا نزال نقرأ ، وسمعنا كثيراً ولانزال نسمع عن مشاريع عمرانية واقتصادية ، وضعت وأعدت . بعضها بوشر بتنفيذه منذ سنين ولما يصل بعد إلى نهايته ، وبعضها يعاد النظر فيه ولما يأخذشكلاً بيناًحرياًبالتحقيق ، وبعضها لايزال فكرة لم تتعد رؤوس المسؤولين ..

لقد قرأنا حتى مللنا القراءة ، وسمعنا حتى صمت آذاننا ، وتسرب الشك الى نفوسنا ، واصبح قاعدة اولية في أحكامنا على كل مايقال وكل مايسمع .

وإذا ماأردت أن أستخلص من كل ماتقدم فكرة ايجابية وحيدة،فهي تلك الرغبة القوية في التنظيم ،تنظيم الاقتصاد في البلاد ، والنزعة الشديدة الى وضع المشاريع، المشاريع ذات النفع العام .

ولسنا وحدنا الذين أخذنا بهذه النزعة الحديثة ، بل لعلنا كنا بين المتأخرين في التفكير فيها ، فلقد سبقتنا إليها أمم كثيرة،بعضها كبير ضخم،وبعضهاصغيرمثلنا.

وماذلك إلا لأن تنظيم الاقتصاد العام للبلاد، او كما يسمى الآن الإنهاج ، او التنهيج الاقتصادي العام (اذا صح علماء اللغة وفقهاؤها لنا باستعمال هذه الصيغ) أقول ، ذلك لأن التنهيج الاقتصادي قد فرض نفسه بعدالأزمات الاقتصاديةالعديدة

---

(١) بالافرنسية L'économie Planifiée

القيت على مدرج الجامعة السورية يوم الاربعاء في ١٢-١٢-١٩٤٩

وخرائب الحروب ، وبعد التجربة الناجحة التي قام بها الاتحاد السوفيتي على نطاق واسع . لقد أصبح الاقتصاد المنهاجي ، او التنهيج الاقتصادي قاعدة في العمل الاقتصادي لدى اكثر الأمم والدول ، كل حسب أوضاعه الخاصة ، وحقق فيها نجاح كلي أو جزئي وفق الأغراض التي استهدفها والوسائل التي اتبعها والظروف المحلية والقومية التي وضع ونفذ فيها .

❀ ❀ ❀

ولم يكن الاقتصاد المنهاجي معروفاً منذ خمسة وثلاثين سنة إلا كفكرة صغيرة في أذهان بعض علماء الاقتصاد. وقد كان عامة الاقتصاديين في البلاد الرأسمالية ، يقاومون بشدة هذه الفكرة ، ويرون أن الاقتصاد المنهاجي لا يمكن أبداً ان يكون فيه « ذرة من المنطق » . وقد بلغ الأمر بالاميركيين، على حد قول سيمور هاريس (Seymour Harris) الاستاذ في جامعة هارفارد ، « أن كانوا يرفضون التنهيج دون أي بحث ، مدعين انه ليس أميركياً ولا جدوى منه »، و« أن في النظام الرأسمالي يتعين توزيع الموارد الاقتصادية بواسطة أرباب الاعمال الذين يحققون رغبات المائة والاربعين مليوناً من المستهلكين الاميركيين ، أما في (النظام) المنهاجي فان موظف الإدارة البغيض هو الذي يعين ويحدد ما يجب أن يُنتج ومتى » ...

ومع ذلك ، فلقد نمت الفكرة ، ككل فكرة صالحة ، وتطورت حتى اصبحت « من الضرورات المسلم بها » ، وأصبح « التنهيج الاقتصادي ضرورياً حتى في النظام الرأسمالي » ، كما يقول الاستاذ Angelopoulos .

❀ ❀ ❀

ومما لاشك فيه أن أسباباً عديدة ، وعوامل كثيرة اشتركت وساهمت في الدعاوة لفكرة التنهيج وفي انتشارها .

١ — فلقد أصاب العالم الرأسمالي أزمات عديدة عنيفة هزت أركانه وكادت

أن تودي به . بدأت عقب الحرب العامة الأولى في بعض البلاد ، ثم سرت في أكثرها سرياناً عجيباً بعد سنة ١٩٢٨ . ظهرت آثارها في قلة الطلب ، طلب السلع ، ونقص الأموال ، وانخفاض فوائد رؤوس الاموال ، واضطراب التجارة العالمية ، واضمحلال الأسواق الوطنية ، وهبوط الاسعار ، وكثرة البطالة .

ولم تكن الحلول التي قدمتها الدول الرأسمالية التي كانت تعيش آنئذ (حوالي ١٩٣٠) في نظام الاقتصاد المدعو بالحر ، لم تكن الحلول كافيـة لوقف تلك الضائقة الخطيرة .

٢ — وقد أدى فشل الحلول الرأسمالية هذه إلى الإساءة إلى النظام الرأسمالي بذاته ، فكانت الصحف والمجلات تحمل على تلك الحلول حملات صادقة شعواء ، مما جعل الناس يشكون في قيمة ذلك النظام ويفقدون الثقة في قدرته على مجابهة الأزمة والتغلب عليها ، وينصرفون عن نظرية آدم سميث ، عن تلك « اليد الخفية » التي تصوروا انها توحد بين مصلحة رب العمل ومصلحة المجتمع ، واخذوا يميلون إلى التنهيج ، ولو على نطاق ضيق محدود .

٣ — وجاءت الحرب العالمية الثانية ، وما رافقها من خراب ودمار ، تجدّد الدعاوة للتنهيج والدعوة له . ذلك لأنه في مثل تلك الظروف ، يجب على كل بلد أن يعرف كيف يحفظ موارده وكيف يوزعها ؛ وكيف يستطيع ان يُفيد أجزل فائدة من موارده المحدودة ، لا سيما بعد الحرب ، من أجل إعمار ما خُرّب وتشييد ما هُدّم ، والموارد بالضرورة قليلة آنئذ .

٤ — ولكن العامل الحاسم في نمو فكرة التنهيج الاقتصـادي وسيطرتها أخيراً على الأذهان والاعمال يعود دون أي ريب إلى المثل الرائع ، الى التجربة الناجحة التي قام بها الاتحاد السوفيتي منذ سنة ١٩٢٨ ، وما زال يتبعهـا قاعدة وأسلوباً . فلقد وضعت منذ ذلك التاريخ ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، ثلاثة مناهج ، كل منها مدته خمس سنوات ، ونفذت ونجحت بشكل عجيب استرعى اهتمامَ العالم الخارجي . فبينما كان الانتاج السوفيتي ينهض ويتقدم دون ما أزمة ، كانت

الآلة الاقتصادية في فرانسة وانكلترا وأميركا تضطرب وتحطم . واتجهت الأنظار نحو الشرق عوضاً عن الغرب ، وقام العلماء وأرباب العمل والمثقفون بالرحلة الى موسكو واطلعوا على أسس المناهج وقواعدها ، ودهشوا للتطور المعجز الذي شاهدوه ، ذلك لأنه ، كما يقول الاستاذ هاريس « لم يسبق لبلد أن جرب مثل هذا الانقلاب السريع من دولة زراعية متأخرة الى دولة صناعية حديثة » .

٥ — وقد قام هؤلاء العائدون من تلك الديار بالتحدث عما شاهدوا ورأوا ، فجاءت أحاديثهم مؤيدةً لما كان يقوله بعض علماء الاقتصاد وما يدّعونه في صلاح التنهيج للحياة الاقتصادية ، ومتمّمةً نظرياتهم بما وضعته أمام أبصارهم وبصائرهم من نتائج التجارب السوفيتية في هذا الحقل .

❀ ❀ ❀

سيداتي ، سادتي :

إن كل نشاط بشري قد يقود الى وضع منهاج ، فرب الأسرة والمؤسسات والأمم ، كلها بوسعها ان تنهّج فاعليتها ؛ وليس من الضروري مبدئياً ان يكون غرض المنهاج اقتصادياً أو اجتماعياً ، ولكن بعد التجربة السوفيتية حصر معنى هذا اللفظ وقُصر على الحقل الاقتصادي وما يتصل به ، وإن كان في الاتحاد السوفيتي يشمل الحياة الشعبية بكاملها .

هذا ويرى بعضهم ان الاقتصاد المنهاجي نوع من الاقتصاد الموجه . ولكنه في الحقيقة يختلف عنه في غايته وأساليبه وشموله . وما الاقتصاد الموجه او التوجيه الاقتصادي ، إلا مجموعة من الحلول والتوجيهات ، تضعها الدولة في النظام الرأسمالي لانقاذ هذا النظام من الأزمات الناشئة عنه ، والعالقة به . فهو يحتوي عنصر الانتهاز ، عنصر المناسبة الضعيفة ، مما يضيق ساحة عمله ، وبالتالي يحصر نفعه في طائفة من الأمة دون سواها . بينما يحتوي التنهيج مجموعة من التدابير المقررة من

أجل تحقيق توازن بين الانتاج والاستهلاك يسمو بنشاط الأمة الى مستوى من التنظيم الاجتماعي الجاهيري أرفع وأسمى .

ولعل خير تعريف المنهاج ما جاء به الاقتصادي الافرنسي شارل بتلهايم Ch. Bettelheim إذ قال : « يتألف المنهاج من مجموع التدابير المقررة من اجل تنفيذ مشروع ما » . والمنهاج الاقتصادي إذاً هو « مجموع التدابير المقررة من اجل تنفيذ مشروع يتعلق بالفاعلية الاقتصادية » . وعلى ذلك يمكن القول بوجود مناهج للانتاج واخرى للتوزيع ، ومناهج خاصة واخرى جزئية . . ولكن المفهوم التام الكامل للمنهاج الاقتصادي يشمل مجموع الحياة الاقتصادية ، او مجموع النشاط لوحدة اقتصادية معينة . . .

ومهما يكن من شيء ، فالمنهاج مرتبط بوجود عنصرين اساسيين :

— الغرض او الهدف الذي يرمي اليه المنهاج .

— والتدابير او الوسائل المقررة للوصول الى ذلك الغرض .

ولكن المنهاج عند ما يطبق على الاقتصاد الوطني عامة او على نطاق محدود منه ، يقتضي وجود قواعد وأنظمة ، ومصالح ادارية وتوجيهية . أي انه يتطلب منظمة اقتصادية يؤلف مجموعها ما يسمى بالاقتصاد المنهاجي .

فهو لذلك تختلف صفاته المميزة له . أي ان المنهاج يختلف بين بلد وآخر تبعاً للامكانيات التي يقدمها وتعدد المصالح التي يستلزمها والطرق التي يتبعها ، والروح — او الفلسفة — التي يصدر عنها .

❀ ❀ ❀

ومن ثم كان للشروط الجغرافية والبشرية أثرها في تنويع المناهج ، فالمناهج لا يمكن ان تكون واحدة في الصين او الأرجنتين او انكلترة . كما ان الأنظمة الاقتصادية السائدة وما ينجم عنها من اوضاع سياسية ، تدخل على المناهج ألواناً خاصة تجعلها متلائمة وإياها : ففي بلاد النظام الاقتصادي المدعو بالحر مناهج كما في

بلاد النظام الاشتراكي مناهج . والمناهج الفرنسية والأرجنتينية او السوفيتية والاميركية يجب ان تتلاءم والمفاهيم السياسية المختلفة في هذه البلاد

أي ، قبل كل شيء ، تختلف المناهج وفق الأهداف والغايات التي يرمي اليها التنهيج ، والروح التي يصدر عنها والفلسفة التي يستضيء بنورها . حتى أن فروع المنهاج وأجزاءه تتعلق بالغايات الحقيقية اكثر من أي امر آخر . فمشاريع الكهربة ، او التجفيف ، او الري ، وهي من فروع المنهاج ـ اذا كان ثمة منهاج ـ قد يختلف تنظيمها فيما اذا كانت تهدف الى تأمين حاجات صناعة معينة ، او مطاليب زراعة خاصة ، او ترمي الى مكافحة البطالة في منطقة ما او الى الدعاوة الانتخابية وتحضير الانتخابات .

ولقد أدرك واضعو المنهاج الثنائي التشيكوسلوفاكي هذا الأمر ، أي امر أثر العوامل المحلية في المنهاج ، وضرورة اختلافه عن سواه . فقدموا له بما يلي :

« ان المنهاج التشيكوسلوفاكي ، رغم استيحائه التجارب التي عملتها بلاد اخرى ، والاتحاد السوفيتي خاصة ، قد وُضع مستقلاً عن نماذجه » . وأضاف واضعو المنهاج قولهم : « اننا لن نحاول تقليد تلك النماذج او نقلها نقلاً آلياً الى حياتنا الاقتصادية ، التي تعرف نموها قوانين مختلفة ، والتي لها بيئتها الراهنة الخاصة بها ؛ وكما اننا نسلك في المضمار السياسي سبلنا الخاصة ، كذلك ترانا في ميدان الاقتصاد والتنهيج نفتش عن حلول تتفق وصفتنا القومية وتتلاءم وحاجاتنا الخاصة » .

وعلى ذلك يكون المنهاج محصلةً لقوى عديدة : للأوضاع الجغرافية والتاريخية ، ولدرجة التجهيز الفني ، ولنظام الملكية ، ولمستوى المعيشة ، وللحالة النفسية ، وللتوازن السياسي والوضع الاقتصادي .

* * *

سيداتي ، سادتي :

لقد كانت الكتب المدرسية في الاقتصاد السياسي حتى سنة ١٩٣٩ تتجاهل

وجود الاقتصاد المنهاجي ، ولم يكن الا قليل من الاخصائيين من يعرف اعمال التهييج السوفيتي . ولم تقم قبل ذلك التاريخ الا دولة واحدة ، هي ألمانية ، بمحاولة تجربة منهاج وطني واحد ، ولكن بأهداف وصفات مختلفة كل الاختلاف عن المناهج السوفيتية .

ولكن الأوضاع قد تبدلت كما رأينا ، واصبحت فكرة التهييج سائدة في كل مكان ، ولا نكاد نجد بلداً واحداً على سطح الارض لا يتبع التهييج الاقتصادي على شكل من اشكاله المتنوعة .

وتختلف المناهج حسب اغراضها :

فمنها المناهج ذات الاهداف الحربية .

والمناهج القسرية في المستعمرات (Autoritaires) .

والمناهج البرنامجية الضيقة .

والمناهج الجزئية المحدودة الغايات .

ومنها المناهج الكلية الشاملة في البلاد الاشتراكية .

وتختلف المناهج أيضاً عدتها : فمنها ما يقدر لسنتين كالمنهاجين التشيكوسلوفاكي والبلغاري .

ومنها لثلاث سنوات كالبولوني والهنغاري .

او لست سنوات كالهولندي والمكسيكي .

ولكن اكثر المناهج جارت الاتحاد السوفيتي في تقدير خمس سنوات لها : كتركية والارجنتين وفرانسة ويوغوسلافية .

ويختلف ترتيب الدول في سيرها من الرأسمالية الى الاقتصاد المنهاجي ، فيرى بعض العلماء ، ومنهم هاريس الاميركي ، ان تصنف على الشكل التالي :

كندا ، الولايات المتحدة الاميركية ، الهند ، اوستراليـة ، هولندة ، النرويج ، الارجنتين ، فرانسة ، انكلترة ، تشيكوسلوفاكية ، بولونية ، وأخيراً الاتحاد السوفيتي .

أما المانية واليابان واليونان ، فلا تزال على جانب الطريق تخضع في سياستها الاقتصادية لمؤثرات خارجية على الاغلب .

هذا وقد أحصى روموف (Romeuf) المناهج المتنوعة الموجودة حتى سنة ١٩٤٩ ، فوجد بينها ستة عشر منهاجاً كاملاً وحيداً للاقتصاد ، ومائتين وخمسين منهاجاً أخر .

وإني أسرع فأطمئنكم انني لن أزعجكم بدرسها كلها او اكثرها ، فلا الوقت يسمح بذلك ، ولا يجوز لي ان اغتصب من صبركم اكثر مما فعلت حتى الآن .

ولربما كان من المناسب ـ والمناسب كما يقول المصنفون أقرب للفهم والادراك ـ ان نميز بين الاقتصاد المنهاجي في البلاد الاشتراكية ، والاقتصاد المنهاجي في البلاد الرأسمالية .

والواقع ، اننا نشاهد في العالم مثالين، نموذجيين ، إن اتفقا في بعض نواحيهما الفنية ، فانهما يختلفان في روحيهما واغراضهما كل الاختلاف . فالمنهاج الاميركي الذي وضعه الرئيس روزفلت وبديء به سنة ١٩٣٣ هو خير مثال نموذجي للتنهيج في نظام اقتصادي سياسي غير اشتراكي ، والمناهج السوفيتية التي وُضع اولها منذ ١٩٢٨ وما تزال تتوالى كل خمس سنوات ، هي افضل مثال نموذجي للتنهيج في نظام اقتصادي سياسي اشتراكي .

فلنقف عند هذين النموذجين بعض الوقت نتبين اغراضهما ومعالمهما ، علّنا نفيد منهما بعض الفائدة . .

* * *

لقد لاقت فكرة التنهيج في اول امرها مقاومة عنيفة في الدول الرأسمالية ، والولايات المتحدة الاميركية خاصة .

ذلك لان التنهيج مهما كان ضيّقاً يفترض الحدّ من حرية الشركات الرأسمالية ، ولا يترك مجالاً كبيراً للثالوث الرأسمالي الأقدس : سيادة المستهلك ، وطغيان نظام الاسعار ، وطلب الربح» .

ولكن رغم معارضة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، نرى ان بعض الدول وقد اضطرت امام شدة الازمات ونجاح الحلول المناهجية الاشتراكية ان تستعمل أساليب التهييج لغرض معين ومحدود .

وكانت الولايات المتحدة اول دولة رأسمالية قامت بتجربة من هـذا النوع ، والرئيس روزفلت اول من وضع الفكرة موضع التنفيذ . جاء هذا الرئيس الكبير والأزمة على أشدها ، وكان يعتقد ان على الدولة ان تحلّ محل الافراد او الهيئات الخاصة عندما تتقاعس هذه الهيئات او تتأخر عن استثمار مشروع من المشاريع النافعة، لضعف ما قد تجنيه من ارباح .

فما كاد يتسنم سُدة رئاسة الجمهورية حتى وضع برنامجاً حكومياً خاصاً من اجل تحسين شروط الحياة في بقاع كانت تعتبر من أشد بقـاع الولايات المتحدة فقراً وحرماناً ، وهي حوض وادي تنيسي .

ويمتد هذا الحوض على سبع من الولايات الاميركية (تنيسي ، كنتكي ، كارولاين الشمالية ، كارولاين الجنوبية ، فرجينيا ، جورجيا ، ألاباما) ، ويشكل منطقة زراعية مهددة بفيضان نهر تنسي احياناً وبجفاف شديد احياناً اخرى . ولم تكن ثروته المنجمية مستثمرة ، ولا أراضيه القليلة الخصب مستغلةً استغلالاً كافياً. وكان السكان على قلة عددهم ، يملكون قدرة شرائية ضعيفة جداً ، فلم تثر اهتمام وأطماع الشركات الاستثمارية الخاصة التي ما كانت ترى أي ربح مضمون من استثمار موارد القدرة في تلك البقاع .

وهذا ما دفع بالرئيس روزفلت الى القيام بتجربته الاصلاحية فيها. فأنشأ مصلحة ادارة لا مركزية مستقلة مالياً ، وعهد اليها بدراسة الوسائل المناسبة لاستثمار تلك البقاع وتنفيذها . وقد سميت تلك المصلحة .T.V.A. اي ادارة وادي تنيسي .(١)

واتخذت هدفاً لها « تشجيع التقدم الزراعي والصناعي في الوادي » .

---

(١) Tennessee Valley Authority .

وكانت الوسائل الاولى لتحقيق هذا الهدف :

١ — مكافحة الفيضان .

٢ — ري الاراضي الجافة .

٣ — جعل النهر صالحاً للملاحة .

٤ — استخدام الموارد المائية للكهرباء .

٥ — مكافحة الحت والاتشكال في التربة .

وقد كانت هذه الوسائل يكمل بعضها بعضاً من الوجهة الفنية .

ولم يكن من السهل آنئذٍ وفي النظام الاقتصادي السائد هناك وفي الروح القروية المسيطرة على الاهلين ، لم يكن من السهل تنفيذ هذا المشروع . فلقد لاقى صعوبات جمة : منها المعارضة العامة لمثل هذه التجربة ؛ ومنها شك اهالي الحوض في نجاح المشروع وعدم ثقتهم بفائدته ؛ ومنها اخيراً فقدان الاموال اللازمة لتحقيقه وإيصاله الى غايته .

أما المعارضة العامة فلم يكن بالامكان التغلب عليها لولا شخصية الرئيس روزفلت القوية ، ولولا إيمان الرجال الذين اشرفوا على تنفيذ المشروع .

وقد قدمت خزينة الدولة لمصلحة ادارة الوادي الاموال على شكل قروض ، بدأت بخمسة وستين مليوناً من الدولارات سنة ١٩٣٣ وبلغت ٨٠٠ مليون دولاراً سنة ١٩٤٩ .

ولم يكن لدى إدارة المصلحة اية وسيلة شرعية للضغط على أهالي الحوض ولفرض مفاهيمها وأغراضها ، فلم تجد بداً من الاعتماد على الاقناع ؛ فقضى الفنيون سنتين في التآلف مع عقلية السكان وحالتهم النفسية ، وفي محاولة حل المشاكل التي كانوا يرونها تقرب الاهلين من مشروعهم وتدمجهم في نطاق المنهاج ، فاهملوا القضايا الاساسية الضرورية لنجاح المشروع بسرعة وبأقل كلفة .

أضاعت إدارة المشروع على هذا النحو سنتين ، ورأت أخيراً (سنة ١٩٣٥) أن تعمل على تشكيل جمعيات لتحسين الزراعة في كل ناحية ، جمعيات يشرف عليها مجالس

إدارة منتخب من قبل المزارعين الذين قبلوا مساعدة المصلحة في تطبيق أساليب الزراعة الحديثة في أراضيهم .

ولم تنقض سنة حتى أصبح هؤلاء المزارعون خير دعاة المشروع ، وانتشرت الجمعيات وكبرت ثم تحولت فيما بعد الى تعاونيات ناجحة اليوم كل النجاح .

وقد تمكنت من تقديم التيار الكهربائي للمستهلكين بنصف الثمن العادي ، وكانت هذه الخطة ترمي الى تشجيع الاستهلاك فنجحت حتى اصبح الاستهلاك الفردي في ولايات الحوض السبع يفوق سواه في الولايات الاميركية الاخرى بـ ٦٥ ٪ .

ولا ننكر ان أن ادارة وادي تنيسي T.V.A قد توفقت توفيقاً كان من نتائجه ان أوحى بمشاريع أخرى تهدف الى تطبيق الاساليب ذاتها على الاحواض النهرية الكبرى في الولايات المتحدة ، ولكن هنالك مايدعو الى الاعتقاد بأن تنفيذ هذه المشاريع سيتأخر الى أجل بعيد .

سيداتي ، سادتي ،

لقد كانت التجربة الاميركية ناجحة كما قلنا ، ولكنها تثير بعد دراستها السريعة بعض الملاحظات ، فهي لاتشكل تجربة بعيدة بأساليبها كل البعد عن أساليب التجهيز السوفيتي التي سبقتها ، وان اختلفت في روحها واغراضها . فلقد اضطر السوفيتيون خلال تاريخهم القصير إلى حل كثير من المسائل المتعلقة باستغلال بقاع متأخرة ، ولم يقم عملهم فيها على تأييد القوانين الزجرية والمراسيم القاسية ؛ وانما تم بالاساليب الاقناعية ذاتها التي اتبعها الاميركيون فيما بعد . ولقد كان لينين أول من قال وأكد ان الكهربة والري سيكونان أبعد اثراً في بعث الاهتمام في نفوس الفلاحين من الخطب والقوانين .

ثم ان القادة كانوا يدركون أيضاً أنه لا يمكن خلق تعاونيات زراعية إلا بعد ان تكون هنالك أمثلة دقيقة حية تثبت تفوق الانتاج الجماعي على العمل الفردي في المردود والانتاج .

وهذا هو الامر الذي سبب انشاء السوفخوزات ، أو مزارع الدولة ، وتأسيسها في الاراضي التي لم تكن مستثمرة آنئذ . فادرك الفلاحون سريعاً أن هذه المزارع التي كانت تطبق فيها الاساليب الفنية العقلانية وتستخدم الآلات الحديثة الى أقصى حد ، أدرك الفلاحون ان هذه المزارع الحكومية تعطي مردوداً يتفوق على ما ينتجونه هم تفوقاً عظيماً في كمية المنتوج وكيفيته .

وأدرك الفلاحون أيضاً ان هذه المزارع هي وحدها القادرة على ان تمتلك من المال ما يكفي لشراء الجرارات والحاصدات والماشية والبذور ، بمقادير تتناسب والحاجات الحقيقية .

ولم ترسل الحكومة السوفيتية الدعاة الى الارياف من أجل بيان نجاح تلك المزارع وتفوقها الا بعد ان تم هذا النجاح عملياً ، وتحققت الفوائد التي تمتاز بها الزراعة الجماعية على الزراعة الفردية ؛ وعندها أمكن لاولئك الدعاة ان يقنعوا الفلاحين بصدق دعواهم وأن يفهموهم ان بوسعهم ان يفيدوا من امتيازات الاقتصاد الجماعي ومنافعه دون ان يتنازلوا عن حقوقهم الفردية في ملكية الارض ؛ فقامت المزارع التعاونية « الكولخوزات » .

وهكذا ، عن طريق المثل الصالح ، والاقناع صادفت الفكرة التعاونية ذلك النجاح الباهر بين أوساط الفلاحين السوفيتيين ؛ وهو الطريق ذاته الذي اتبعه فيما بعد رجال إدارة وادي تنيسي .

ولكن الفرق بين المنهاجين اعمق من ان تزيله تشابه الاساليب بعض الشبه .

فالمنهاج الاميركي إنما وضع على نطاق ضيق ، يتطلب استغلالاً ضيقاً تستهين به رؤوس الاموال الخاصة وتحتقره ، وقد طبق في منطقة محدودة لم يكن للشركات الرأسمالية الكبرى فيها أي مطمع ؛ وانقضت في تحقيقه اكثر من ست عشرة سنة وصرف من أجله ثمانمائة مليون من الدولارات .

لذلك نرى مع بعض الاقتصاديين انه لا يصح إطلاق لفظة منهاج بمعناها الصحيح وبمفهومها الدقيق على تلك التجربة الاميركية ، بل ربما كان الافضل ان تسمى مشروعاً أو برنامجاً ، لا منهاجاً .

فهو ، والمشاريع المحدودة الاخرى التي تلته ، لم يحل الازمات الدورية التي اصبحت من خصائص النظام الاقتصادي المدعو بالحر .

فهو لم يتمكن من تأمين الانسجام بين مختلف نواحي الانتاج ، مما أدى الى التبذير في الوقت والاسراف في المال . ولم يحسن توزيع الموارد توزيعاً يوافق مصلحة الجماعة كلها . فالولايات المتحدة تصرف من دخلها العام الفي مليون من الدولارات على التأمين وثلاثة آلاف مليون على التعليم . ولكنها مقابل ذلك تبذر سبعة آلاف مليون على المشروبات الكحولية والمسكرات !

والمشاريع الاميركية (اوما يسمونه بالمناهج الاميركية) لم تحدث التوازن بين العرض والطلب ، ولا الانسجام بين الانتاج والاستهلاك . ولم تزد في قدرة الاميركيين الشرائية ، ولم تنشط الا القليل من الاسواق المحلية ، ولم تقض على البطالة والتضخم ، فظل الاقتصاد الاميركي يتخبط في أزماته ومخاوفه ، ولا يرى حلاً لها الا في التصدير القسري عن طريق مشاريع المساعدة ـ كمشروع مارشال والنقطة الرابعة ـ أو في الاستعمار الفعلي او المقنع مع ما يجره من مشاكل دولية ومنازعات عالمية وحروب طاحنة .

كل ذلك يضعف الثقة بالتصميم الاقتصادي الاميركي ، وبما يشبهه ، ويفسر ذلك الشك الذي يساور أذهان بعض الاقتصاديين ـ ومنهم اميركيون ـ في إمكان تطبيق الأسس التي اتبعتها إدارة وادي تنيسي على مقياس واسع يشمل الحياة الاقتصادية الاميركية بكاملها ، دون أن يصبح النظام الاقتصادي الاميركي نسخةً ثانية عن المناهج السوفيتية .

❀ ❀ ❀

ولكن هذا الانتقال ليس بالأمر السهل . والتصميم لا يقرر في أية لحظة كانت من تطور الأمة التاريخي . وهو لا يكون ممكناً إلا اذا تحققت شروط أساسية أولية في اوضاع البلاد التي تريد الأخذ به .

ويقول الرئيس غوتوالد في خطاب القاه أمام المجلس التشيكوسلوفاكي الوطني: « اننا لم نتمكن من مباشرة تنهيج الحياة الاقتصادية تنهيجاً حقيقياً إلا بعد أن حققنا تبدلاً جوهرياً في بنية الاقتصاد التشيكوسلوفاكي القومي، وذلك بالتأميم الذي نقل ملكية الصناعات الرئيسية إلى أيدي الجماعة»، ويضيف غوتوالد أيضاً :

« لقد كان التأميم الشرط الأولي الرئيسي للتنهيج. ولكن التنهيج لا يكفي، بل يجب اجراء تغيير في تنظيم النواحي المؤممة وفي بنيتها . وليس بالامكان تصور نظام منهاجي إذا لم يتم ذلك التنظيم : فالأمر لا يقتصر على وضع المناهج وتصديقها، وانما يجب أيضاً تأمين تنفيذها ومراقبة هذا التنفيذ » .

ويبدو من هذه الاقوال أن الشرط الاول اللازم للتنهيج هو جعل ملكية ادوات الانتاج الرئيسية بيد الجماعة ، وتشكيل مؤسسات المنهاج . ثم إن التنهيج العام يفترض ويقتضي أن يكون القسم الاشتراكي من اقتصاد البلاد قد بلغ قوة كافية .

ولقد سمحت بنية النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي القائمة على اشتراكية (جماعية) ادوات الانتاج الرئيسية ، سمحت بادخال فكرة المنهاج في دستور البلاد، وباعتباره محدداً وموجهاً للحياة الاقتصادية كلها . وسهلت وضع الفكرة موضع التنفيذ وتحقيقها .

ولكن التنهيج لم يتم في الاتحاد السوفيتي دفعة واحدة ، بل انقضت عشر سنوات في البحث والتحري والتجربة . حتى امكنت المباشرة عام (١٩٢٨) بتنفيذ اول منهاج خماسي على مقياس واسع ضخم . فأفاد السوفيتيون من تجاربهم السابقة ومن المشاكل التي عرضت اثناء تطبيق المنهاج الاول فوائد جلى مهدت لهم إبلاغ المناهج التالية درجةً شبيهة بالكمال .

والمنهاج السوفيتي بناء ، هيكل ضخم ، مؤلف من عناصر عديدة متشابكة متضامنة ، ولكن كلاً منها يتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي ... يوضع المنهاج لخمس سنوات ، ولكنه يتعرض خلال هذه المدة الطويلة لتحويل تفرضه النتائج والامكانيات، يتعرض لشيء من التلاؤم المستمر المتواصل بين الاهداف المقدّرة والواقع والنتائج.

فالمنهاج ليس – كما قد يخيل للبعض – مخططاً جامداً ، يوضع دفعة واحدة ومرة واحدة كل خمس سنوات ؛ ولكنه آلة دقيقة، حساسة، تعمل خلال خمس سنوات، ويشرف عليها ويعمل فيها دائما فرق من الفنيين والمنظمين ...

قلت في مطلع حديثي إن كل منهاج يفترض وجود عنصرين: الغرض، والادوات والأساليب .

ان الهدف البعيد هو بناء اقتصاد متوازن ، ينتظم سير الانتاج فيه بواسطة طلب الاستهلاك المتزايد من اجل تحقيق مستوى رفيع في المعيشة . ولكن السير نحو هذا الهدف البعيد لايتم في اوضاع مجردة ، وانما وسط عالم قلق ، مضطرب ؛ أي أن الاقتصاد مرتبط بالحوادث السياسية ، فعلى مجلس الوزراء، بمساعدة المجلس الاقتصادي، أن يحدد الهدف وينال عليه موافقة المجلس الاعلى..وقد تدعو الضرورة الدولية أحياناً الى تحويل وجهة المنهاج حتى يتلاءم والأوضاع الطارئة ويؤمن حاجاتها العارضة المستعجلة .

ومن الأهداف التي عرفتها المناهج : زيادة الانتاج ، تصنيع البلاد ، نشر الآلة في الزراعة ، زيادة السلع الاستهلاكية ، « اعادة تعمير المناطق الخربة ، ورفع مستوى الصناعة والاقتصاد الريفي الى ما كان عليه قبل الحرب حتى يصبح بالامكان الارتفاع عليه » .

وتضع المنهاج مصلحة خاصة ، لها مكاتب عديدة للدراسة والبحث ، ومكاتب للاستعلامات والتحريات المستمرة . وتسمى هذه المصلحة باللجنة المركزية لمنهاج الدولة ، أو بالاختصار Gosplan .

ويعهد بتنفيذ مقررات هذه اللجنة الى مفوضيات للشعب ، او وزارات، تختص كل واحدة بناحية منها ، ويربى عددها الآن على الاربعين وزارة اقتصاديه .

وتقسم الوزارات الى مديريات (Glavki) ذات صفة فنية على الغالب ، وتقوم بادارة النواحي الاقتصادية التابعة لها وبتنهيجها ومراقبتها .

وتوزّع المديريات الواجبات بين وحدات المعامل .

ويدير المعامل مديرون مسؤولون أمام مفوضية الشعب التي يتعلقون بها ، وتجاه عمال المعمل المنظمين في نقاباتهم الخاصة .

ويجتمع العمال في هيئة الانتاج ، فيدرسون تقارير مدير المعمل ، ويقدمون المقترحات ويقررون الارقام القياسية للعمل ، ويحددون الاجور ، ويعينون منهاج العمل السنوي .

فمن هذه الاجتماعات القاعدية تصدر المقترحات التي تستخدم عند وضع اجزاء المنهاج التالي .

❀ ❀ ❀

سيداتي سادتي

لقد تحدد الهدف ، هدف المنهاج ، وتعينت الآلات او الدوائر التي تقوم على وضعه وتشرف على تنفيذه . وإذا علمنا أن النظام السياسي في بلاد السوفيت اتحادي ، مؤلف من جمهوريات قومية عديدة ، وأن في كل جمهورية دوائر مشابهة تقوم بالعمل على تنفيذ القسم الخاص بها من المنهاج العام ، أقول اذا علمنا ذلك ، أدركنا ضخامة المؤسسات والمصالح التي تنتظم تحت لواء منهاج الدولة .

والاقتصاد – في المفهوم الاشتراكي – لا يرتبط بالسياسة وحسب ، ولكنه يتعلق أيضاً بمختلف نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية .

لذلك كان منهاج الدولة عاماً يضج بالحياة ، حياة الأمة كلها . فهو ينظم حياة الدولة بكاملها ، من الصناعة التعدينية الثقيلة الى النشر وبناء المدارس والمسارح ، وهو الذي ينظم العلاقات بين أسعار الكلفة وأسعار البيع ، وهو الذي يحدد الاجور ، والمبالغ المخصصة للأعمال الاجتماعية والعمرانية والثقافية .

فلا غرابة والحالة هذه أن يشعر المتجول في أنحاء البلاد بروح المنهاج تسود حياة الاتحاد السوفيتي كلها ، وأن يشاهد أن انتباه كل مواطن سوفيتي ونشاطه متجهان نحو هذا الأثر البنائي الضخم .

سيداتي ، سادتي

من العسير، فيما تبقى لي من الوقت، أن أبحث في الوسائل التي يتبعها المنهاج في تحقيق أهدافه : أي في الحصول على اكبر مردود في أقصر زمن .

فهنالك البحث العلمي المنظم الذي يشجعه النظام ويؤيده ؛ وهنالك تنظيم الانتاج تنظيماً عقلانياً يؤدي الى توفير الجهود والأدوات ؛ وهنالك الاعتماد على أساليب ميكانيكية آلية في العمل تحقق اكبر مردود؛ وهنالك أخيراً ، بل وأولاً : تعبئة القيم البشرية .

لا يمكن لأي نظام ، مهما كان شأن واضعيه والقائمين عليه من القوة والمهارة ، ومهما كانت أساليبه دقيقة منتظمة ، أن يؤدي غايته ويحقق غرضه إلا إذا اندمجت جماهير الشعب فيه .

فهنالك كما رأينا شروط فنية علمية ، تنظيمية إدارية ، لتحقيق المنهاج؛وهنالك أيضاً شروط بشرية ، إنسانية ، نفسية . هنالك كما يقول الجدليون تفاعل بين الفكرة ونقيضها ، بين إرادة الناس العامة وتحليل الفنيين ، ومن تفاعلهما يخرج ذلك المركب — المنهاج — الذي يحضره الخبراء وتوافق عليه الجماهير . والذي يصبح هو فيما بعد مبدأ لتقدم جديد .

والفكرة — كما نعلم — تنقلب قوة مادية عندما تتغلغل بين جماهير الشعب .

لقدأصبحت الآلة من المشاهد العادية في البلاد السوفيتية، نجدها في كل مكان ، في الحقول والمعامل ، وغدا استعمال السكان لها من الاعمال المألوفة بعد أن كانوا منذ ربع قرن يجهلونها جهلاً تاماً .

ولكن الآلة لا تستطيع أن تستغني عن الانسان، ولا تعطي مردودها الكامل إلا اذا اتجهت إرادة الانسان وفكره الى استخدامها استخداماً تاماً .

فالمنهاج الاقتصادي ، هناك ، ليس أرقاماً وحسب . وليس دائرة ضيقة من الخبراء . بل هو قبل كل شيء تعبير عن النشاط المنظم للملايين من الناس وعن مساهمتهم مساهمةً فعليةً في تحقيق الاغراض التي يقررها .

لذلك كان من اللازم ان يدرك الشعب ويقتنع أن المنهاج ممكن التحقيق، وأنه موضوع لمصلحة الجمهور .

فالأمر الأول ، يقضي بأن يبنى المنهاج على معلومات محسوسة دقيقة صحيحة، وأن يرمي الى غرض يبدو تحقيقه معقولاً ، فلا يضع مثلا ارقاماً خيالية ، لا يمكن الوصول اليها ، وعندها تنبعث الخيبة وينتشر الشك بين الجماهير .

والأمر الثاني يقضي بأن يكون غرض المنهاج المصلحة العامة الشعبية . وليس للقول بزيادة الانتاج أي معنى وأي أثر في نفوس الشعب اذا لم يوضَّح أنه سينجم عنه ازدياد في الدخل الفردي ، ونقص في ساعات العمل ...

فالفرد مدعو الى المساهمة في المجهود العام ، فيجب أن يكون واثقاً من ان مساهمته تعود بكاملها على الجماعة بالخير، وبالتالي تشترك في رفع مستوى معيشة كل فرد .

والواقع إن شكل الدولة الاشتراكي ونظام توزيع الارباح الصافية على العمال كأجور أو كمكافآت إضافية ، وعلى المصالح الاجتماعية والبناء والتوظيف في الانتاج، كل ذلك يبعث في نفوس الجماهير العاملة الشعور بأن الانتاج عائد اليهم .

فالسوفيتي ، مهما يكن من شيء ، مطمئن الى أنه لن يكون عاطلاً ألبته ؛ والمنظمات النقابية تقوم هي على إدارة صناديق الضمان الاجتماعي ، هذا عدا المساعدات المختلفة للعجزة والمرضى والمتقاعدين وللنساء والأولاد .

ومما يزيد في اهتمام العمال بالعمل كونهم على اطلاع تام مستمر على سير المؤسسات الخاصة والتعاونيات الزراعية والمعامل ، وعلى معرفة صحيحة بتطور الناحية الاقتصادية التي يرتبطون بها، وبتقدم الاتحاد بكامله . ويحقق لهم ذلك الاطلاع وهذه المعرفة بوسائل استعلام ونشر دقيقة كل الدقة .

ليس المعمل في البلاد الأخرى الا المكان الذي يشتغل فيه العامل . أما في النظام الاشتراكي فهو الحجيرة الاجتماعية لأسرة العامل كلها . فيها معمله ومطعمه (اذا شاء) ، وفيها مدرسته ومكتبته، وفيها طبيبه وناديه ومسرحه ...

سيداتي ، سادتي

والحقيقة ، ان هذه الاوضاع الاجتماعية الجديدة هي التي تشكل حجر الزاوية في البناء المنهاجي ، وتؤلف العنصر الأساسي الذي يسمح بالتنهيج الكلي كما هو مفهوم ومطبق في الاتحاد السوفيتي . وتجعلنا ندرك شأن تلك الملايين من البشر المؤمنين بما يصنعون ، المطمئنين الواثقين الى مصائرهم ، الواعين أحوالهم ، الذين يعتمد عليهم المنهاج الاقتصادي السوفيتي في تنفيذ وسائله وتحقيق أغراضه .

لا بد للباحث في موضوع التنهيج الاقتصادي ، ولو كان ذلك في محاضرة سريعة ، إلا أن يقف في خاتمة بحثه عند نقد خطير يوجه عادة إلى هذا النوع من التنظيم . إذ أن كثيراً من الناس ، وبينهم علماء صادقو النية ، يعتبرون أن الاقتصاد المنهاجي يفترض تنازلاً عن الحرية وتعدياً عليها ، ويرون أن الحرية لا تحقق إلا في نظام اقتصادي يصفونه — لهذا الغرض — بالنظام الحر .

إن هذه الحرية التي يدافع عنها خصوم التنهيج هي ، في نظرهم ، حرية كل فرد في انتاج ما يشاء ، واستهلاك ما يلذ له ، وفي اختيار العمل الذي يوافقه ، وفي تحديد اسعار سلعه وفق أهوائه . فهذه الحرية هي الحرية التي يدعو اليها النظام الحر ، نظام المزاحمة الحرة .

ولكن ما هي هذه الحرية في الواقع يا ترى ؟

انها ، مهما حاول المدافعون عنها في تنميقها وبالغوا في بهرجتها ، ليست إلا حرية مجردة لا صلة لها بالواقع . لقد كانت هذه الحرية ضرورية — تاريخياً — حتى يتم بناء النظام الرأسمالي وتحقق توسع ونمو القوى المنتجة . وما تبريرها إلا تبرير تاريخي لا غير .

إن حرية الانتاج لتفقد كل معنى ملموس تجاه الأزمات الناجمة عن قوانين الانتاج الرأسمالي وتجاه اغلاق المشاريع التي تؤدي اليها تلك الأزمات .

ويتحدث « الاحرار » عن حرية كل فرد في استهلاك ما يلذ له . ولكنهم ينسون

أن يضيفوا إلى قولهم هذا أن الأفراد، في واقع الأمر، لا يستهلكون كل ما يحبون ويتطلبون. إن استهلاك الأفراد محدد ومقرر بسلم الحاجات من جهة وبسلم الاسعار والدخل من جهة ثانية.

ولقد كان لحرية العمل، لحرية اختيار المهنة شأن هام في التاريخ، وكان لها معنى واقعي في العصر الذي كانت تسود فيه امتيازات الاصناف (١). وتحدد بشدة الانتساب إلى المهن المختلفة والعمل فيها. أما اليوم فقد أصبح واضحاً وضوح الشمس، أن النظام الحر لا يمكنه أبداً أن يؤمن لكل فرد العمل في المهنة التي توافقه وتناسبه. وأكثر الناس — كما نعلم — مضطرون في هذا النظام أن يقنعوا ويقبلوا بالعمل الذي يعرض عليهم. أين هي حرية العمال العاطلين يا ترى؟

إن هذه الوقائع الكافية لبيان المعنى الضيق للفظة حرية العمل في النظام الحر. أما الاقتصاد المنهاجي فيفترض تأمين وصول الفرد إلى العمل الذي يوافقه خاصة. ولا أدل على ذلك من المكانة الممتازة التي يحتلها في البلاد ذات الاقتصاد المنهاجي التعليمُ المهني والفني، هذا التعليم الذي يفسح الملايين من الأفراد أصنافاً من المهن ما كان بوسعهم الوصول اليها لولاه..

أما حرية تحديد الاسعار، فقد كان لها معنى أمام تدابير تحديد الاسعار وتنظيمها، تلك التدابير التي كانت تميز العهد القديم الذي سبق الثورة الافرنسية وظهور البورجوازية، وأمام تدابير التحديد أيضاً التي يلجأ اليها في الاقتصاد الحربي. أما في الاحوال العادية، فلم يعد لحرية تحديد الاسعار أي معنى في الواقع، وليس لأي منتج حريته في تحديد اسعاره كما يشاء. فالاسعار، في نظام المزاحمة الحرة، محددة ومعينة بشروط الانتاج وبفعل العرض والطلب وبأحوال السوق. ولن ينال المنتج في الحقيقة بعض حريته في تحديد أسعاره إلا بزوال المزاحمة الحرة، ونمو الاحتكارات (المونوبولات) والتروستات والكارتلات والشركات ...

---

(١)(Corporations)

هذا وإن دعوى « الاحرار » ، خصوم التنهيج ، بأنهم إنما يدافعون عن الحرية ضد الاكراه ، ليست خاطئة كل الخطأ . ولكنها لاتنطبق على التنهيج الكامل ، وإنما تصدق في حالات التنهيج الجزئي والتبدلات القسرية للاسعار وتضييق المزاحمة لمصلحة المنتجين الاقوياء ، وفي حال تنهيج مزعوم تحققه التروستات والكارتلات ضد التنهيج الذي تحققه الدولة لحساب المصالح الاقتصادية الخاصة . فاذا كانت كل هذه المحاولات « التنهيجية » قد تشكل خطىً نحو الحرية ، فهي ليست خطى « تقدمية » إلا بالنسبة للقائمين بها والمفيدين منها . إنها تشكل ، بالعكس، إكراهاً إضافياً بالنسبة لمن يقع تحت طائلتها، كصغار أرباب الصناعة والتجار وجماع المأجورين والمستهلكين . فالمحاولات «التنهيجية» تلك تشكل خطىً نحو الحرية، ولكنها حرية البعض على حساب الآخرين .

في مثل هذه الاحوال الجزئية يصدق النقد الذي يوجهه « الأحرار » ، المدافعون عن الحرية .

ولكن هذه الحرية التي تمنحها التنهيجات الجزئية لبعض الأفراد ، يمكن ان تصبح عامة ، يتمتع بها الجميع عندما يعمم التنهيج ويصبح تاماً شاملاً . يمكن ان تصبح حرية واقعية – لا مجردة ، حرية تسمح للناس أن يعينوا السلع التي ينتجون، ويقدروا كمياتها ويحددوا شروط انتاجها، لا بصورة فردية ولكن بصورة اجتماعية، جماعية، حسب رغبتهم ومشيئتهم، غير متأثرين بتبدلات السوق. عندئذ ينطبق التنهيج على الحرية الاقتصادية الواقعية . غير أن هذا الانطباق يفترض – كما رأينا – تحقيق شروط سياسية تجعل من القائمين على التنهيج خدماً للمجتمع كله ، لا خدماً لطبقة اجتماعية معينة .

سيداتي ، سادتي

لم يعد التنهيج في حياة الأمم الحديثة أمراً غريباً . وقد اضطرت الدول كلها الى الاخذ به على شكل كلي شامل أو جزئي خاص ، كل واحدة حسب شروطها

الجغرافية والتاريخية ، وأوضاعها الاقتصادية والسياسية . وعلى ذلك كانت المناهج أو المشاريع الضيقة في النظم الرأسمالية وكانت المناهج الكبرى الشاملة في البلاد الاشتراكية .

الاولى تشمل نواحي من الاقتصاد القومي محدودة ، وتصطدم بعقبات وصعوبات جمة لم يتمكن النظام الرأسمالي من حلها لمصلحة الجماعة حلاً حاسماً ، حتى يتمكن من تعميم التنهيج على نواحي الحياة الاقتصادية كلها . فبقي الاضطراب والقلق فيها .

والثانية ، أي المناهج الكلية ، تشمل نواحي حياة الامة بكاملها : فلا تصطدم مصالح الأفراد والجماعات ، ولا تتصارع العوامل ، فيعرقل بعضها عمل الاخرى ، بل كلها تعمل وتعيش في تناسق أو انسجام .

ولقد أثبتت التجارب إمكانَ وضع مشاريع ذات نفع محدود وتنفيذها ضمن أوضاع غير اشتراكية . وإمكانَ الافادة منها بعض الفائدة الموقتة .

ولكن الشروط المادية والبشرية لنجاحها النهائي غير محققة في تلك الاوضاع .

لذلك كان التنهيج الشامل بما يقتضيه من تأميم لأدوات الانتاج الرئيسية وانخراط الجماهير الشعبية فيه هو الفائز في آخر الشوط .

أهم مصادر البحث

Angelos Angelopoulos : Planisme et Progres social. Paris; 1953

Baby (J.) : Principes fondamentaux d'économie politique. Editions sociales. Paris, 1949.

Bettelheim (Ch.) : Problèmes théoriques et pratiques de la planification. Paris, 1948

Bettelheim (Ch.) : L'Economie soviétique. Sirey Paris, 1950

Bettelheim (Ch.) : La planification soviétique. Paris, 1945

Guy Braibant : La planification en tchécoslovaquie. Armand Colin, Paris

نشأة تدوين الادب العربي (١)

للدكتور يوسف العش

ظهر منذ ربع قرن رأي يدعي ان العرب لم يدونوا ادبهم الاول الا بعد ان قضوا نحوا من مائة وخمسين سنة ، قضوا هذا العهد وأدبهم من شعر ونثر يتناقله الناس حفظاً، ويروونه شفهاً ، يأخذونه من أفواه الرواة دون الكتب والقراطيس، استمر على ذلك حتى أتى كتاب العصر العباسي ومؤرخوه فدونوه وجمعوه وصنفوه.

عرض هذا الرأي على الملأ العربي ، فسار فيه وانتشر ، حتى وصل الى إمام في تاريخ الثقافة فقال : « أليس الشعر الجاهلي ظل غير مكتوب نحو قرنين ، وظلت تتناقله الرواة شفاهاً » . قال ذلك يسجل رأياً ليس عنده مجال للشك في أمره، والارتياب من صوابه . وسرى هذا الرأي قبل قوله وبعده، واصبح القول الجامعي الحق .

وما كان لهذا الرأي ان يسري لو لم يكن كل شيء في الظاهر يقرب تصديقه ، ويدفع الى اخراجه . فقد تواطأت كتب التاريخ القديم التي بين أيدينا وأقوال القدماء التي عثر عليها الباحثون في أول نهضتنا الحاضرة وطبيعة الامور التي تقضي بأن يجهل التاريخ بداية كل شيء، تواطأ كل ذلك دون قصد او غاية لإخفاء حضارة العصر الذي سبق العهد العباسي .

ولا ريب ان العباسيين لم يكونوا يستحسنون سماع محامد الأمويين ، وكانوا قابضين على الحركة الادبية ، فما كانوا يشجعون أصحاب الأخبار والمؤرخين على البحث

---

(١) ألقيت من على مدرج الجامعة الكبير يوم الاربعاء في ١٩/١٢/١٩٥١ .

عن آثار العصور التي سبقتهم وجلاء محاسنها واظهار انها اساس النهضة التي برزت في العصر العباسي بقوة ووضوح .

ولا ريب أن اصحاب الاخبار والمؤرخين كانوا يجدون صعوبة في التنقيب عن نشأة الحضارة الاسلامية في العصر الأموي والذي قبله ؛ ولا يزال المؤرخون يعانون حتى عصرنا هذا كثيراً من المشقة في اجتلاء مبادىء الحوادث التاريخية وأوليتها ؛ فالذي تراه عين المؤرخ بوضوح وجلاء هو وقوع الحادث مكتملاً ظاهراً ، أما ما يسبقه من دقائق تمهد له السبيل فأمر لا يتم إظهاره إلا بجهد وتتبع وإعمال نظر . والمؤرخون والادباء والاخباريون في العصر العباسي كانوا لا يجدون التشجيع الاقبال على اجتلاء نشأة التدوين واظهار خفاياها وتتبعها ، فأهملوا ذلك متخذين العزاء والعذر أمام نفوسهم في ان النظرة الأولى لم تهدهم الى شيء ظاهر وطيد . وجد أصحاب الرأي الذي ذكرناه كتب التاريخ خالية من ذكر تدوين الأمويين ومن قبلهم الادب ، بل ألفوا الجاحظ يقول لهم « وكل شيء للعرب فانما هو بديهة وارتجال ، وكأنه إلهام ؛ فما العربي إلا أن يصرف همه الى المذهب والى العمود الذي اليه يقصد ، فتأتيه المعاني ارسالا وتنثال عليه الالفاظ انثيالا ثم لا يقيده على نفسه ولا يدرسه أحدا من ولده . وكانوا أميين لا يكتبون ومطبوعين لا يتكلفون »[1] .

وقرأوا كلام ابن خلدون عن الجيل العربي في العصر الاموي وعن أنه أقرب الى البداوة والامية وأنه بعيد عن التدوين . فطردوا كل شك ، واعتقدوا كل الاعتقاد ان تدوين الادب كان معدوماً قبل العباسيين ؛ ووضعوا ذلك الرأي وانطلى خطأه على اكثر المحققين تنقيباً وبحثاً ، وسرى في الاوساط العلمية ، وأصبح الرأي السائد والمذهب العام .

هذا الرأي خطير كل الخطر ، فهو يزعزع ايماننا بالشعر العربي الجاهلي وبالادب العربي في نشأته ، بل فيه دليل على ان الشعر الجاهلي ملفق موضوع لا يمت الى العصر الجاهلي بصلة كبيرة . وهذا القول ان كان خطراً على تراثنا نفخر به كل الفخر ، ونعتمده كل الاعتماد فهو أشد خطراً على لغتنا العربية فقد اعتمد علماء هذه اللغة على الشعر

---

(١) البيان والتبيين ٣/٢١ .

الجاهلي في وضع قواعدهم وتحديد معاني ألفاظ اللغة العربية ومعجمها . فاذا كانت الذاكرة هي المعتمد في نقل الشعر الجاهلي والاسلامي مدة قرن ونصف قرن، وكانت من الضعف والخطأ والاضطراب بما هو معلوم عند كل انسان، مهما كان صاحبها من القوة فيها، فلا ريب ان الشعر الجاهلي بعيد عن ان ينال الثقة، ولا ريب ان اللغة العربية التي اعتمدت عليه انما اعتمدت على أصل مضطرب مزيف . وهكذا تبدو لنا خطورة هذا الرأي، فهو يعرض أدبنا الاول ولغتنا الى شيء كثير من الازدراء والاحتقار.

لعل قائلاً يقول : من حقك ان تريد دفع الأذى عن الادب العربي في نشأته، ولكن ليس من حقك ان تدعي بان ما يزعزع يقيننا بذلك الادب خطأ، الا اذا كان لديك الدليل الثابت والقول الفصل. وانك تدعي ان كتب التاريخ وكلام القدماء تواطأت دون قصد على ان تعين على إثبات خلاف قولك. وكيف تستطيع اذن ان تثبت هذا القول، وان ترفعه الى درجة اليقين . الجواب عن هذا سهل بسيط، فلئن كنا لا نجد في كتب التاريخ القديمة بحثاً عاما عن تدوين الادب قبل العصر العباسي ، ولئن كان ظاهر قولهم يدعو الى الرأي المطلوب نقضه، ويؤيد شأنه، فان الاخبار الكثيرة التي نقلوها خلال كتبهم لا تعدم من ان تعطينا لمحات عن الحقيقة التي نبحث عنها، حتى اذا جمعنا هذه اللمحات وتتبعناها واستقصينا ذكرها، أمكن بتنسيقها وترتيبها وفهمها حق الفهم ان نستخرج منها الحقيقة وان نطلع منها على الواقع .

وقد بدأ بعض المستشرقين بالبحث عن هذه الاخبار الملمحة الدالة على التدوين في صدر الاسلام، وعرضوها في أبحاثهم . أخص بالذكر منهم كرنكو ومكنسون وبروكلمن(١). ولكنهم ذكروا من الاخبار عدداً قليلاً لا يشفي غليلاً ولا يتخذ

---

(١) Krenkow.-the Use of writing for the preservation of ancient arabic poetry.-in A volume of oriental studies presented to Edward G. Browne -Cambridge, 1922. p 261—268

Mackenson.-Arabic books and libraries in the Omayyad period, in AJSL. vol. LII 245-253; LIII, 239-249; LIV, 4-61

Brockelmann, JAL. Sup. I. 31-34

دليلاً قاطعاً ولعل المخالفين يعترضون على هذه الاخبار المعدودة مدعين انها شذور لاتغني فتيلا وانها لاتكفي لدحض رأي اتفق عليه الباحثون وأقروه وقد يقولون الامر نفسه عما أورده بعض الباحثين المعاصرين من العرب أمثال مصطفى صادق الرافعي في تاريخ آداب اللغة العربية وعبد الحي الكتاني في الترتيبات الادارية مدعين ان الاخبار التي نقلوها اقل مما اورده المستشرقون في تدوين الادب . والحق ان من أثار البحث عن التدوين من مستشرقين وغير مستشرقين لم يحثه البحث العلمي ، وانما عدد بعض الشواهد القليلة دون تحليل او تقريب . فمهمتي اذن اذا اردت الاقناع والحجة ان آتي بعدد كبير من الشواهد التي يؤيد بعضها بعضاً ، ويفسر احدها الخاه ، وان أعرضها عرضاً علمياً يتناول جوانب الموضوع بكامله وأن أستخرج منها حقائق فيها تسلسل الحقائق التاريخية وضبطها وصحتها . سأحاول اذن ان ابين نشأة تدوين الادب في مراحله وضروب ذلك التدوين ، واشفع ذلك ببيان المصادر المكتوبة التي خلفها العصر الاموي ، فاعتمد عليها العباسيون في تدوين الادب الجاهلي والاسلامي .

ولابد لي قبل البداية ان احدد معنى قول الجاحظ ان العربي لايقيد ولايكتب . فالجاحظ لايلقي القول جزافاً . هو يقصد بالعربي رجل البادية الذي لايعرف القراءة والكتابة . وكلامه عن العرب كان في صدد الرد على الشعوبية الذين يعيبون على العرب البدو افعالهم ، ولايقصد العرب من المتحضرين الذين أخذوا بقسط وافر من المدنية . فهؤلاء كما يقول المرزباني « ألطف نظراً من أهل البدو وكانوا يكتبون لجوارهم اهل الكتاب[1] » بل كان لهم مايسمونه بالمجلة ، وهي صحيفة كانوا يكتبون فيها الحكمة . قال النابغة :

مجلتهم ذات الاله ودينهم ... قويم به يرجون خير العواقب[2]

---

(١) الموشح ص ٣٨

(٢) مبادىء اللغة للاسكافي ص ٩٠

وكيف يظن بالعرب المتصلين بالحضارة الفارسية والرومية أي الحيريون والغسانيون انهم لايكتبون، وكانوا على جانب من الحضارة، يبنون القصور، وينشئون الدواوين اللازمة لأعمال الملك.

غير أن من الحق أن نقول مع الجاحظ ان البدو لم يكونوا يعنون في الجاهلية بالكتابة، ولم يكن بينهم من يكتب إلا في النادر، بل كانوا يفخرون بذلك، واستمروا يجدون العيب في أن يعرف الشاعر الكتابة ويدون شعره حتى في صدر الاسلام وقد عابوا أبا النجم العجلي في معرفته الكتابة(١)، وكان ذو الرمة يخشى ان يعرف أهل البادية انه يحسن الكتابة (٢)، ويقول لمن يكتشف ذلك « اكتم علي فإنه عندنا عيب(٣) ».

وبعد فكلام الجاحظ حق عن العرب البدو، ولا يمكن أن يكون قصد أهل المدن ولاسيما في الإسلام، فقد فشت الكتابة، وكثر المتعلمون. قال سويد بن عبد العزيز: كان أبو الدرداء (الصحابي المتوفى سنة ٣٢) إذا صلى الغداة في جامع دمشق، اجتمع الناس للقراءة عليه، فكان يجعلهم عشرة عشرة، وعلى كل عشرة عريف، ويقف هو في المحراب يرمقهم ببصره، فاذا غلط احدهم، رجع الى عريفهم، واذا غلط عريفهم، رجع الى ابي الدرداء، فسأله عن ذلك (٤) ». وقال مسلم بن مشكم « قال لي ابو الدرداء: اعدد من يقرأ عندي القرآن، فعددتهم بأمره الفاوستمائة ونيفا، وكان لكل عشرة منهم مقرىء، وابو الدرداء يكون عليهم قائماً واذا احكم الرجل منهم تحول الى ابي الدرداء» (٥) استن ابو الدرداء نظام الحلقات هذه، فتبعه غيره (٦) والعدد

(١) الموشح ١٧٧

(٢) الموشح ١٧٨

(٣) الاغاني ١٦ / ١١٦

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء ١/٦٠٦

(٥) غاية النهاية ١/٦٠٧

(٦) قال الذهبي في سير النبلاء نسخة طوبقبو سراي ٢٩١٠ ٣٠ / ١٩٤ بعد ايراد النصين السابقين « وهو الذي سن هذه الحلق للقراءة ».

الذي كان يحضرها في حلقة واحدة لابدانيه اليوم عدد المتعلمين في حلقة واحدة. وهو قليل بجانب ماذكر عن الضحاك المتوفى سنة ١٠٢، فقد قال يزيد: « كنا في كتاب الضحاك ثلاثة آلاف غلام وسبعمائة جارية (١) » وكان الضحاك لا يأخذ من المتعلمين شيئاً وكان يدور عليهم على بهيمه . هذه الكثرة الطافحة من المتعلمين للقراءة والكتابة تدل على مقدار اقبال الناس على التعلم . ولو لم يكن في دمشق الا حلقة ابي الدرداء، تخرج من تخرج كل سنة اوسنتين او ثلاثة ، لكثر المتعلمون فيها مع الايام وعظم شأنهم .

أمن المعقول بعد ذلك الا يفيد هؤلاء المتعلمون الكاتبون القارئون من معرفتهم الكتابة في تقييد الاشعار والحكم والاقوال البليغة، اذا طمحوا الى التمكن من الادب والاشتهار به . لكن مالنا وللحكم المنطقي العقلي في هذا الامر . لنذكر الحقائق، ولنعتمد عليها قبل كل شيء وبعد كل شيء .

لئن كانت هناك فجوة في نقل الادب وتتبعه، فهذه الفجوة انما وجدت بين مبدأ انتشار الاسلام من عهد الرسول المعظم وبين هدوء الفتوح بعد تغلب العرب على فارس والروم ، فترة امتدت مايقارب الثلاثين عاماً . وهذا تأييد ذلك. قال عمر بن الخطاب (٢) : « كان الشعر علم قوم، ولم يكن لهم علم اصح منه، فجاء الاسلام، فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس فالروم، ولهت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الاسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب في الامصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يأولوا الى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب، والفوا ذلك، وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا اقل ذلك، وذهب عنهم اكثره » . وطبيعي جداً ان يحدث ماروي عن عمر بن الخطاب ، فقد كان الاسلام والفتوح اكبر شاغل للعرب ؛ وما كانوا ليشغلوا انفسهم بالشعر في وقت انصرفت فيه افئدتهم الى شيء اجل

---

(١) ضاع مني مرجع هذا النص والذي في تاريخ الاسلام الذهبي ٤/١٢٠ « انه كان فقيه مكتب فيه ثلاثة آلاف صبي وكان يركب حماراً ويدور عليهم » .

(٢) الخصائص لابن جني ١/٣٩٢ وعنه الاقتراح للسيوطي ٢٧ .

خطراً واعظم شأناً . على ان الفجوة ليست بالصورة التي يظهرها بها كلام عمر ابن الخطاب . فهذا العبقري الخالد لم يكن يعرف ان قسماً كبيراً من الشعر الذي ضاع في عصره سيظهر بعده مدوناً مسجلاً . وأنى له ان يعرف ان النعمان بن المنذر أمر فنسخت له أشعار العرب في الطنوج أي الكراريس، ثم دفنها في قصره الابيض فلما كان المختار بن أبي عبيد، قيل له ان تحت القصر كنزاً فاحتفره، فأخرج تلك الاشعار فمن ثم اهل الكوفة اعلم بالشعر من اهل البصرة (١) » . ويدل هذا الخبر على ان اهل الكوفة اطلعوا على كثير مما درس في عهد عمر: اطلعوا عليه في الحفريات التي أجراها المختار ، والتي بقي اثرها الى عصر هشام بن الكلبي المتوفى سنة ٢٠٦ . فها هو ذا يحدثنا عما أفاده من تلك الآثار قائلاً : كنت استخرج اخبار العرب وأنسابهم وأنساب آل نصر بن ربيعة ومبالغ اعمار من ولي منهم لآل كسرى وتاريخ نسبهم من كتبهم بالحيرة (٢) . ولا ريب ان غيره من اهل الكوفة كان يفيد من الاشعار التي كتبت للنعمان في الطنوج، فيزداد علمهم على علم اهل البصرة . فما فقد في عصر عمر نتيجة لانشغال الناس بالاسلام والفتوح ظهر بعضه في علم اهل الكوفة من حفريات الحيرة، فخف بذلك الضياع الذي حصل في الشعر الجاهلي .

على ان عمر لم يشأ ان يدع الشعر الباقي دون ان يعرف ما جرى به، فكتب الى سعد بن أبي وقاص (٣) وفي رواية اخرى الى المغيرة بن شعبة (٤) يقول : « اما بعد، فاجمع من قبلك من الشعراء ،فسلهم ماذا فقدوا من شعرهم وما بقي منه ، فجمعهم سعد، فسألهم عن ذلك، فكلهم زعم انه اغزر ما كان شعراً وأقدره عليه إلا لبيد، فانه حلف بالذي هداه الى الاسلام ماقدرت على ان اقول بيتاً واحداً منذ أسلمت.

(١) الخصائص لابن جني ٣٩٣/١ وعنه الاقتراح للسيوطي ٢٧ والمزهر ١٢/١ ولسان العرب في مادة طنج .

(٢) المنار ٧٥٣/١٠ .

(٣) الجزء فيه منتخب من كتاب الشعراء لابي نعيم الاصبهاني ظاهرية مجموع ١٢٤ . (٣) ق ٢ .

(٤) الاغاني ١٦٤/١٨—١٦٥ وعنه في الاصابة ٥٦/١ .

فكتب بذلك الى عمره . ولعل عمر كتب الى الامصار الاخرى في الامر نفسه كما كان شأنه ان يفعل .

وبعد فلنقدم شواهدنا واخبارنا عن تدوين الأدب منذ عصر عمر بن الخطاب إلى أوائل العصر العباسي أي الى عام ١٣٢ للهجرة . ولا ريب ان هذه الشواهد تكون أشمل وأثبت لما نحن في صدده اذا استوفت ضروب التدوين وألوانه . فالخطة المبينة في غرضنا هي اذن ان نعرض ضروب التدوين كل ضرب على حدة وكل لون منه متميزاً عن غيره، حتى اذا أحاطت هذه الشواهد بكل اولئك الضروب، كان اقنع للمخالفين واقوى برهاناً . ما هي ضروب تدوين الادب ؟ لا ريب ان الأدب شعراً أم نثراً يمكن ان يدون حين انتاجه ، وان يؤخذ من صاحبه بالتدوين بعد ذلك الانتاج ، ولا ريب انه يمكن ان يجمع انتاج الاديب جمعاً مدوناً نقلاً عن غيره، وان يكتب من الأدب مختلف الانتاج ، فينقل آثار الأدباء أياً كانوا في مجموعة واحدة، ثم ان يصنف الأدب اخيراً في كتاب محدود يجمع نوعاً محدداً . تلك هي الألوان المختلفة من تدوين الأدب، فلنتتبعها واحداً واحداً منذ عصر عمر الى آخر عهد الأمويين .

ولنذكر قبل كل شيء ما يتقدم ضروب التدوين والجمع عن الأدباء ، اي عمل الادباء انفسهم، وهو تدوين الأديب او الشاعر لأقوال غيره، يستفيد منها ويصقل بها ملكته ويتعلمها . والذي روي لنا في ذلك ان الفرزدق جعل يقرأ الكتب (١) . وكان الطرماح يكتب ألفاظ النبيط، فسأله أبو عمرو بن العلاء قائلا ما تصنع بهذه ؟ قال أعربها وأدخلها في شعري (٢) . وكان الكميت والطرماح يختلفان الى رؤبة ابن العجاج، فيسمعان منه الشيء ، فيكتبانه ويدخلانه في أشعارهما (٣) . وفي كل ذلك ما فيه من حرص الشاعر على أن يبدأ عمله بجمع مادة يدرجها في شعره ، بجمعها عن طريق الكتابة والتدوين .

---

(١) ديوان الفرزدق طبعة بوشير ص ١٨١ .

(٢) الموشح ٢٠٨ .

(٣) الموشح ١٩٢ .

والضرب الثاني من ضروب التدوين في الأدب ان يملي الأديب أو الشاعر أقواله على من يكتبها عنه، فينقلها الى غيره كتابة وتدويناً. وهذا الضرب من التدوين في العصر الأموي كثير وأخباره وافرة. فقد كان للفرزدق اربعة رواة يكتبون شعره ويذيعونه(١). وهذه قصة عن جرير في هذا الامر ذات مغزى واضح، حدث بها مولى لبني كليب بن يربوع كان يبيع الرطب بالبصرة قال: كنت أجمع شعر جرير وأشتهي ان احفظه وأرويه، فجاءني ليلة فقال: إن راعي الابل النميري قد هجاني، واني آتيك الليلة، فأعدّ لي شواءً وقراشاً ونبيذاً مخشفاً، فأعددت له ذلك، فلما اعتم جاءني فقال: هلم عشاءك، فأتيته به فأكل، ثم قال: هلم نبيذك، فأتيته به فشرب اقداحاً، ثم قال: هات دواة وكتفاً، فأتيته بهما فجعل يملي علي قوله:

أقلّي اللومَ عاذل والعتابا　　　وقولي إن أصبْتُ لقد أصابا

حتى بلغ الى قوله: « فغضَّ الطَّرفَ إنك من نمير » فجعل يردده، ولا يزيد عليه، حتى حملتني عيني، فضربت بذقني صدره نائماً، فاذا به قد وثب حتى أصاب السقف رأسه وكبر، ثم صاح: أخزيته والله، اكتب:

فلا كعباً بلغت ولا كلابا!

غضضته وقدمت اخوته عليه، والله لا يفلح بعدها، فكان والله كما قال، ما أفلح هو ولا نميري بعدها (٢).

فهذا مجلس يملي فيه الشاعر شعره، وهو ينظمه ويضعه. بل يُكتب الشعر عن الشاعر، فيكتسب به المال. كان العريان بن الهيثم النخعي صديقاً للأقيشر، فقال له: يا أقيشر اني أريد ان امتد الى الشام، فاكتب لي من علمك، فاكتبه، فخرج الى الشام، فأصاب مالاً، فبعث منه الى الأقيشر بخمسين درهماً (٣). حدث ذلك في اوائل عهد الأمويين، وهذه تجارة رابحة.

---

(١) ديوان الفرزدق.

(٢) الاغاني ٧/٧٠.

(٣) الاغاني ١٠/٨٥.

وفي أوائل عهد الأمويين أنشد عمر بن أبي ربيعة القصيدة التي مطلعها :

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر

أنشدها طلحة بن عبد الله بن عوف الزهري، وهو راكب، فوقف وما زال شانقاً راحلته، حتى كتبت له[1]، فذهب بها مكتوبة مدونة. وهذا رجل من الانصار يلاحق عدي بن الرقاع، ويقول له : اكتب لي شيئاً من شعرك، قال: ومن أي العرب انت ؟ قال أنا رجل من الأنصار . قال : ومن منكم القائل :

ان الحمام الى الحجاز يهيج لي ‏ ‏ ‏ ‏ طرباً ترنمه اذا يترنم

فقال له : سعيد بن عبدالرحمن بن حسان بن ثابت . فقال: عليكم بصاحبكم، فاكتب شعره ، فلست تحتاج معه الى غيره [2] . وقد رفض الشاعر اكتاب شعره . جاء حماد الراوية الى الكميت (–١٢٦) فقال: أكتبني شعرك ، فقال: انت لحان ولا أكتبك شعري [3] . وما قولكم بشاعر بدوي نشأ بين أميين يعيبون على من يكتب، ويؤثرون الحفظ، ما قولكم به يفضل ان يؤخذ شعره كتابة. انه ذو الرمة ، فقد قال لعيسى بن عمر الثقفي : أنت والله أعجب إلي من هؤلاء الأعراب. انت تكتب وتؤدي ما تسمع، وهؤلاء يهون على أحدهم، وقد نحته (أي نحت الشعر) من جبل، ان يجيء به على غير وجهه [4] . وكان ذو الرمة يملي شعره على شعبة ، ويطلع في الكتاب لئلا يغلط شعبة في نقل شعره [5] . وأصلح مرة حروفاً غلط فيها عيسى ابن عمر [6] .

---

(١) الاغاني ١/٣٦ .

(٢) الاغاني ٧/٢٥٨ .

(٣) الموشح ١٩٥ .

(٤) الموشح ١٧٨ .

(٥) الموشح ١٧٧ .

(٦) الموشح ١٧٨ والاغاني ١٦/١١٦ .

قد أدركوا الجاهلية(١). ولابد انه كتب عنهم في اوائل العصر الاموي . وهذا خبر آخر يدل على كثرة التدوين ، فقد ذكر ابن سعد ان الوليد بن يزيد لما مات سنة ١٢٦ « حملت الدفاتر على الدواب من خزائنه » (٢). كانت دفاتر هذا الخليفة الشاعر إذن كثيرة كثرة جعلتهم ينقلونها على الدواب بالجمع. ولا عجب، فقد كان للخلفاء كتاب ينقلون لهم، ويتحفون خزائنهم بما يكتبونه . كما روي عن الوليد بن عبد الملك فقد كانت له خزانة، عليها خازن اسمه سعد صاحب المصاحف أي القائم بشئون الكتب كما نقول اليوم. وقد عين سعد خالد بن أبي الهياج لكتب المصاحف والشعر والاخبار للوليد بن عبد الملك(٣) وكان خالد هذا يوصف بحسن الخط .

وكانت هذه الكتب التي تجمع فيها الاشعار والاخبار وسوى ذلك من العلوم تكتب في الدفاتر، كما ورد في خبر الوليد بن يزيد، وكان في مكة بيت جمعت فيه الدفاتر، وبذلت للقراءة، فهذا عبد الحكم بن عمرو بن عبدالله الجمحي قد اتخذ بيتاً، فجعل فيه شطرنجات وقرقات ودفاتر، فيها من كل علم. وجعل في الجدار أوتاداً، فمن جاء علق ثيابه على وتد منها، ثم جر دفتراً فقرأه او بعض مايلعب به فلعب به مع بعضهم (٤). وقد دعا صاحب هذا البيت الاحوص الشاعر ، وقاده اليه . فليس الامر اذن جمعاً لهذه الدفاتر فقط، بل هي توضع بين أيدي الناس، ليستفيدوا منها قراءة ونسخاً.

لاجرم ان في ماتقدم من الاخبار مايدل على حركة التدوين وامتدادها وتوسعها على ان هذه الحركة تبدو لنا اعظم وأخطر ، حين نعرف ان الامر في صدر الاسلام تعدى التدوين المحض الى نوع من التدوين منظم متسق ، يضم فيه الى الشعر

---

(١) البيان والتبيين ١/٢٥٦ .

(٢) طبقات ابن سعد ٢/٢/١٣٦ .

(٣) الفهرست ص ٦ ، كشف الظنون ١/٤٦٦ ، الخبر عن البشر للمقريزي (ايا صوفيا ٣٣٦٥) ٤/٢١ ولقب سعد تجده في انساب السمعاني ٣٢ ٢٥ .

(٤) اغاني ٤/٥١ .

مثيله، والى الادب شبيهه، فيقتصر الجمع فيه على نوع محدود وضرب معين. ويبتدىء هذا الجمع المنظم في عهد متقدم؛ فهذا الفرزدق عنده شعر لبيد في كتاب واحد [١]. وهذا جمعة بن كثير، عنده شعر والده كثير وأخباره مع عبد الملك بن مروان [٢]. بل تبلغ مجاميع الشعر النساء، فتحدثنا ظبية مولاة لآل الزبير انها أمرت بعبدالله بن مصعب بن الزبير، وهي داخلة منزله، وهو بفنائه، ومعها دفتر، فقال: ماهذا معك ودعاها لجاءته، وقالت: شعر عمر بن ابي ربيعة، فقال: ويحك تدخلين على النساء بشعر عمر بن ابي ربيعة. ان لشعره موقعاً من القلوب ومدخلا لطيفاً؛ لو كان شعر يسحر لسكان هو، فارجعي به [٣]، فرجعت.

اما في النثر، فالجمع يصبح تأليفاً او تصنيفاً، فيؤلف صحار بن العباس العبدي في أيام معاوية بن ابي سفيان كتاب الامثال [٤]. ويجمع علاقة الكلبي الامثال ايضاً في عهد يزيد بن معاوية [٥]؛ حتى اذا شرح الميداني المشهور أمثال العرب، استعان بما جمعه عبيد بن شرية وعطاء بن مصعب والشرقي بن القطامي [٦]، وهم ممن سبقوا عصر العباسيين. ويأتي يونس بن سليمان الكاتب في آخر عصر بني أمية (توفي حوالي سنة ١٣٥) وكان له غناء حسن وصنعة كثيرة وشعر جيد، فيؤلف كتابه في الاغاني وينسبها الى من غنى فيها، فيصبح كتابه الاصل الذي يعمل عليه ويرجع اليه [٧] وهو اول من دون الغناء، وغنى أصوات المتقدمين .. وهي محصورة؛ عمل كتابه هذا على حروف المعجم، وذكر الملحنين واسماء طرائقها ... ومن هذا الكتاب الف اسحق بن ابراهيم

---

(١) النقائض طبعة بيفان ١/٢٠١، ٦.

(٢) اغاني ٨ / ٢٩.

(٣) أغاني ١ / ٣٥.

(٤) فهرست ٩٠.

(٥) فجر الاسلام ٧٤ وضحى الاسلام ١/٤١٠.

(٦) مجمع الامثال ٤ أو ٥.

(٧) أغاني ٤/١١٤.

الموصلي كتابه في الأغاني (١) بل نجد أبا الفرج الاصفهاني ينقل عنه . وهذا ضرب التصنيف يدل على حضارة مترفة وتقدم في التدوين عظيم .

بهذا ننتهي من عرض أصناف التدوين في العصر الذي سبق العباسيين . وقد احطنا بمختلف تلك الاصناف، ووجدنا ذلك العصر قد استنفدها جميعاً ، ولعله غير مقصر عن العصر العباسي الذي تلاه الا فيما يقصر به المبتدئ عن اللاحق والاول عن الثاني والمبتدع عن التابع .

على اني تجنبت في العرض حتى الآن ان اذكر ناحية من نواحي التدوين، تدخل في ضرب من ضروبه السابقة . تجنبتها حتى الآن لاني اود ان افرد لها مكاناً خاصاً في بحثي هذا، فهي تستحق الافراد، وهي من الأهمية بمقدار يدفعني الى أن اميزها عن غيرها فلا اجمعها إلى سواها . وتلك الناحية هي كتب القبائل . وقد مرت كتب القبائل التي الفت في صدر الاسلام دون أن يهتم بالتنويه بشأنها أحد من القدماء أو من اهل عصرنا الحاضر . اما أهل عصرنا فمعذورون لجهلهم بها وبعد العهد عنها، أما القدماء فقد تجنبوا أن يشيروا الى شأنها، مع أنهم استفادوا منها كل الفائدة، وكانت أصلا من اصول جمع الادب والشعر والاخبار والنسب عندهم .

ما هذه الكتب، وكيف ابتدأت ؟ يرجع أمر هـذه الكتب الى عهد عمر بن الخطاب، ذلك العظيم الذي نجد أثره في كل أمر مبهم . وحديث ذلك أن عبد الله بن الزهري السهمي وضرار بن الخطاب الفهري ثم المحاربي طلبا الى حسان بن ثابت أن أن ينشداه وينشدهما ما قالوه من مناقضة بين الانصار ومشركي قريش، فطلب اليهما أن ينشداه ، فانشداه أشعار قريش في الانصار، ثم ماعتا ان ذهبا دون ان يستمعا الى شعره في قريش، فغضب حسان، وذكر أمرهما لعمر بن الخطاب ، فردهما

---

(١) حاوي الفنون وسلوى المحزون ، نسخة دار الكتب المصرية ٥٣٩ فنون جميلة وهو نص افادني به الدكتور بشر فارس دون ان يذكر لي رقم الصفحة وكانت النسخة تحت تصرفه في دار الكتب فلم استطع الرجوع الى النص .

وجهها بحسان، واضطرهما الى أن يسمعا مناقضته لكفار قريش. فاستمعا الى ذلك، ثم إن عمر قال لمن حضره: إني قد كنت نهيتكم أن تذكروا مما كان بين المسلمين والمشركين دفعاً للتضاغن عنكم وبث القبيح فيما بينكم، فأما اذا أبوا فاكتبوه. واحتفظوا به، فدونوا ذلك عندهم [1] . وكان الانصار بعد ذلك يجددون ما كتبوه، كلما خافوا بلاه وضياعه. استن عمر هذه السنة، فسرت وتبعها العرب، فكان لكل قبيلة من القبائل كتاب تجمع فيه أقوال شعرائها وأنسابها وأخبارها ومفاخرها، وتحتفظ به وتتلوه وتفتخر به . قال طرفه أخو بني عامر بن ربيعة .

كان اللواء لنا وحرمة حمير   وكتابنا يتلى لدى الاقوال[2]

وكانوا يحتجون به وبأقواله، فيقول بشر أو الطرماح [3] :

وجدنا في كتاب بني تميم   أحق الخيل بالركض المعار [4]

وذهب الشطر الأخير من هذا البيت مثلاً، وهو مثل كأنه وجد في كتاب بني تميم وكان الواحد من هذه الكتب يسمى أحياناً كتاب النسب ، لأنه يجمع نسب القبيلة وفروعها وأسماء العظماء الذين تخرجهم القبيلة . فكان اسم عبد الله بن عبد الرحمن الاصغر الفقيه المتوفى سنة ٩٤ ، مكتوباً في كتاب النسب [5] . وقد يحذفون من كتاب النسب اسما يعيرون به، فبنو حزم مثلاً كانت لهم ام في الجاهلية اسمها فرتني من بلقين، كانوا يسبون بها، قد طرحوها من كتاب النسب [6] ولعل

---

(١) الاغاني ٤ / ٥ .

(٢) المؤتلف والمختلف ١٤٧

(٣) مجمع الامثال ١ / ١٢٧ .

(٤) الاغاني ١٩ / ٣٠ . الكنايات للجرجاني ٨٥ ، الموشح ١٧٩ ، الف باء للبلوي ٢ / ٣٤٤ ، مجمع الامثال ١ / ١٢٧ .

(٥) تاريخ دمشق نسخة الظاهرية تاريخ ٨ ، ٢٤٠ .

(٦) الاغاني ٤ / ٤٤ .

زياد ابن أبيه، حين كثر طعن الناس عليه وعلى معاوية في استلحاقه بنسب آل أبي سفيان، أراد ان يرد على كتب النسب هذه، فعمل كتاباً في المثالب، وقال: من عيركم فقرعوه بمنقصته، ومن ندد عليكم، فابدهوه بمثلبته، فان الشر بالشر يتقى، والحديد بالحديد يفل [١]. وقد الصق بالعرب في هذا الكتاب كل عيب وعار وباطل وافك وبهت، كما يقول أبو عبيد البكري [٢]. ثم ثنى على ذلك الهيثم بن عدي، وكان دعياً، فأراد أن يعير اهل الشرف تشفياً منهم [٣]. ولعل هشام بن عبد الملك أراد أن يكون وسطاً بين كتب القبائل التي جمعت مفاخر كل قبيلة وبين ما الحق زياد ابن أبيه والهيثم بن عدي بالعرب من مثالب، فامر النضر بن شميل الحميري [٤] وخالد بن سلمة المخزومي (المتوفى سنة ١٣٢ [٥])، وكانا أنسب اهل زمانهما ان يبينا مثالب أهل العرب ومناقبها، وقال لهما ولمن ضم اليهما : دعوا قريشاً بمالها وما عليها، فليس لقريش في ذلك الكتاب ذكر [٦]. والكتاب الذي عملاه اسمه كتاب الواحدة، وهو الذي كان بايدي الناس في عصر أبي عبيد البكري .

ومهما يكن من امر كتب الانساب التي عملت في نقض مفاخر القبائل، فان كتب القبائل اندثرت، حتى كان الشعراء والرواة يعتمدون عليها في رواياتهم . قال حماد الراوية : ارسل الوليد بن يزيد الي بمائتي دينار، وامر يوسف بن عمر بحملي اليه على البريد، فقلت: لا يسألني الا عن طرفيه قريش وثقيف، فنظرت في كتاب

---

(١) رسائل البلغاء (كتاب العرب لابن قتيبة) ٢٧١ وانظر الفهرست طبعة مصر ص ١٣١ .

(٢) سمط اللالي، ٨٠٨ وعنه في خزانة الادب للبغدادي ٢/٢١٢ .

(٣) سمط اللالي، ٢/٨٠٨ والخزانة ٢/٥١٩ .

(٤) ترجمته في تاريخ دمشق ظاهرية تاريخ ١٦ ق ٢٨٣ .

(٥) ترجمته في تاريخ دمشق تهذيب بدران ٥ / ٥٢ / ٥٣ .

(٦) سمط اللالي، ٨٠٨ .

ثقيف وقريش، فلما قدمت عليه سألني عن اشعار بلى فانشدته منها ما حفظته (١) .

فانظروا كيف يرجع الراوي الى هذه الكتب، وهو يتوقع ان يسأل عن القبائل، فهي مصدر ذلك الشعر . بل ان حماداً هذا دفعه الى طلب الشعر والادب انه كان في اول امره يتشطر ويصحب الصعاليك، فنقب ليلة على رجل، واخذ ماله، فكان فيه جزء من اشعار الانصار (أي جزء من كتابهم) فقرأه حماد فاستحلاه وحفظه، ثم طلب الادب والشعر وايام العرب ولغاتهم بعد ذلك، وترك ما كان عليه، فبلغ في العلم ما بلغ (٢) . هذه الكتب تمتد بها الحياة الى القرن الرابع، فتخدم الرواة والشعراء، وتعد مرجعاً من مراجعهم في اخراج دواوين الشعراء . وهذا الآمدي صاحب كتاب المؤتلف والمختلف يعتمد في كتابه هذا بقسط عظيم على كتب القبائل، عددت في كتابه ذكراً لنحو من ثمانين كتاباً منها بعدد القبائل المعروفه في عصره . وكثير من اسماء الشعراء الذين يذكرهم ينقلها من هذه الكتب دون غيرها .

قد يقال: من اين عرفت ان الكتب التي يستشهد بها الامدي بقوله كتاب قبيلة كذا وكتاب قبيلة كذا ليست من الكتب التي الفها من جمعوا اشعار القبائل في العصر العباسي، كأبي عمرو الشيباني ومحمد بن حبيب وابي عبيد معمر بن المثنى وغلام ثعلب ومؤرج السدوسي والسكري، فكل منهم له كتاب في القبائل وأشعارها . فاقول لا يمكن ان تكون هذه الكتب التي يستشهد بها الآمدي لمؤلف معروف، فقد ذكر الامدي هؤلاء الجامعين حين نقل عنهم، وسماهم باسمائهم . اما نقله عن كتب القبائل، فقد ورد دوماً بصيغ مبنية للمجهول كقوله قيل في كتاب اشجع (٣)؛ ولم يذكر لفلان الشاعر الفزاري في كتاب فزارة (٤) شعر؛ وخبر فلان في قصة مذكورة في كتاب مزينة (٥)

(١) اغاني ٢٠ / ١٧٩ و ٥ / ١٦٥ وانظر نزهة الادباء للانباري ٤٥ — ٤٩ .

(٢) خزانة الادب للبغدادي ٤ / ١٣١ .

(٣) المؤتلف ٦٢ .

(٤) المؤتلف ٥٣ .

(٥) المؤتلف ١٨٢ .

وقد ذكرت قصة فلان في كتاب بني نصر بن معاوية [١] وهكذا ، كل ذلك بصيغة المجهول، مما يدل على ان الامدي كان يقدر انه ليس من مؤلف معروف لهذه الكتب . ولو كان لها مؤلف، لكان ذكره حتما، فعادة علماء العرب نسبة القول الى قائله لم يحد عنها عالم، وكان عاراً على الواحد منهم ان يهمل اسم من ينقل عنه ولو خبراً واحداً . فكيف بالامدي، وقد ذكر هذه الكتب الثمانين اكثر من مائة مرة . بل يستعمل الامدي صيغة في النقل تنبيء بوضوح عن ان الكتاب ليس له مؤلف فيقول : لم يرفع كتاب بني عجل نسب المتوكل العجلي [٢]. لاريب ان هذه الكتب هي الكتب التي وضعتها القبائل في العصر الاموي . والذي يؤيد ذلك ان الامدي لم يورد في نقله عنها اسماً لشاعر تجاوز عصر بني امية . زد الى ذلك ان الامدي نفسه نخل اي انتخب من هذه الكتب اشعاراً كثيرة، واشار الى كتابه المنتخل في عدة اماكن [٣] دون ان يذكر في مكان فيه انه منتخل من مؤلف معين . ويروي ابو عبيد ايضاً عن كتاب من هذه الكتب دون ان يشير الى صاحبه ، فيذكر حادثة وقعت في سوق عكاظ دعيت بيوم منابض، ثم يقول في تضاعيف كلامه: وليوم منابض حديث طويل في كتاب ربيعة [٤] . فهو يسير سيرة الآمدي. وكل ذلك يبين لنا شأن هذه الكتب واثرها فيما كتبه الاخباريون في العصر العباسي من ادب واخبار. وانا نستطيع ان نستنتج من قول الآمدي عن هذه الكتب انها تحوي نسب القبيلة واسماء شعرائها وشعرهم وقصصهم وايامهم [٥] . ولكن الناحية البينة فيها هي ايرادها الاشعار، حتى ليتصرف الامدي في ايراد اسمها، فيذكره حينا بقولهم اجد في

---

(١) المؤتلف ٣٦ وانظر ايضاً ١٨٩ ، ١٨٠ ، ١٧٤ ، ١٣١ ، ١٠٢ ، ٦٩، ٥٩ .

(٢) المؤتلف ١٧٩ .

(٣) المؤتلف ١٩٥ ، ٨٣ ، ٦١ ، ٩٣ ، ١١٦ .

(٤) الانساب للسمعاني ١١ .

(٥) المؤتلف ١٨٩ ، ١٥٦ ، ١٨٠ ، ١٧٤ ، ١٣١ ، ١٠٢ ، ٦٩ ، ٥٩ .

اشعار طي [١]، ولم ار ذكراً له في اشعار الازد [٢]، ولم اجد له في شعر بني عقيل ذكراً [٣]، ووجدت له في اشعار بني عبد القيس شعراً [٤]؛ فيجعل مادة الكتابة الاصلية عنواناً له ولو انه لايفعل ذلك كثيراً .

هذه الكتب على اهميتها واحتوائها اخباراً قيمة واشعاراً نفيسة، ظاهر امرها وطبيعته انها غير مرتبة او منسقة، ولا يمكن ان تعد تأليفاً، بل هي مجموعات او سجل للقبيلة هي بكلمة واحدة كتاب القبيلة . وهي لاتحوي كل شيء عن القبيلة بل تنتخب للقبيلة احسن مالديها من شعر واخبار، فتثبته وتخلده ناطقاً بمحاسنها . ولاريب ان الباحث عن احوال قبيلة ما، لايستطيع ان يكتفي بكتابها، بل عليه ان يضم اليه مالم يثبت فيها، مما يظهر حالها بوضوح اكثر ؛ وعليه ان يرتب اخبارها واشعارها على وجه اضبط واوضح واصح . ولذلك فيجب الا نعجب من ان علماء العصر العباسي قد الفوا في القبائل كما ذكرنا تآليف عديدة، بل الذي يحق لنا ان نعجب منه هو ان علماء العصر الاموي قد سبقوهم الى ذلك، فلم يكتفوا بكتب القبائل التي بين ايديهم، بل حاولوا ان يكتبوا عن القبائل دراسات يؤلفونها على نسقهم الذي ارتضوه، وباخبار واشعار يضمون اليها ماجاوزته ولم تذكره . واول كتاب نعرفه من صنع العصر الاموي هو الكتاب الذي سمي فيما بعد بالكتاب العتيق او كتاب النسب العتيق في اخبار بني ضبة واخبار شعرائهم . روى لنا الدارقطني نصاً من هذا الكتاب، فقال: ذكر صاحب الكتاب العتيق فقال ومنهم أي من بني ضبة سلمة بن عرادة بن مالك وحدثني (وهذا كلام صاحب الكتاب) الاحوذي، وهو ابو صفوان بن سلمان بن عرادة ، ان سلمة بن عرادة نازع عيينة بن حصن الفزازي فضل وضوء رسول الله ص [٥] الى آخر الخبر . فمؤلف الكتاب يحدث عن ابن لصاحبي،

---

(١) المؤتلف ٣٧ .

(٢) خزانة الادب ١ / ٣٢٢ .

(٣) المؤتلف ١٢٨ .

(٤) المؤتلف ٥٥ .

(٥) اسد الغابة ٣ / ٣٣٩ والاصابة ٣ / ١١٧ .

فيكون قد عاش في اواخر العصر الاموي،على مايظهر من طبقته . ونعرف كتاباً آخر الف في اواخر العصر الاموي، وهو كتاب اخبار ربيعة وانسابها لخراش بن اسماعيل الشيباني ابي رعشن (١)،وهو استاذ محمد بن السائب الكلبي الذي توفي سنة ١٤٦ .

وأهم خبر نتوج به هذه الدراسة عن التدوين في العصر الاموي هو الخبر الآتي: قال ابو العباس ثعلب : جمع ديوان العرب واشعارها واخبارها وانسابها الوليد بن يزيد بن عبد الملك . ورد الديوان الى حماد وجناد (٢) .. وتوفي الوليد بن يزيد عام ١٢٦ .

فهذا الديوان غاية القصد والمطلوب.ولئن لم يكن في العصر الاموي من شاهد لدينا غيره،لاكتفينا به عن سواه.لانه يدل على ماسبقه ومهد له من جمع سابق وتدوين قديم اعتمد عليه، فتم به جمع تلك الاشعار والاخبار وتصنيفها.

وبعد،فلنلخص بحثنا،فنقول: كان العرب يعرفون حق المعرفة ان مايحفظ ادبهم هو تدوينه وكتابته فبدأوا بذلك التدوين منذ النعمان بن المنذر، وبقي مادونه هذا الملك حتى اواخر القرن الثاني، يستفيد منه اهل الكوفة الذين حفظ عندهم من انقاض القصر الابيض بالحيرة . اما المسلمون في مبدأ الاسلام،فقد شغلوا عن تدوين الادب نحواً من ثلاثين سنة الى آخر عصر عمر.ثم ظهرت اناعنايتهم به عناية احاطت بجوانبه جميعاً من درس الشعراء شعر غيرهم مكتوباً،الى نظم شعرهم املاء على الرواة، الى اكتتاب الطالبين ذلك الشعر،الى جمع المتأدبين انواع الادب والشعر والاقوال؛ حتى كانت كتب ابي عمرو بن العلاء التي كتبها عن العرب الفصحاء ممن ادركوا الجاهلية قد ملأت بيتاً له قريباً الى السقف . ولم يكتف الادباء في صدر الاسلام بذلك،بل صنفوا الادب فوضعوا دواوين بعض الشعراء،ووضعوا كتباً عن الامثال، واعد اهل كل قبيلة كتاباً يدونون فيه اخبارهم ومفاخرهم وانسابهم واسماء شعرائهم

---

(١) الفهرست ١٠٨ .

(٢) الفهرست ٩١ .

مع شعرهم وبلغ عدد هذه الكتب اكثر من ثمانين كتاباً ، افاد منها علماء العصر العباسي حتى اواخر القرن الرابع . ولم يقتصر اهتمام صدر الاسلام على ذلك ، بل تعداه الى نوع من التأليف الجامع،فألفوا في القبائل كتباً مصنفة،وتوجوا كل ذلك بعمل تام وهو جمع اشعار العرب واخبارهم وانسابهم في ديوان واحد،رد الى حماد وجناد،وعن هذين الراويين اخذ معظم الشعر الجاهلي والاسلامي ، واخذوه هم عن هذا الديوان خاصة .

بعد كل هذا،الا نستطيع ان ندعي ان القول بان الادب العربي لم يدون الا في العصر العباسي رأي خاطيء؟ اولا يمكننا ان نقول،بعد ان بينا خطأه،اننا نستطيع ان نعود الى الشعر الجاهلي والاسلامي والى مصادر اللغة العربية بثقة جديدة وايمان بانها لم تتعرض للخيانة التي يعرض لها ضعف الذاكرة ورواية الادب شفاها،وان من حقنا ان نعجب بالعرب، كيف عنوا بوسائل المدنية،وما يعض على معرفتهم بها ثلاثون عاماً ، وان ندعي انهم سباقون للحضارة ، عاشقون للمدنية .

* * *

البترول [1]

الدكتور ظافر الصواف

ماذا تعني كلمة احتياطي البترول ، وبصورة خاصة ماذا تعني كلمة احتياطي البترول الثابت ، ان احتياطي البترول « هو الكميات المقدر وجودها دفينة في باطن الارض . هذا التقدير لا يرتكز دائماً على اسس واقعية ولذا لا يمكن الوثوق اليه ، اما اذا ارتكز إلى حقائق ملموسة كحفر للآبار، وحساب الكميات البترول الكامنة فيها سمي الاحتياطي عندئذ احتياطياً ثابتاً .

سقت هذه المقدمة لأنتقل منها إلى القول بان احتياطي البترول الثابت في الشرق الأوسط قدر في أوائل عام ١٩٤٩ بـ (٤٠٪) من مجموع الاحتياطي الثابت ثم ارتفع هذا التقدير فبلغ في عام ١٩٥١ خمسين في المائة من هذا الاحتياطي . فلا عجب بعد هذا مما نراه من الاهتمام العالمي بالشرق الاوسط ـ او على الاصح ـ ببترول الشرق الأوسط ، وما أحرانا نحن سكان الشرق الاوسط ان نعلم عن هذا البترول بعض الاشياء . فما هو هذا البترول؟ وكيف تكون ؟ وأين يوجد ؟ وكيف يكتشف ويستخرج ؟ وكيف يعالج ويكرر قبل أن يصل إلينا على الهيئة التي نعهدها ؟ ثم من اى المناطق في العالم يؤخذ البترول ؟ وإلى أي المناطق يقدم ؟ وما هو مكان البلاد العربية من هذا الموضوع ؟ وما هو وضع سوريا ؟

هذه هي الاسئلة التي سأحاول الإجابة عليها في حديثي هذه الليلة .

البترول الخام سائل يتراوح في لونه مابين قاتم من اللون الاصفر الضارب الى الحمرة ، وبين قاتم يختلف من بني الى اسود ، وقد يمازجها شيء من الخضرة .

---

(١) القيت على مدرج الجامعة الكبير يوم الاربعاء في ١٩٥٢/١/٢٣ .

ويختلف من حيث القوام مابين سائل رقراق ، وسائل لزج صقيل ، وهو على كل حال مزيج من مركبات تدعى بالفحوم الهيدروجينية .

وانما دعيت تلك المركبات بهذا الاسم لاشتمالها على الفحم والهيدروجين دون غيرها وتشتمل هذه الفحوم الهيدروجينية على ثلاثة أنواع هامة :

١) فحوم هيدروجينية بارافينية ، وهي تتألف من سلاسل يمسك فيها كل جوهر من جواهر الفحم بيد أخيه .

٢) فحوم هيدروجينية نفتينية لاتختلف عن السابقة الافي تكوين جواهر الفحم حلقة مغلقة بدلا من سلسلة مفتوحة .

٣) فحوم هيدروجينية عطرية مؤلفة أيضاً من حلقات أو نوى مغلقة ، ولكن هذه النوى غير مشبعة ، ذات روابط مضاعفة .

وبعض أنواع البترول كبترول بنسلفانيا في الولايات المتحدة غني بالمركبات البارافينية بينما بعض الانواع الاخرى غنية بالمركبات النفتينية ، ولكن اكثر أنواع البترول مزيج من هذين النوعين من المركبات . ويحوي البترول الخام المركبات العطرية بنسبة متفاوتة فبترول بورنيو يحوي من هذه المركبات نحو (٤٠٪) بينما يحوي اكثر انواع البترول أقل من ذلك بكثير .

ويحوي البترول الى جانب مركبات الفحم والهيدروجين مركبات يدخل فيها الكبريت ، فبترول العراق مثلاً يحوي نحوا من (٣٪) من الكبريت ، وهي نسبة مرتفعة ولكنها على كل حال أقل من نسبة الكبريت في بترول المكسيك ، التي تبلغ ٤،٣ ٪ .

منشأ البترول

هذا السائل الملتهب كيف تكون في باطن الارض ومن أين أتى ؟ تضاربت الاقوال عن منشأ البترول ، ولكن المتفق عليه الآن بان الاحياء والنباتات البحرية

الكبيرة منها والصغيرة هي المادة الاولية التي تكون منها البترول . والبحر عالم زاخر بالحياة ، ففيه من الاسماك ودقائق الحيوان ، وأصناف النبات مالا يمكن حصره واذا كانت الحياة على وجه اليابسة مقتصرة على طبقة رقيقة يعيش فيها الانسان والحيوان فان البحر مملوء من أعلاه الى أسفله بانواع الحياة. والبحر فوق هذا يشمل من وجه الارض اكثر مما يشمل البر، واذ نصل الى هذا الحد نتساءل :وهل يتشكل البترول الان في قعر البحار من تفسخ رفات الحيوان والنبات ؟ كلا ، فلا بد لتشكل البترول من شروط طوبوغرافية ملائمة . يحوي ماء البحر اوكسجينا والا لما عاشت فيه الاسماك والاوكسجين عنصر مؤكسد يخرب الاجسام فلا يمكن حفظها بوجوده وقد أخذت نماذج من الطين الموجود في قعر المحيطات فوجد ان المواد العضوية الموجودة فيه قليلة للغاية بل تكاد تكون معدومة في بعض الاحيان . ولكن هذه المواد موفورة في بعض البحار التي يمثلها الشكل(١) تحمل مياه المحيط السطحية دقائق العضويات المتفسخة حيث تترسب بهدوء والطبقات العميقة من البحر الداخلي لاتحوي شيئاً من الاوكسجين وهذا مايحفظ المركبات العضوية من التأكسد والضياع . تتوضع هذه المركبات في قاع البحر ، ممزوجة مع ماتحمله المياه البرية من مواد لحقية ، مكونة طبقة من الطين الاسود الآسن ، في تلك الطبقة ، وبتأثير الجراثيم اللاهوائية Aneorobique التي تزخر بها هـذه الترسبات البحرية يتم تحول المواد العضوية شيئاً فشيئاً ، إلى مزيج معقد التركيب ، منه السائل ومنه الغازي نسميه البترول الخام .

وتمر آلاف السنين وملايينها وكأنهـا أيام من عمر الارض المديد ، ويتبدل وجه الارض وينقلب سهلاً ، ما كان بالامس بحراً ، وإذا بالسائل الاسود قد انساب ماأتيح له الانسياب ، فانبجس من شقوق الارض وأخاديدها ان وجد الطريق امامه مفتوحاً كما هي الحال في بعض الحقول في القوقاس وفي المكان المدعو بالقيارة في العراق حيث ينزل البترول من الارض نزراً ، او يجد أمامه الطريق موصداً

بطبقة كتيمة فيتخلل الطبقات الاسفنجية من كلسية او رملية ويمكث منتظراً من يفك أسره ويطلق سراحه .

توزع البترول في العالم

ومن الأدلة على صحة تكون البترول بالطريقة السابقة وجود مياه ملحية ترافق البترول دائماًتشابه في تركيبها ماء البحر ، كما انه تلاحظ في الحقول البترولية مستحاثات بحرية كالاسماك المتحجرة وغيرها من الحيوانات البحرية الصغيرة التي لاتدع مجالاً للشك في وجود صلة وثيقة مابين البترول وبين الترسبات البحرية . والواقع ان الحقول البترولية المعروفة موجودة في الاراضي الرسوبية في العالم وتشير البقع السوداء الى الحقول والمناطق البترولية .

ان أهم هذه المناطق هي منطقة الشرق الاوسط ومنطقة القوقاز ومنطقة جبال اورال ، ورومانيا ، ومنطقة البحر الكاريبي — فنزويلا بصورة خاصة — ومنطقة الولايات المتحدة — تكساس ولوزيانا واوكلاهوما وبنسلفانيا — ومنطقة البرتا واهميتها البترولية في ازدياد ، ومنطقة اندوسيا . ويلاحظ من هذه الخارطة انه لاتزال هناك مساحات شاسعة من الاراضي الرسوبية لم تسبر بعد وخاصة في الاراضي الشمالية الباردة كالاسكا وكندا وسيبريا .

وفي عام /١٩٤٩/ قدر البترول المخزون في المناطق البترولية السابقة بـ/١٠٠٠٠/ مليون طن تقريباً موزعة كما يلي .

٤٢ ٪ الشرق الاوسط

٣٥ ٪ الولايات المتحدة

١٢ ٪ فنزويلا

١١ ٪ المناطق الاخرى

ان هذه الكمية من البترول تكفي لاستهلاك العالم على المعدل الحالي لمدة /٢٣/

سنة ، ويقلق بال الانسان الحديث عندما يسمع بامكان نفاد البترول بعد هذه المدة القصيرة ، ولكن لا داعي للقلق الكبير فانه لا تزال في الارض ارجاء واسعة لم ينقب فيها عن البترول بعد كما رأينا .

ومنذ اكثر من عشرين سنة كانت التقديرات عن احتياطي البترول الثابت تدل على نفاده في سنين معدودة ، ولكن رغم زيادة الاستهلاك باستمرار ، لا يزال احتياطي البترول الثابت يزداد بسرعة اكبر حتى اصبح في الولايات المتحدة الآن اربعة امثال الاحتياطي الذي كان مقدراً من عشرين سنة . وفوق هذا فان بامكاننا عند نفاد البترول اصطناعه من الفحم الحجري (وهو منبع يقدر نفاده من العالم بعد الفي سنة .

وعلى هذا كله فمن المرجح ان يبقى البترول متوفراً الى ختام هذا القرن وفي القرون المقبلة ايضاً .

اين يوجد البترول

وكيف يكمن البترول في الارض ؟

يتصور الانسان لاول وهلة ان البترول موجود في باطن الارض على شكل جوف مملوء بهذا السائل الاسود ، ليس هذا هو واقع الامر ، فالبترول ، كأي سائل ، يمكنه النفوذ والتنقل ، وهو تحت تأثير عوامل مختلفة كالالتواآت الارضية وضغط الطبقات المحيطة به او التي تعلوه ، لا يمكث دائماً في المكان الذي تشكل فيه بل « يهاجر » الى مناطق جديدة ، مترشحاً خلال الطبقات النافذة كطبقات الرمل وغيرها من الطبقات ذات المسام الى ان يجد ما يسد امامه الطريق كطبقة كتيمة جاء بها انهدام جانبي او انزلاق سطحي ، او يتجمع تحت قبة من الفضار الكتيم ، ويبين الشكل رقم (٣) هذه الأنواع الثلاثة من التجمعات البترولية ، وفي كل هذه الحالات الثلاث نجد طبقة ذات مسام ، طبقة رملية مثلاً ، يختلط معها

البترول ويملو البترول عادة غاز كما يأتي تحت الطبقة البترولية ماء مالح، واغزر الآبار البترولية من نوع (Anticline) وآبار كركوك من هذا النوع . وعند حفر البئر لا يحفر في مركز الـ (Anticline) وانما في جانبه وذلك رغبة في الاستفادة من ضغط الغاز الذي يساعد على دفع البترول الى وجه الارض دون حاجـة الى سحبه بواسطة مضخة .

وعدا هذه الانواع الثلاثة المخابئ البترولية هناك نوع رابع يصادف الى جانب القبب الملحية ، التي تكثر بصورة خاصة في جنوب الولايات المتحدة ، في لوزيانا وتكساس ، هذه القبب تبلغ احياناً الستة كيلومترات قطرا والعشرة كيلومترات عمقاً ويبدو انها ناتجة عن طبقات هائلة من الملح الذي توضع بنتيجة تبخر البحار القديمة ، ثم جاءت فوقها الطبقات الرسوبية وازداد ضغطها على الملح فانبعث في المناطق اللينة الرخوة على هيئة عمود ملحي هائل ، وكون الى جانبه مخابئ صالحة لتجمع البترول ، والبحث عن البترول انما يعود الى دراسة الطبقات الارضية واكتشاف هذه الانواع السابقة من المخابئ ثم الحفر .

التنقيب عن البترول

كان عمق البئر الذي حفره Drake عام ١٨٥٩ – وهو أول بئر حفر للحصول على البترول للاستثمار التجاري – عشرين متراً ، ولا شك ان دريك كان فائق الحظ اذ لابد للوصول الى البترول اليوم من حفر مئات بل آلاف الامتار وقد تجاوز اقصى عمق بلغه الحفر حتى الآن الستة كيلومترات ، وعملية الحفر عملية باهظة التكاليف، ولذا لايلجأ اليها الا بعد ان تدرس الارض جيداً وتستنفد الوسائط التي يمكن ان تساعد على معرفة ماتكنه في أحشائها من غث اوسمين ، وقد يكون من المؤسف ان لايتمكن الانسان من النفوذ ببصره الى حيث يكمن البترول ؛ الا ان هذا لم يمنع الانسان من الاستدلال على وجوده بوسائط علمية متعددة ، هذه الوسائط لايمكنها ان تشير

الى وجود البترول وانما تساعد المنقب على تعيين المواقع التي يمكن للبترول ان يكون مختبئاً تحتها . ان اول هذه الطرق هي قياس الجاذبية الارضية فالجاذبية الثقلية وهي قوة جذب الارض لجسم ما تختلف من مكان الى آخر . فكلما كانت الطبقات صخرية ثقيلة ، وكلما كانت هذه الطبقات قريبة من سطح الارض كان جذبها أخف . ولا شك ان من الصعب ان نلاحظ ان وزننا عندما نقف فوق هضبة من الحجر البركاني الاصم اكبر منه عندما نقف فوق هضبة رملية ، ولكن مقاييس الجاذبية الحساسة يمكنها ان تسجل مثل هذا الاختلاف في الجذب الارضي فتدل على نوع الطبقات المخبوءة تحت سطح الارض ويوضح الشكل رقم (٤) كيف تعمل هذه الطريقة .

والطريقة الثانية هي الطريقة المغناطيسية . فكما ان للارض قوة جذب ثقلي فان لها كذلك قوة جذب مغناطيسي هي التي تؤثر في ابرة البوصلة ، فتوجهها اتجاهاً لاتحيد عنه . وهذا الجذب متبدل في الشدة ، يختلف من مكان الى آخر باختلاف الطبقات الارضية ، ويمكن من هذا الاختلاف التعرف الى نوع الطبقات الكامنة في جوف الارض . وأحدث تطبيق لهذه الطريقة هو مقياس الشدة المغناطيسية الطائر وهو جهاز يشبه في شكله الخارجي قنبلة طويلة تطير الطائرة وتدليه منها فيسري وراءها سريان الطير مسجلا تبدلات الشدة المغناطيسية بكل دقة وأمانة ، بينما تعين اجهزة الرادار موضع الطائرة في كل لحظة من اللحظات .

بهذا الأسلوب يمكن دراسة كنه أراض لم يكن من الممكن في الماضي دراستها أو التوصل اليها كالمستنقعات والمناطق المستورة بالغابات ، وشواطىء البحار وبأقل ما يمكن من الوقت ومن التكاليف .

أما عيب هذه الطريقة ، فهو أنهـا تعطي صورة عامة عن التركيب الطبقي المنطقة المدروسة دون دقة تمكن من تعيين المكان الواجب الحفر فيـه . أما الطريقة الثالثة ، طريقة السيسموغراف Seismograph فهي أهم هـذه الطرق وأدقها ، ويمكن وصفها بعبارة مختصرة بأنهـا طرقة على سطح الأرض ثم استماع

الى اختلاج الطبقات تحت هذا السطح ويوضح الشكل ذو الرقم (٥) كيفية عمل هذه الطريقة .

* * *

الحفر

يقول رجال البترول ان البترول حيث تلاقيه . فليس هناك من دليل ثابت على وجود البترول في منطقة من المناطق او عدم وجوده سوى الحفر والمشاهدة بالعين ، وبعد ان يؤكد الجيولوجيون والجيوفيزائيون وجود بقعة ملائمة لتجمع البترول تنصب فوقها « سيبة » ولكنها من نوع حديث ، يبلغ ارتفاعها عشرات الأمتار بالنظر لطول الأنابيب المستعملة ، وقد استعملت قديماً في حفر الآبار طريقة « الرج » وهي الطريقة التي لا تزال مستعملة لدينا في حفر الآبار « الغرز » أما طريقة الحفر الحديثة فهي الطريقة الدورانية Rotary ولا تختلف من حيث المبدأ عن حفر ثقب في الخشب او في معدن بواسطة « المدآب » ويبين الشكل رقم (٦) كيفية الحفر بهذه الطريقة ، فالأنبوب المعدني ينتهي برأس حاد إما على شكل ذنب السمكة أو على شكل مسننات متشابكة تأكل الصخر عندما يدور الأنبوب ، ويجري وسط الأنبوب ماء طيني لزج يهبط حتى موضع الحفر ثم يصعد خارج الأنبوب حاملا معه فتات الصخر .

ان عملية الحفر شاقة جداً ، وكثيرة المتاعب، فلا عجب اذا بلغ متوسط تكاليف حفر البئر الواحد عام ١٩٤٦ (٨٣) الف دولار ، وقد تبلغ تكاليف بعض الآبار المليون دولار .

وفي الماضي غير البعيد ايام لم يكن حفر آبار البترول قد أتقن بعد ، كان البترول كثيراً ما يندفع فجأة عندما تصل إليه الآلة الحافرة ، فيطيح بالأنابيب التي تسد طريقه ويرتفع فوراً الى عنان الفضاء .

ان من أروع الامثلة لهذه الحوادث بئر في المكسيك اندفع منه البترول الى ارتفاع /٤٠٠/ متراً قاذفاً (٧٠) الف طن من البترول يومياً ، وقريباً منا وفي العراق اندفع البترول أول ما اندفع عام ١٩٢٧ من بئر بابا غرغر بمعدل (١٢) الف طناً يومياً ولم يمكن ضبطه الا بعد ثمانية ايام وضياع مائة الف طن من السائل الثمين .

اما اليوم فقد انقضى زمن هذه الفوارات Gushers كما يسمونها — واصبح حدوثها يعد خطأ فنياً فاضحاً ، فالخبير البترولي المشرف على حفر البئر يعلم من الدراسة المجهرية لفتات الصخر فيما اذا كانت الطبقة التي وصل اليها الحفر من النوع الذي يوجد فيه البترول عادة ام لا ، ويراقب اي آثار للبترول قد يحملها الطين معه ، ويمكنه زيادة ضغط عمود الطين بحيث يمنع البترول من الاندفاع عند الوصول اليه. فاذا وجد البترول وكان لديه من الضغط مايكفيه الاندفاع من تلقاء نفسه الى سطح الارض ، أتم تركيب الانابيب اللازمة ونقل البترول فيها الى حيث يعالج، اما اذا كان البترول دون ضغط فلا بد لرفعه الى سطح الارض من وسائل منها وسال تيار من الهواء يحمل معه البترول ، ولكن اكثر الوسائل استعمالاً هي السحب بواسطة المضخات .

معالجة البترول

اما وقد اصبح البترول على سطح الارض فلننتقل الى طرق معالجته ، يحوي البترول دائماً فيه — خاصة اذا كان تحت ضغط — غازات تتطاير منه عند رفع هذا الضغط .هذه الغازات — الميتان والايتان والبروبان والبوتان — تفصل من البترول في ابراج التثبيت Stabilizers ثم يرسل البترول الى معامل التكرير.

اما الغازات الناتجة فلا حاجة كبيرة للشركة بها وهي كثيراً ماتحرقها في الهواء وهذا ما كانت تفعله شركة انغلو إرانيان واعتقد ان هذا ماتفعله ايضاً الـ . . . . وغيرها من الشركات في الشرق الاوسط .

اما في البلاد التي تخشى على ثرواتها الطبيعية من الضياع فان القوانين تجبر

الشركات على استعمال هذا الغاز وعدم اضاعته ، ولا بد للاستفادة منه طبعاً من انفاق مبالغ لا ترغب الشركة في انفاقها . وفي الولايات المتحدة يستعمل البروبان والبوتان السائل في التدفئة المركزية كما يستعمل كوقود للسيارات بدلاً من البنزين، وتستعمل هذه الغازات الآن كمادة اولية لصناعات كيمياوية هامة .

ان العملية الاساسية في تكرير البترول هي عملية تقطير ، يمكن بواسطتها فصل البترول الى اجزاء تتفاوت في درجة الغليان هي الغازولين — وهو ما نسميه البنزين — واثير البترول والكيروسين — وهو ما ندعوه بزيت الكاز — وانواع من المازوت والزيوت الثقيلة ، والشكل ذو الرقم (٧) يبين كيف يعمل عمود التكرير ؛ يدخل البترول الخام اولاً في موقد حيث يسخن ، ثم يرسل الى عمود التقطير المؤلف من صفحات ذات فتحات عليها أجراس ، لا تجد الغازات في هذا العمود سبيراً لها الا من خلال السائل ، اما السائل فينحدر من صفحة الى صفحة ملاقياً اثناء انحداره الغازات المتصاعدة ، بهذه الطريقة لا تصل الى أعلى العمود الا ابخرة الاجزاء الخفيفة الطيارة بينما يبقى في اسفل العمود الاجزاء السوداء الثقيلة ، وتؤخذ من جوانب العمود الاجزاء المرغوبة .

لم يكن في مطلع القرن الحاضر استعمال المحرك الانفجاري — والسيارة على الاخص — قد انتشر الانتشار الذي نراه الان ولذا لم يكن الطلب على الغازولين كبيراً وكان اكثر ما يكون الطلب على الكروسين لاستعماله في الاضاءة .

اما الآن فقد انقلب الوضع واصبح اشد ما يكون الطلب على الغازولين وقل استعمال الكيروسين ، والبترول الطبيعي لا يعطي بالتقطير اكثر من (٢٥٪) تقريباً من الغازولين . وللخروج من هذا المأزق ظهرت طريقة التكسير أو التحطيم . يعالج الكيروسين والمازوت في هذه الطريقة بالحرارة العالية ، فتنقسم السلاسل الطويلة الى سلاسل قصيرة وتنفتح النوى المغلقة او تنقلب الى مركبات عطرية طيارة ، فيمكن بهذه الواسطة الحصول على كمية جديدة من الغازولين ، وقد امكن بهذا زيادة مقدار الغازولين الممكن الحصول عليه من البترول الخام الى (٧٥٪) .

ولا بد لنا قبل ان يصبح الغازولين والكيروسين صالحين للاستعمال من معالجتها بمواد تزيل منها اثر المركبات الكبريتية الحامضة التي ترافقها عادة ، هذه العملية هي ما يدعونه بالتحلية ، والشكل ذو الرقم (٨) يبين بصورة مختصرة معالجة البترول بعد تقطيره الاول .

والغازولين الناتج من عملية التكسير ذو خواص افضل من الغازولين الناتج من التقطير المباشر ، وعدا عن العمليات القليلة التي ذكرناها ، هناك عشرات العمليات الاخرى تستعمل لأغراض خاصة كالتقطير تحت ضغط مخفف للحصول على زيوت التشحيم وعمليات الهدرجة وازالة الهيدروجين والاسمرة والتضاعف والالكلة hydrogenation, Isomerization, polymerization, alkylation للحصول على بنزين الطائرات ، وعمليات التعطير Aromatization والتقطير الايزيوتروبي والاستخلاصي للحصول على مركبات عطرية كالبنزين والطولوين والكزايلين وغيرها من العمليات المختلفة التي يضيق المجال هنا عن شرحها .

ومن أهم الغازات التي تنتج من عملية التكسير الاتيلين وهو مادة اولية لصناعات كيمياوية متعددة وبازدياد ونمو مستمر ، وبالاطلاع على الشكل ذي الرقم (٩) نرى بعض المركبات الممكن اصطناعها من الاتيلين .

اهمية البترول العالمية

درج في علم التاريخ تسمية عصر من العصور باسم معدن او مادة ساد استعمالها فيه ، فهناك العصر الحجري القديم والعصر الحديدي وغيره .

وجريا على هذه القاعدة يمكننا ان نطلق على القرن التاسع عشر اسم القرن الفحمي ، لان استعمال الفحم الحجري غدا على نطاق واسع وانتشار تقطيره للحصول على الكوك اللازم لصناعة الحديد ثم الاستفادة من قطران الفحم الحجري في الصناعة الكيمياوية كل ذلك انما بدأ وتوسع خلال القرن التاسع عشر .

اما القرن العشرين فيحق لنا ان نسميه بقرن البترول ، فبعد ان كان انتاج البترول عام ١٩٠٠ نحو ٢٠ مليون طن فقط تجاوز انتاجه عام ١٩٥٠ النصف مليون طن وبعد ان كان يستعمل كوقود لمصابيح الكاز اصبح يستعمل في مختلف الصناعات ووسائل المواصلات ومرافق الحياة المتنوعة ، ومن مطالعة الشكل ذي الرقم (١٠) يتبين كيف تزايد الانتاج العالمي ، للبترول حتى الآن ، والسبب في هذا الازدياد السريع هو ازدياد استعمال البترول سواء في المواصلات ام في الصناعات ، وليس هناك ما يدعوا حالياً الى الظن بان ازدياد استعمال البترول سيتناقص ، وتشير آخر الاحصاآت الى ان انتاج البترول في النصف الاول من عام ١٩٥١ قد قارب الـ ٣٠٠ مليون طن .

ان البترول اليوم هو عنصر أساسي في كل حركة من حركات الحياة الحديثة . فهو في السيارة ، وفي الطيارة ، وفي الباخرة ، وفي الجرار الزراعي ، وفي المحركات الصناعية ، وفي مولدات الكهرباء ، وهو في زيوت التشحيم التي لا يمكن لآلة ان تتحرك بدونها ، وهو في المطاط الاصطناعي ، وانواع القرنيش والمدائن ، وهو في المركبات الكيماوية طبية وزراعية وحربية ، واذا ذكرنا الحرب وقلنا ان الحرب الحديثة هي حرب الدبابات والطائرات فلنقل بالأحرى انها حرب البترول ، وربما كان البترول هو اكبر عامل في فشل ألمانيا في الحرب الماضية ، إذ لم تكن لديها الكمية الكافية منه ، وماذا تعمل الدبابات او السيارات اذا وقفت خاوية البطون ظمأى الى البترول ؟

البترول هو عامل كبير في توجيه السياسة الدولية الحديثة ، وهو الذي حدا بألمانيا منذ بداية الحرب الماضية الى احتلال رومانيا والسيطرة على آبارها البترولية ، تلك الآبار التي كانت اول هدف هاجمته اسراب الطائرات الروسية عندما اعلن هتلر الحرب على روسيا . وبذلت ألمانيا جهدها لاحتلال المناطق البترولية الروسية ولعلنا لا ننسى معارك ستالينغراد الشهيرة التي منعت المانيا من الوصول الى البترول الذي تريد وكانت بداية خذلانها . واليوم تلتفت الدول وقد زاد استهلاكها

للبترول عن انتاجها ، فترى ثروة دفينة في حضون الخليج الفارسي ، ثروة تبلغ نصف ما في العالم من البترول ، فتتهافت على هذه الثروة ، وتمد الأنابيب عبر الصحاري الشاسعة لتنقل البترول غرباً الى اوروبا وشرقاً الى الهند والصين واليابان ، والجدول ذو الرقم (١١) يبين أهمية الشرق الأوسط في سد حاجات العالم من البترول ، ولو أمكن لمصر ان تسد قناة السويس في وجه ناقلات البترول، ولسوريا أن تمنع مرور البترول في اراضيها لماتت اوروبا ظمأ الى البترول . واذا لم يكن من المعقول ان يقع مثل هذا في حالة السلم فمن يضمن للدول الغربية ألا يقع هذا في حالة حرب تكون معها أشد ما تكون حاجة الى البترول . واذا نقلت الأخبار الينا شيئاً عن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط ، فلنقل انه مشروع الدفاع عن البترول .

ولنلق نظرة ونحن في هذا المجال على الشكل رقم (١٢) الذي يرينا مناطق البترول في الشرق الأوسط وأنابيب البترول .

* * *

البترول في الشرق الأوسط

في ايران كانت شركة انغلو ايرانيان تقوم باستثمار آبار الزيت وتدير مصفاة عبدان ، أكبر مصفاة للبترول في العالم ، التي كانت تكرر سنوياً (٢٦) مليون طن من انتاج ايران البالغ (٣٣) مليون طن . وتملك الحكومة البريطانية (٥٦ ٪) من شركة انغلو ايرانيان ، وقد عقد صفقة شراء هذه الأسهم المستر تشرشل قبيل الحرب العالمية الأولى مقابل مبلغ مليوني جنيه استرليني .

وعندما قررت ايران في أواسط عام ١٩٥١ تأميم بترولها لم تعارض انكلترا في حق ايران في هذا التأميم ولكنها اعترضت على مصادرة مصافي عبدان التي يقدر

تمها بـ / ٧٥٠ / مليون دولار ، والواقع ان حاجة العالم ليست الى البترول الخام بقدر ما هي الى المنشآت اللازمة لتصفية هذا البترول .

وفي العراق تسيطر على استثمار البترول شركة بترول العراق ، وتتوزع ملكيتها بالتساوي شركة انكليزية وشركة هولندية انكليزية ، وشركة افرنسية ، وشركتان اميركانيتان هما Esso و Socony وأهم حقولها في كركوك التي تعد من أغنى الحقول البترولية في العالم وقد بلغ انتاج العراق من البترول عام ١٩٥١ نحو (٩) ملايين طن ، وينتقل هذا البترول الى طرابلس بأنبوبين من قياس ١٢ و ١٦ أما الأنبوبان المماثلان الممتدان الى حيفا فلا يسيل فيها البترول ، ونقل البترول هو العائق الوحيد في طريق توسيع انتاج البترول في العراق ، وينتظر بعد انتهاء انبوب بانياس من قياس ٣٠ ان يرتفع الانتاج الى (٢٤) مليون طن .

وتستثمر البترول غرب الدجلة شركة بترول الموصل وقد وجدت بترولاً في عين زاله الواقعة على بعد ٦٥ كم شمال غربي الموصل .

وفي جنوب العراق تستثمر البترول شركة بترول البصرة وقد مدت مؤخراً انبوباً بترولياً بطول ١٢٠ كيلومتراً يصل الزبير بالفاو على الخليج الفارسي .

ان كانا الشركتين المذكورتين تابعتان لشركة بترول العراق . وعدا عن امتيازاتها في العراق فان لشركة بترول العراق امتيازات للتنقيب عن البترول في كل من عمان وظفار وحضرموت واليمن وفلسطين وشرق الاردن ، ولم تتخل عن امتيازها في سوريا إلا منذ عام خلا .

أما في المملكة العربية السعودية ، فقد اكتشف البترول عام ١٩٣٦ في الدمام ، التي تقابل جزيرة البحرين ، واكتشف بعد ذلك في حقول مجاورة ، في بقيق وعين دار والظهران وابو حدرية وحرض وهذه الحقول كلها متجاورة ما عدا حرض التي تبعد مسافة ١٥٠ كم جنوب الدمام .

وقد بلغ انتاج البترول في المملكة العربية السعودية عام ١٩٥١ (٣٩) مليون طن .

أما البحرين فلا تزال تنتج البترول منذ سنة ١٩٣٣ حتى الآن ، وقد بلغ هذا الانتاج في العام الفائت مليون ونصف مليون طن .

والبترول يستخرج كذلك من قطر التي بلغ إنتاجها (٢) مليون طن في عام ١٩٥١ الفائت .

أما الشركة التي تسيطر على انتاج البترول في المملكة العربية السعودية فهي شركة البترول العربيـة الأميركية (ارامكو) ، وتتوزع ملكية هذه الشركة كما يلي :

ستاندرد اويل او كاليفورنيا	٣٠ ٪
تكساس اويل كومبـاني	٣٠ ٪
ستـاندرد اويل نيوجرزي (اسو)	٣٠ ٪
ستـاندرد اويل نيـويورك (سوكوني)	١٠ ٪

ويستخرج البترول ايضـاً في مصر من الغردقة ورأس غارب . كما اكتشف بعد الحرب الأخيرة البترول في سيناء في سدر وعسل ، وانتاج مصر يكاد يكفي استهلاكها وتسيطر عليه شركة آبار الزيوت الانكليزية المصرية – شل ، وتشاركها سوكوني فاكوم في الحقول الجديدة في سدر وعسل .

وفي الكويت تقوم باستثمار البترول شركة بترول الكويت ، وتملكها مناصفة شركة انغلو ايرانيان وشركة Gulf Oil Co. ولم يبدأ الانتـاج إلا مؤخراً عام ١٩٤٦ وارتفع الانتاج بسرعة فائقة حتى بلغ في العـام الفائت (٢٢) مليون طن ، وقد كان في النية مد انبوب بترولي من قياس ٣٦ انش بنقل البترول من الكويت وعبدان الى الشاطىء السوري ، وربما غيّر تأميم البترول في ايران هذه النية .

واذا ألقينا نظرة عامة على امتيازات البـترول في الشرق الاوسط وجدنا ان

اميركا تسيطر على (٤٢ ٪) من احتياطي البترول في هذه المنطقة بينما تسيطر الشركتان الانغلو ايرانية وشل الهولندية الانكليزية على (٥٢ ٪) .

ان الآبار البترولية في الشرق الاوسط ميزتين هامتين الاولى : هي انتاجها الكبير ، حتى لقد بلغ انتاج بعض هذه الآبار (٢٠) الف برميل يومياً ، ومن الرجوع الى الجدول ذي الرقم (١٣) يتبين معدل انتاج البترول في اليوم الواحد خلال عام ١٩٤٩ .

والسبب في هذا الانتاج الكبير هو دون شك غنى الاحواض البترولية في الشرق الاوسط اولاً ثم ثانياً مساعدة العوامل الجيولوجية على الانتاج من عدد صغير من الآبار . وقد وجد احتياطي البترول في الشرق الاوسط جميعه بحفر نحو ١٥٠ بئراً اختبارياً — ويقصد بالبئر الاختباري البئر المحفور في منطقة لم يكتشف فيها البترول من قبل — ، بينما يحفر في الولايات المتحدة وحدها نحو من ٣٠٠٠ بئر اختباري سنوياً .

والميزة الثانية لآبار الشرق الاوسط — باستثناء مصر وتركيا — هو انها باجمعها تقريباً آبار سيالة يندفع منها البترول من تلقاء نفسه تحت تأثير الضغط الداخلي للحوض ، بينما يحتاج اكثر الآبار في العالم الى مضخات تضخ منها البترول ضخاً .

هاتان الميزتان جعلتا نفقات انتاج البرميل من البترول في المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٧ (٢٤) سنتاً ، فاذا اضفنا الى هذا مبلغ ٢١ سنتاً كانت تدفعها الشركة للمملكة العربية السعودية بلغت التكاليف ٤٥ سنتاً بينما كان يباع تسليم الخليج الفارسي بـ (١٦٩) سنتاً .

* * *

سوريا والبترول

ونتساءل بعد هذا ماهو موقف سوريا ومكانتها في هذا العصر البترولي .

ولنذكر شيئاً أولاً عن بترول السليمية الذي فاحت رائحته منذ اشهر خلت ،

لم اذهب بنفسي الى السليمية ، ولكني اتصلت مع المهندس الذي اشرف على الحفر من وزارة الاشغال العامة واطلعت على التقرير المفصل الذي ضمنه نتائج ملاحظاته، وكذلك اطلعت على نماذج البترول الذي استخرج من الآبار الثلاثة التي حفرت هناك ولاحظت بعد هذا الامور التالية :

١ — ان البترول المستخرج صاف تقريباً مع لون اصفر خفيف ولا يختلف كثيراً في صفاته عن مزيج جله من الكيروسين والقليل منه من المازوت .

كثافة هذا البترول تقرب من ٠٫٨ وكذلك كثافة الكيروسين . نقطة البرق للكيروسين لاتنقص عادة عن ٤٥ °م ، ونقطة البرق لبترول السليمية ٥٥ °م .

٢ — لم تزدد كمية البترول الناتجة عند متابعة الحفر الى طبقات اعمق بل بدت طبقات ترابية جافة .

٣ — يوجد على مسافة تقارب الاربعين متراً مستودعان من الاسمنت لزيت الكاز والمازوت وقد وجد التراب الواقع تحت هذين المستودعين ملوثاً بالكيروسين والمازوت .

٤ — تناقص نزيز البترول الى الآبار باستمرار حتى اصبح بضعة ليترات في اليوم بعد شهرين من اكتشاف الحادثة ، ولم تجاوز مجموع البترول الذي جمع من كل الآبار التي حفرت الـ ١٦٠٠ ليتر .

فاذا كانت هذه الملاحظات صحيحة ، وليس لدي مايدعو الى الشك في صحتها، فانها دليل على ان البترول الذي ظهر في بئر مقهى السليمية بترول متسرب من المستودع لا بترول طبيعي .

ونعود فنتساءل هل هناك بترول في سوريا ؟

ان شركة بترول سوريا التي كان لها امتياز التنقيب عن البترول حفرت منذ عام ١٩٣٩ وحتى تخليها عن امتيازها في العام الفائت احد عشر بئراً موزعة كما يتبين من الشكل رقم (١٤) .

وقد كانت هذه الآبار جافة ماعدا آبار الجبسة الثلاثة فقد وجد فيها الغاز الطبيعي

على عمق (٤٩٠) متراً تحت ضغط (٨٠) جواً . وبئر الغونة ، فقد وجدت فيه كميات من البترول تقول الشركة انها كميات ضئيلة غير صالحة للاستثمار التجاري.

اما بئر كراتشوك فلا يعلم السبب الذي حدا بالشركة الى عدم حفره ، ومن المظنون ان هذا البئر — فيما لو حفر — يحوي على البترول ، وذلك لان الدراسة الجيولوجية تشير الى ملائمة تلك البقعة لتجمع البترول ، واقربه من عين زالة حيث وجد البترول كما ذكرنا .

واني اعتقد شخصياً انه لم يكن في رغبة شركة بترول سوريا الحصول على البترول في منطقة نائية كمنطقة كراتشوك ، بل كان حافزها على الحفر الامل في العثور على البترول في امكنة قريبة من الساحل السوري كباقليون او الشرفة ، فلما لم تجد ما كانت تطمع فيه انصرفت .

ان عدم توفق الشركة في اكتشاف البترول يجب ان لايكون داعياً لنا لليأس فالشرق الاوسط كله غني بالبترول كما رأينا ، والبترول يتوفر في السهول الرسوبية واراضي الجزيرة السورية من هذا النوع ، وعلى كل فان نتائج تنقيب شركة بترول سوريا قد اظهرت بعض الدلائل على وجود البترول في سوريا واهمها الغاز الطبيعي .

لقد بلغ مجموع الاعماق التي حفرتها الشركة (٢٥) كيلو متراً . ولنذكر الى جانب هذا الرقم ان الولايات المتحدة تحفر سنوياً في ارضها للتنقيب عن البترول اكثر من اربعين الف كيلو متراً ، ولنذكر أن آباراً عديدة قد حفرت في ايران في اماكن متعددة قبل ان يكتشف البترول في ميداني نفطون .

* * *

ان الشرق الاوسط رغم غناه بالبترول ، هذا الغنى الهائل لايستفيد منه بالدرجة التي يجب ان يستفيد ، فرعايا دول الشرق الاوسط التي تأتيها واردات من البترول يؤلفون اقل من (٣٠ ٪) من سكانه وتؤلف هذه الواردات اقل من (١٠ ٪) من الدخل الوطني لاي من هذه الدول ، ماعدا اصغرها وهي الكويت . ونتساءل عن الاسباب التي تقف دون تمتع البلاد العربية بحقها الطبيعي في الاستفادة من بترولها.

ان اول هذه الاسباب هو ان الشركات البترولية ذات رأسمال اجنبي ، ولذلك فان الارباح التي تجنيها لايصل منها الى جيوب السكان المحليين شيء ، ثانياً تحتفظ الشركة بالقطع الاجنبي الذي تكتسبه من مبيعات البترول ، فلا تستفيد اقتصاديات البلاد شيئاً من هذا القطع . ثالثاً — ان صناعة كبيرة كصناعة البترول تستلزم صناعات ميكانيكية وكيماوية ترافقها ، ومستوى الصناعة في الشرق الاوسط من الانخفاض بحيث لايمكنها التعاون مع صناعة البترول . ويلحق بضعف الصناعة عدم امكانها الاستفادة من السعر الرخيص للوقود ، رابعاً — لاتستخدم شركات البترول من السكان المحليين الا اليد العاملة البسيطة بينما تدفع الاجور المرتفعة الى الموظفين من غير ابناء البلاد .

حقاً ان العراق والكويت والمملكة العربية السعودية تجني اموالاً كبيرة من شركات البترول ، ولكن هذه الاموال لايمكن ان تقاس ابداً بالنفع الحقيقي الذي يمكن ان تجنيه هذه البلاد فيما اذا وضع برنامج لرفع مستواها الصناعي وجعل صناعتها تسير بانسجام مع صناعة البترول ...

❀ ❀ ❀

الهاتف الآلي [1]

للاستاذ خير الدين حقي
(عميد كلية الهندسة بحلب)

سيداتي وسادتي :

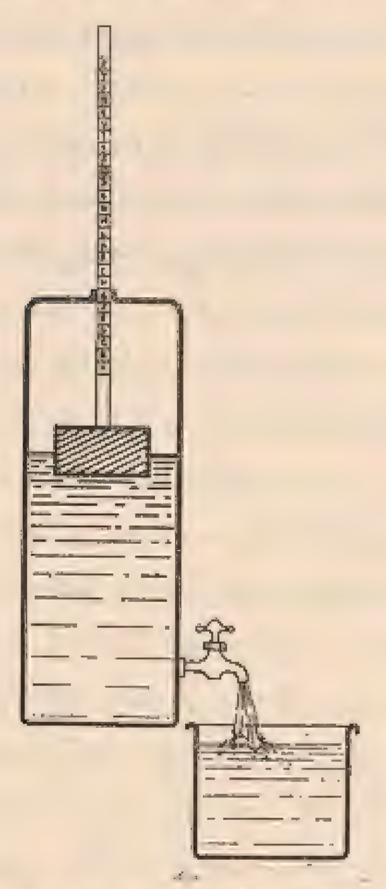
وإن كان اليوم عصرنا يبهر الأبصار ويحيّر العقول بمختلف الاختراعات والابتكارات ، إلا أن إنسان العصور القديمة كان يتحلى أيضاً بالفكر المخترع على قدر ما وصل اليه علمه وفنه . فالتخاطب عن بعد ليلاً بواسطة إشارات نارية خاصة كان معروفاً من قديم الزمان . وإذا صح ما قيل عن ملكة القسطنطينية هيلانة بأنها لما أرسلت بعثة إلى فلسطين للتفتيش عن الصليب الذي صلب عليه المسيح وأرادت معرفة الخبر بالعثور عليه بأسرع ما يمكن أمرت باشعال النار على الجبال وعلى تلال أقيمت خاصة لهذا الغرض ، فإنها تكون قد أوجدت بهذا نوعاً من التلغراف . ولكن إرسال هذه الإشارة التلغرافية استنفد مجهود الدولة بأسرها ، كما أنه لم يكن بالامكان إرسال أية اشارة أخرى غير متفق عليها مسبقاً . أو بتعبير آخر لم يكن هذا التلغراف بقصد التفاهم بالمعنى الصحيح .

فالتخاطب بالإشارات عن بعد كان معروفاً عند جميع الأمم القديمة . إلا أن اليونان كانت لهم طريقة خاصة بواسطة جهازين متماثلين تماماً يستخدم المرسل واحداً ويستخدم المرسل إليه الجهاز الثاني . وكل جهاز يتألف من أسطوانة تملأ بالماء ولها صنبور من أسفلها ويطفو على وجه الماء جسم يحمل مسطرة شاقولية كتب عليها أحرف الهجاء بالترتيب من أسفل المسطرة إلى اعلاها كما في الشكل . وعند المخاطبة التي تجري ليلاً وعلى مرآى البصر تحضّر الأجهزة على ان تكون مملوءة بالماء إلى حد معين . فيكشف المرسل عن مصباح المرسل إليه ويفتح في

---

(١) ألقيت على مدرج الجامعة السورية يوم الاربعاء في ٥ / ٣ / ١٩٥٢ .

نفس الوقت صنبور جهازه . ومتى رأى المرسل إليه النور فإنه يحاكي المرسل حالاً بفتح الصنبور عنده ، ويكون كأنما ابتدأ المتخاطبان بفتح الصنبورين في آن واحد تقريباً ، وتفرغ المياه عند كل منهما بقدر واحد لتشابه الجهازين ، أي ان المسطرتين تهبطان بقدر واحد . فكلما مر حرف أمام طرف الأسطوانة العلوي لجهاز يكون نفس الحرف يمر في نفس الوقت أمام طرف الأسطوانة العلوي للجهاز الثاني . فاذا كان المقصود هو حرف ج مثلاً فان المرسل يحجب النور عند ما يصل الحرف ج الى طرف الاسطوانة عنده ، ومتى احتجب النور يقرأ المرسل اليه حالاً على



الشكل « ١ » — الجهاز الذي كان يستعمله قدماء اليونان للتخاطب ليلاً عن بعد

المسطرة عنده الحرف المحاذي لطرف الاسطوانة فيكون هو الحرف ج طبعاً وهو الحرف المقصود الذي أراده المرسل . واذا أريد ارسال حرف آخر فتعاد الكرة بإملاء الاسطوانات من جديد وإعادة العمل بكشف النور وفتح الصنابير ثم إخفاء النور وهكذا حتى تتم الرسالة حرفاً حرفاً .

وليلاحظ في مبدإ هذه الطريقة توافق الجهازين في العمل أو ما نسميه (Synchronisme) وإني لألفت نظركم إلى هذا السر الذي هو أساس الاجهزة الحديثة في التلغراف الذي ينقل الصور والخطابات اليوم .

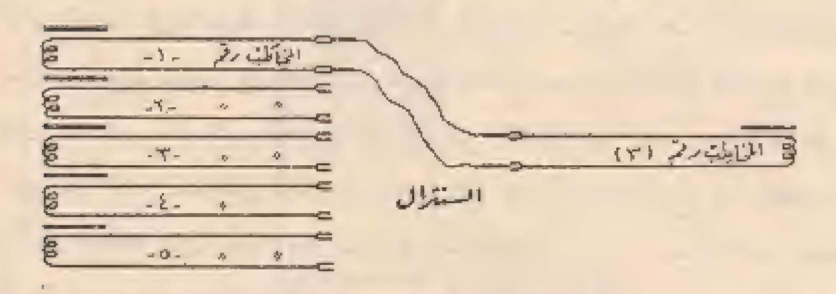
هذا فيما مضى أما اليوم او منذ اختراع الكهرباء فقد فكر المهندسون باستخدامها لنقل الإشارات والأصوات فكان التلغراف على طريقة مورس المعروفة بأن يصطلح لكل حرف عدد من النقط والخطوط (الشحطات) ترسل بواسطة تقطيع التيار الكهربائي وكان التلفون بتهييج المغناطيس حسب اهتزازات الصوت وبالتالي ارسال تيارات تختلف شدةً وضغطاً وفق هذا التهيج .

والطريف ذكره هنا أن الكهرباء المتحركة التي أول ما أوجدت كانت من تراكيب كيماوية بواسطة الأثيال وكان توتر هذه ضعيفاً ولا يزال ، ولذلك قد تكون أحياناً طبقة الصدإ على الناقل المعدني سبباً لعزله وأن تحول دون تسرب الكهربائية منه إلى ما حوله . فمدت أسلاك عارية في الأرض لمسافة بضعة كيلومترات لتستخدم لخيط تلفوني بين محطتين في أميركا فضاع الصوت تماماً لأن المخترع لم يدر بخلده أن الكهرباء ستتسرب جميعها إلى الأرض وكانت خيبة أمله كبيرة لانه عانى كثيراً في إقناع المسؤولين باستخدام اختراعه فباء بالفشل الذريع منذ التجربة الأولى ولكنه أدرك خطأه بعد عناء وفاز بعدها فوزاً مبيناً وأصبح التلفون نعمة كبيرة ينعم بها اليوم ملايين البشر .

لا يمكنني أن أنتقل إلى الهاتف الآلي قبل أن أتطرق أولاً للهاتف اليدوي باختصار لفهم المشاكل التي تعترض المخاطبات في هذا الجهاز وكيف وجدت حلا لها في الهاتف الآلي .

ليس عهد أول تلفون عنا ببعيد إذ لم يمض عليه قرن بعد وأول من اخترع التلفون هو (Bourselle) الافرنسي سنة ١٨٥٤ ثم حسّنه (Reiss) سنة ١٨٦٠ وأعطاه الشكل العملي Graham Bell سنة ١٨٧٦ . ومبدؤه هو نقل القدرة الصوتية من مكان إلى مكان بوساطة الكهرباء كما هو معلوم . على أن الذي يهمنا هو أن نعرف كيف يتم الاتصال بين متخاطبين من بين عشرات الألوف وما هي الطرق العملية لتأمين هذا الاتصال بأسرع وقت ممكن ؟

ان كل مشترك بالتلفون يتصل جهازه مع المركز بسلكين معزولين يتصلان بلوحة امام الآنسة المكلفة بوصل المتخاطبين. فاذا ما طلبنا من الآنسة وصلنا بشخص ما أضاء امامها مصباح صغير فتتصل بنا بجهازها ونملي عليها الرقم الذي نريده وتكون وظيفة الآنسة عندها ربط خطيّ المخاطِب بخطيّ المخاطَب وتتم المحادثة. ولكن قد يتجاوز عدد المشتركين حداً كبيراً لا يتيح لآنسة واحدة ان تلبي الاتصالات المطلوبة منها فلا بد من لوحات كثيرة وآنسات كثيرات العدد . وهذا ما يحدث ولكن يمكنكم ان تتصوروا الصعوبات التي تنجم عن وصل متخاطبين أحدهما في اللوحة الأولى مثلا مع آخر في اللوحة الأخيرة . ولو كلفنا كل آنسة بلوحة فقد تتعب جميع الخابرات على واحدة بينما زميلاتها مرتاحات .



الشكل « ٢ » :- الهاتف اليدوي حيث تصل الموظفة في السنترال المخاطبين بواسطة اسلاك سائبة كائنة تحت تصرفها

كل هذه الصعوبات هي صعوبات واردة وأول من يعاني نتائجها المشتركون

الذين كثيراً ما يذكرون في عهد التلفون اليدوي الماضي كيف كانوا يطلبون من الآنسات أن يلبين طلباتهم فلا يجبن . ولم تكونوا لتعذروهن لأنكم بعيدون عنهن وكثيراً ما ينصب غضب المشترك على أحدى البريئات التي تكون ضحية فينهال عليها باللوم أحياناً متهماً إياها بالتقاعس عن تلبيته متلهية بتصفيف شعرها أو تركيز حمرة شفتيها . وعلى الغالب لا يكون جواب الآنسات إلا الاعتذار لأن القوانين المرعية تحظر عليهن الانفعال في وجه المشتركين وتوجب عليهن ان يتحلين بالكياسة والظرف ويتأدبن تأدباً خاصاً يدخل في صميم تعلمهن لهذه المهنة الشاقة . وكثيرات منهن يتركن العمل من أول عهدهن به ولا تصمد إلا التي تتحلى بصفات كبيرة في الضغط على نفسها .

لا يجري الأمر عملياً على الوجه الذي ذكرته لكم في توزيع خطوط المشتركين بل ابتكرت طريقة للتعاون بين الآنسات وذلك بوصل خط كل مشترك ليس إلى لوحة واحدة بل إلى عدة لوحات ، أو بتعبير آخر اذا طلبتُ محادثة ما لا يضيء مصباح واحد فقط أمام آنسة واحدة وإنما تضيء عدة مصابيح أمام عدد من الأوانس ، وكذلك شأن غيري عند ما يطلب المحادثة فيضيء عدد من المصابيح أمام عدد منهن قد يكنّ أنفسهن المكلفات بخطي او خط سواي وهكذا دواليك لجميع المشتركين . بهذا الشكل يهرع إلى تلبية طلبي عدد منهن أكثر من واحدة ومن النادر أن يكنّ جميعاً مشغولات في تلك اللحظة ، وأول واحدة تلبي طلبي باتصالها بي تسبب إطفاء الأنوار أمام الباقيات فلا يشغلن بعد ذلك أمري . بهذه الطريقة البسيطة جعلنا جميع الآنسات في مستوى واحد من الإرهاق والاضطرار للانتباه وتلبية الطلبات .

ولكن ينشأ عن هذا صعوبة جديدة ألا وهي أنه قد أكون في محادثة ما وصلتني بها إحداهن وإذا بي في تلك اللحظة يطلبني شخص آخر وقد يقع الطلب عند آنسة ثانية تصلني بالمخاطب الجديد عن طريقها أيضاً . بهذه الحالة نتصل نحن الثلاثة معاً ويضيع سر المحادثة . لكن لحل هذه المشكلة اعتاد الآنسات أن لا يصلن

شخصاً بآخر ما لم يتأكد من أنه لا يتصل بمحادثة أخرى . وهذا يكون بضرب رأس خط المشترك الواصل لمنفذها بطرف السلك الذي تستعمله للوصل فتعرف حالا من سماعتها بحدوث طقة خاصة تنبهها فيما اذا كان المشترك المطلوب حراً أم لا .

وكثيراً ما تتلطف الأوانس بإجابة الطالب للتربث قليلا إذا كان المطلوب مشغولا فيطمئن الطالب بأن طلبه سيلبى قريباً ويتحمل الانتظار بمجرد الإجابة البسيطة هذه . على انه يغلي كبركان اذا لم يجبه احد ويرى الانتظار بضع ثوان كأنها ساعات ، والويل بعدها للآنسة التي تلبي نداءه بعد هذا الانتظار . وكثير من امثال هذه المشاكل التي ليست كلها مشاكل فنية بل قد يكون اغلبها نفسية يجب علينا أن نحلها إذا ما فكرنا باستبدال الهاتف اليدوي بآلي حديث .

فالهاتف الآلي بالنسبة الى المشترك يجب عليه ان يحقق ما يلي :

١ — أن يؤمن الاتصال .

٢ — بسرعة .

٣ — بدون خطأ .

٤ — أن يطمئن المشترك في كل لحظة عما جرى بطلبه .

٥ — أن يأمن سرية المحادثات فلا يعطينا مخابرتين في آن واحد .

وغير ذلك من الأمور الكثيرة التي لا نتعرض لها الآن ولكن سنأتي عليها عند البحث عن تطور التلفون الآلي .

أما من جهة مصلحة البرق والبريد فعلى الهاتف الآلي أن يحقق شروطاً ايضاً وهي :

١ — أن تكون نفقات التأسيس في حدود المعقول .

٢ — أن يكون سهل الاستثمار .

٣ — أن يكون سهل الصيانة .

وغير ذلك من الشروط التي لا يهمنا البحث عنها في محاضرتنا هذه .

كثيرون هم الذين يظنون بأن تأمين الاتصال بالهاتف الآلي بمن يريدون من

المشتركين يكون بواسطة القرص المركب فوق جهازهم وحسب وأن ليس هنالك في شبكة التلفون غير هذه الأجهزة المجهزة بتروس ، لانهم ما رأوا إلا أن مصلحة الهاتف استبدلت بأجهزتهم القديمة وبطارياتها أجهزة جديدة . ولا يطالب منهم أساساً أن يعرفوا أكثر من هذا سوى أن يحسنوا استخدام هذه الأجهزة . ولكن في الواقع وراء هذا الجهاز في مركز المصلحة قاعات كبيرة مجهزة بأجهزة هي غاية في الدقة والتعقيد لتقوم بأمانة وإخلاص وسرعة بأدمغتها الكهربائية وسواعدها المعدنية لتلبي طلباتهم مكان أدمغة وسواعد الإنسات التي حلت محلهن ،

فكيف يتم اصطفاء المشترك المطلوب في برهة عشر ثوان فقط بين آلاف المشتركين بهذه الأجهزة العجيبة التي نحركها دون جهد بإصبعنا ونحن بين ذراعي مقعد وثير أو خلف منضدتنا في مكتبنا فتجيب الرغبة ولا تعصي لنا أمراً ؟

وكيف يتم تحقيق النواحي الأخرى التي ذكرتها آنفاً بوساطة هذه الأجهزة الغريبة ؟

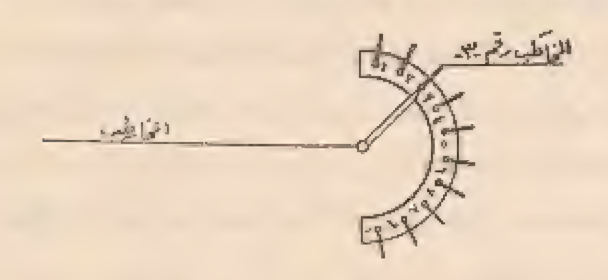
ولا بأس أن أذكر شيئاً عن تاريخ هذا الجهاز أولاً ، فالتلفون الآلي الأول يرجع الى سنة ١٨٧٩ ، فقط فأول نموذج كان من اختراع (Conolly) ويصل ثمانية مشتركين فقط والاتصال بخمسة أسلاك بدل الخطين ثم جاء نموذج (Strowger) سنة ١٨٩١ بخمسة اسلاك ايضاً . ولكن كان من الضروري إقلال عدد الأسلاك لإقلال نفقات التأسيس فجاء نموذج (ستروجر) أيضاً سنة ١٩١٣ بخطين فقط ويمكن اعتبار هذا التاريخ هو الذي تم فيه الهاتف الآلي بصورة عملية ولا يزال النموذج قائماً . كما أعقبته النماذج التالية : باتيل ، روتاري ، إريكسون باي باس وغيرها وسنحاول الآن كشف السر أو كشف الفكرة الابتدائية لهذا الاختراع الجليل بصورة مبسطة جداً .

ترتكز فكرة الاصطفاء في الهاتف الآلي على إرسال نبضات كهربائية في الأسلاك الواصلة بين المشترك والسنترال . فمتى رفعنا السماعة عن الجهاز نسمع بعد برهة طنيناً خاصاً إشارة إلى أن الأجهزة في السنترال استعدت لسماع أوامرنا ،

فندير الترس على الطريقة المعروفة . فإذا وضعنا إصبعنا في الرقم خمسة مثلاً وأدرنا الترس حتى آخره ثم تركناه فإنه يعود إلى وضعه الأول بسرعة منتظمة ينظمها جهاز ميكانيكي محفوظ في علبة التلفون ، وينقطع التيار الكهربائي الذي يغذي الدائرة الكهربائية التي نحن مرتبطون بها خمس مرات ندعوها نبضات اما الطاقة الكهربائية فإنها ناجمة عن بطاريات كبيرة محفوظة في مركز السنترال تنوب عن البطاريات الصغيرة التي كان يحتفظ بها كل مشترك في داره عندما كان الهاتف يدوياً .

فلنتبع هذه النبضات ونراقب عملها في السنترال : إن هذه النبضات تؤثر في وشيعة لها حديد يتمغنط فيجذب إليه حافظة من الحديد أيضاً ثم يطلقها خمس مرات متوالية ، ووظيفة هذه الحافظة إدارة زوج من السواعد النحاسية خمس خطوات وتمس أطرافها أزواجاً من أسنان مرصوفة على محيط دائرة وفي هذا تقريباً كل السر .

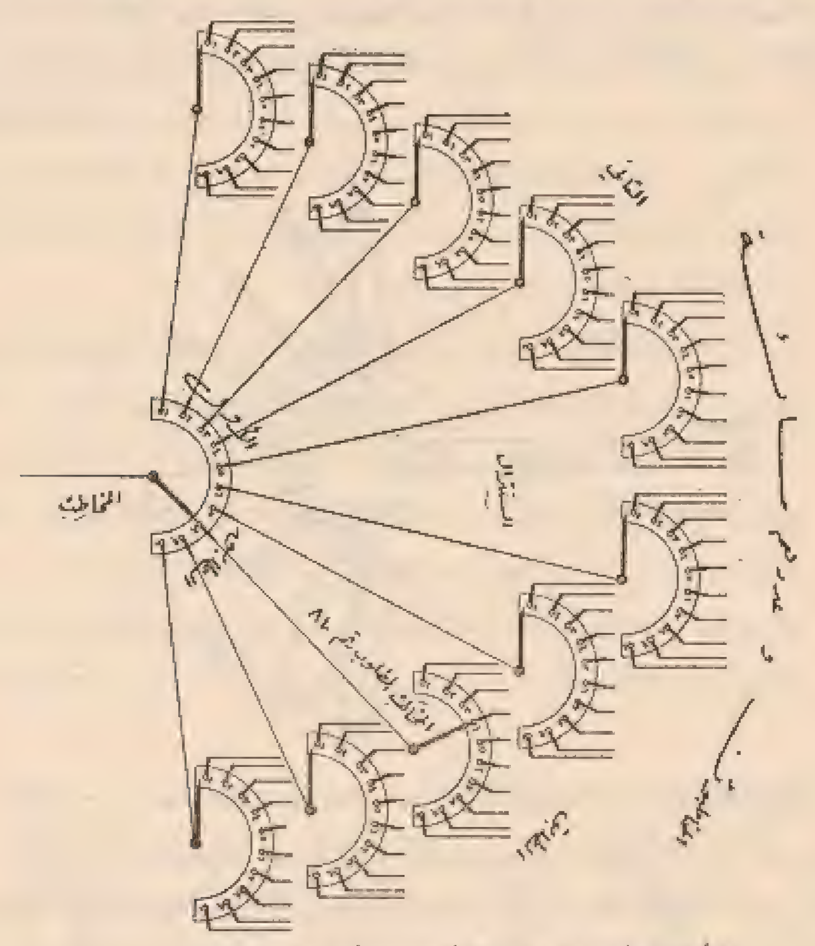
ولا بد لنا من التبسيط كثيراً في الموضوع كي نتمكن من متابعة البحث ، لذلك فإنني أفرض نظاماً عشرياً . فإذا تصورنا سنترالاً من عشرة مشتركين كل



الشكل « ٣٢ » مكرر – يمثل هذا الشكل بصورة مبسطة وفقط وحيد الشكل السابق

مشترك متصل بزوج من الأسنان وأن على محيط الدائرة عشرة أزواج رقمها من الواحد الى العشرة (الصفر محل العشرة) وفرضنا أننا نتصل بالساعدين . لذلك فانتقال الساعدين خمس خطوات تصلنا حتماً بالمشترك الخامس . ولو أننا ارسلنا

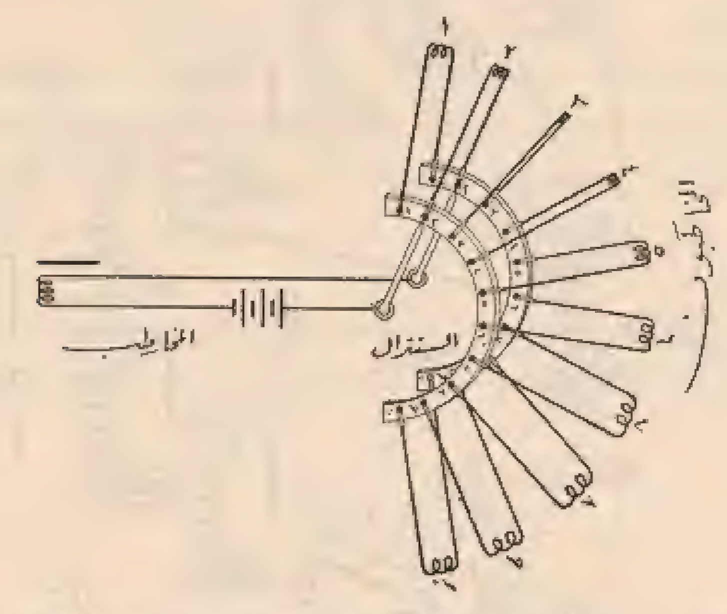
ست نبضات لاتصلنا بالمشترك السادس وهكذا ، على أنه من الضروري في ختام المحادثة أن تعود السواعد إلى وضعها الأصلي عند نقطة الانطلاق كي تبدأ من



الشكل ٥٠ : يمثل هذا الشكل سنترالاً آلياً لعدد من المشتركين بساعدي الدالية

جديد في كل مرة نريد بها طلب مشترك من العشرة ، وتحقيق ذلك سهل . بهذه الطريقة يمكنني ان أتصل بسرعة وبدون خطإ بواحد من المشتركين العشرة الذي أريده على أن لا أخطىء طبعاً بالرقم وأن لا يخطىء الجهاز في ترديد النبضات بأمانة. أما إن أخطأت أنا بالرقم فالانسان يتغاضى دوماً عن أخطائه ـ وإن كان لا يتغاضى

عن اخطاء الآخرين ـ وتلافياً لهذا الخطاء أكتفي أن أكرر العمل من جديد ، وهذا من مميزات الهاتف الآلي . اما أخطاء الجهاز فتجنبها يكون بصناعة هي غاية في الدقة في تنظيم حركة الترس وضبط الجهاز المغناطيسي الذي يستجيب للنبضات. وصيانة هذا وذاك من قبل فنيي المصلحة كفيل بأن يرد الخطأ الناشيء عنها الى أقل الحدود .



الشكل ٣٠ : — الهاتف الآلي حيث يقوم جهاز الوصل في السنترال الآلي مقام الموظفة في الشكل السابق

لقد شرحنا سنترالاً عدد المشتركين به دون العشرة أما إذا كان عدد المشتركين بين العشرة والمائة فتتخذ الترتيبات التالية : نصل أزرار القوس كل زوج منها بزوج من سواعد لأقواس جديدة بدل ان نصلها بخطوط المشتركين ويكون عدد هذه الأقواس الجديدة عشرة طبعاً كما في الشكل ومجموع الأزرار على محيط الأزواج العشرة يساوي مائة زوج . يمكن ربط مائة مشترك إذن بهذه الطريقة نرقمها من / ١ / الى / ١٠٠ / يكون على القوس الأول المشتركون من / ٠ / الى / ٩ / وعلى الثاني من / ١٠ / الى / ١٩ / وهكذا فالمشترك الذي رقمه / ٨٥ / مثلا يقع على زوج الأزرار الخامس من القوس الثامن . ونسمي

القوس الرئيسي بالطابق الأول كما نسمي عشرة الأقواس التالية بالطابق الثاني ويمكن أن نفهم بسهولة بأن في الطابق الثالث مائة قوس يمكن أن تنفع لألف مشترك وهكذا يكون في كل طابق عدد من الأقواس تساوي عشرة أمثال الطابق الذي قبله . ولكن لا يمكن أن نذهب إلى ما لا نهاية له في هذا الترتيب بل نتوقف عادة عند الطابق الخامس حيث يمكن وصل عشرة آلاف مشترك بالسنترال الذي من هذا النوع وتتصل خطوط المشتركين على أزرار الأقواس في الطابق الأخير واذا زاد عدد المشتركين على العشرة آلاف فيبنى عادة سنترال جديد في نقطة ثانية من المدينة أو في قاعة ثانية من نفس البناء .

وأرقام المشتركين تكون إذن مركبة من أعداد تساوي عدد الطوابق ففي دمشق نرى أن أرقام المشتركين مركبة من اعداد تساوي خمسة . ولنضرب مثلاً كيف يتم الاصطفاء في دمشق . لذلك نأخذ مثلاً مشتركاً رقمه / ١٣٥٧١ / فنرسل الرقم / ١ / فتتحرك سواعد القوس في الطابق الأول درجة واحدة وتقف أمام الأزرار التي تصلنا بسواعد القوس الأول من الطابق الثاني وتقف عندها فاذا أرسلنا الرقم / ٣ / تحركت الآن سواعد القوس الذي اتصلنا به في الطابق الثاني ثلاث خطوات وتوقفت عندها اتصلنا بسواعد قوس جديد في الطابق

الشكل « ٥٥ » :- يمثل هذا الشكل سنترالاً أوتوماتيكياً بخمسة طوابق حيث تقف المكانس في كل طابق على العدد المطلوب حسب ترتيبها في رقم المشترك الطالب .

الثالث . فنرسل الرقم / ٥ / فتتحرك هذه خمس خطوات وتتوقف ، وهكذا

الرقم تلو الآخر يقودنا من سواعد طابق إلى سواعد مختارة من الطابق التالي حتى الطابق الخامس حيث تكون خطوط المشترك ذي الرقم / ١٣٥٧١ / ويتم الاتصال بين المخاطِب والمخاطَب . ومتى انتهت المحادثة ووضع أحد المتخاطبين سماعة تلفونه تحررت الأجهزة من وظيفتها وعادت جميعها إلى نقطة المبدأ مستعدة لاتصال جديد .

فهمنا الآن شيئاً عن سر التلفون الآلي ولكن بقي علينا أن نفهم كيف يمكن لواحد من المشتركين العشرة آلاف أن يتصلوا بي أنا المخاطِب وأن يتصل بعضهم ببعض ؟

إن في الامكان حل هذه القضية بتخصيص مجموعة من الطوابق كالتي رأيناها وذكرناها سابقاً لكل واحد على المشتركين العشرة آلاف ويكون خطا المشترك متصلين بساعدي قوس الطابق الأول من هذه المجموعة التي تخصه وخطوط المشتركين الباقين من العشرة آلاف موزعة على أقواس الطابق الأخير . ولنتمكن من متابعة البحث نعد إلى المثال البسيط الأول حيث عدد المشتركين عشرة فقط . فنرى إذن أن خطي تلفوني أنا متصلان بمحيط دوائر المشتركين العشرة من جهة وبساعدي القوس المخصص لي من جهة ثانية . وهكذا البقية مع ملاحظة ان محل كل مشترك منا نحن العشرة يقع في نفس المحل على محيط الدوائر العشرة لا يتغير لأنه يتصف برقم خاص . فالمشترك برقم / ٥ / مثلاً يكون على الزر الخامس من جميع الدوائر . أو بتعبير آخر إن جميع الدوائر متشابهة تماماً بالنسبة الى المشتركين العشرة وسمت كل مشترك عليها ثابت . بالشكل الذي شرحناه نكون قد حللنا المعضلة نظرياً وعملياً أيضاً . على أننا إذا قارنا هذا بالتلفون اليدوي نجد قوس كل دائرة وساعديها وكل مجموعة من الأقواس وسواعدها في الطوابق الخمسة تقوم مقام آنسة بدماغها وساعديها . أو بتعبير آخر لقد خصصنا لكل مشترك آنسة ميكانيكية خاصة به تتولى خدمته ولا تعمل إلا عند ما يكلفها المشترك بمخابرة ما . في هذا تبذير كبير من الناحية الاقتصادية وتكاليف إنشاء سنترال آلي يكلف

مبالغ طائلة ومثالنا في قضية الطوابق هذه كمن بنى فندقاً بمائة غرفة مثلاً وخص كل غرفة بحمام وكل حمام بخادم خاص . ففي هذا الفندق لا يضطر احد من المسافرين أن ينتظر إذا ما أراد الاستحمام لحمام كل نزيل وخادمه حاضران دوماً . ولكن كم حجرة من حجر الاستحمام وخدمها تكون مشغولة في آن واحد ؟ أقول في آن واحد . وكم حمام وخادم غير مشغولين في ذلك الوقت يتحمل صاحب الفندق نفقاتها ون ما فائدة ؟ ان مثل هذا الفندق لا يمكن ان ينزل به إلا طبقة محدودة من الناس وفائدته مقتصرة عليهم وحدهم لا يمكن لأي كان ان يأمل النزول فيه . فلو بني للمائة حجرة عشر حمامات فقط وخصص لها ثلاثة خدم تقوم على تنظيفها فربما كفى هذا العدد من الحمامات والخدم مائة زائر على أن يسمح طبعاً لكل منهم باستعمال أي حمام شاء من العشرة وأن يستخدم الفارغ من الخدم الثلاثة . بهذا يمكن ضمان الاستحمام لجميع النزلاء ويستثمر الخدم على حسن وجه وتصبح تكاليف صاحب الفندق اقل ويمكن عندها ان تجرؤ طبقة أقل ثراء من الطبقة السالفة ان تحل في هذا الفندق ويستفيد منه عدد اكبر من الناس .

لا ريب انه في الحالة الأولى لا يضطر أي نزيل أراد الاستحمام أن ينتظر حماماً فارغاً او خادماً فارغاً ما دام له حمامه وخادمه كما قلنا ، إنما في الحالة الثانية قد يتفق أن يجد طالب الاستحمام حماماً فارغاً وخادماً حاضراً فلا يضطر للانتظار ايضاً . ولكن قد يتفق أن يجد أكثر من حمام فارغ ولكن الخدام الثلاثة مشغولون. أو بالعكس الحمامات مشغوله ولكن الخدم لا عمل لهم ففي هاتين الحالتين يضطر المسافر للانتظار وإضاعة شيء من الوقت . وتقل أو تزداد مدة الانتظار طبعاً بنسبة عدد الحمامات والخدم المخصصة لمائة مسافر . وكذلك الشأن في التلفون الآلي فعوضاً عن ان تخصص لكل مشترك مجموعة تامة من خمس طوابق تكون له وحده فيكلفه الاشتراك في الهاتف الآلي مبالغ طائلة لا يقوى عليها إلا نفر قليل من الموسرين وتقل عندها الفائدة من الهاتف ، ولذا فانا نشرك المشتركين جميعاً بعدد أقل من هذه المجموعات ما دامت كلها متشابهة تماماً من حيث وضع خطوط

المشتركين على محيط أقواس آخر طابق منها على أن نضمن لكل مشترك أن يستعمل أية مجموعة منها إذا كانت فارغة عن العمل . أما تحـديد عدد المجموعات اللازمة وعدد الأقواس في كل طابق فلا يكون اعتباطاً ، بل هنا يدخل حساب الاحتمالات لأن الحساب الدقيق الصحيح لا يمكن مطلقاً وعناصر الموضوع كثيرة ولا تخضع لعوامل ثابتة إلا الطابق الأخير فعدد الأقواس محدد بعدد المشتركين كما حددنا عدد غرف الفندق بعـدد النزلاء . ولنعد دوماً إلى مثالنا البسيط السنترال ذي العشرة مشتركين فمن ينبئنا كم مشترك من العشرة يهرعون الى أجهزتهم التلفونية في آن واحد يطلبون المخابرة وكم تدوم مخابرة كل واحد منهم . فمثلاً في الأحياء التجارية تكون المخابرات كثيرة ولكنها قصيرة غالباً . أما في أحياء السكن فالمخابرات قليلة ولكنها طويلة يدخلها كثير من المجاملات .

إن قواعد حساب الاحتمالات المبنية على الاحصاءات هي التي تحل المشكلة وتبين لنا عدد الأجهزة اللازمة كي تتأمن المخابرات بين المشتركين العشرة ولا يتفق إلا نادراً وبنسبة معينة سلفاً وضئيلة أن لا يجد المخاطب آنسة ميكانيكية تلبي طلبه . ولا نريد ان نبالغ في التنويه عن هذه الناحية الرياضية ولكن انفرض أن جهازين من عشرة تكفي . على أنه لابد عندها من تمكين كل من المشتركين العشرة أن يصل إلى سواعد احد الجهازين عند الحاجة ليقودهما الى المشترك المطلوب أو بعبارة اخرى ان يكون الجهازان تحت أمرة أي كان من المشتركين العشرة كما في مثال الحمامات ، اعني ان اي مشترك من العشرة يمكنه ان يصل خطي هاتفه بسواعد احد القوسين اللذين يقودها الاصطفاء المشترك الذي يريد محادثته من النسمة الآخرين . ويتأمن هذا بوساطة وشيعة خاصة بكل مشترك هي التي تتولى إيصاله إلى أحد الساعدين الشاغرين ، أو أنها تصله بجهـاز يعطي طنيناً خاصاً إذا كان الجهازان مشغولين في تلك اللحظة إشارة بأنه لا يمكن الآن الاتصال بالمخاطب ولا بد من الانتظار قليلاً وأن يعاود الكرة في الطلب مرة ثانية بعد برهة من الزمن . ونسمي هذا بأن الطلب الأول قد ضاع . والصوت نفسه نسمعه أيضاً إذا وجدنا أحد الجهازين فارغاً وأوصلنا إلى المشترك المطلوب

ولكن هذا المشترك كان مشغولاً بمحادثة ما ، فنضطر أيضاً أن ننتظر وأن نعاود الكرة مرة ثانية بعد فترة من الزمن . ولو فرضنا مجموعة عدة طوابق متتالية فإننا نسمع نفس الصوت إذا انتقلنا من طابق إلى طابق ووصلنا إلى طابق جميع سواعد أقواسه مشغولة لا يوجد منها واحد مستعد لتلبية باقي الأرقام التي نرسلها ونسمي نظام الهاتف الآلي المصمم على هذا الشكل بذي الطلب الضائع (Appel perdu) ، ومثاله في البدوي مثل الآنسة التي تطلب منها رقماً فتجيبك بكلمة (مشغول) وتقطع الخط فماذا تكون حالتك النفسية عندئذ ؟ إنك تعاود الطلب ولكن بغضب ، وخاصة اذا تكرر ذلك أكثر من مرة في طلب واحد . إن التلفون الآلي أراد أن يجد حلاً لهذه الحالة النفسية وأن يتيح لمقتنيه الثقة بالأجهزة التي بين يديه فأدخل جهازاً جديداً يدعى المسجل . وظيفة هذا الجهاز هو أن يسجل الأرقام التي ترسلها ويحفظها بأمانة عنده ثم يتولى هو إرسال الرقم تلو الرقم كلما عثر على جهاز فارغ في الطابق تلو الطابق حتى يؤمن لك الاتصال بمن تريد وأنت لا تدري ، فهو بمثابة أمين السر المطيع المخلص لو لا أن فيه عيباً كبيراً يؤخذ عليه هو أنه سريع الاعتلال وغالباً ما تحتاج علته إلى أمهر فنيي المصلحة لاكتشافها ووصف الدواء اللازم .

ولا غرو فالوظيفة التي تطلب من هذا الجهاز المسجل هي غاية في الدقة ولذلك فإن تركيبه هو غاية في التعقيد .

إن السنترال الذي فيه المسجل لا تضيع فيه الطلبات إلا نادراً جداً فلا يعتريك الملل والغيظ من تكرار الطلب مرات كلما ضاع لك طلب كما في السنترال السابق . فهذا الجهاز الجديد يعطيك الاطمئنان النفسي والثقة . وقد بذل المهندسون جهداً كبيراً كما ترون ليس لحل عقدة فنية بل لحل عقدة نفسية عند جمهور المتخاطبين .

وزيادة في المبالغة لتأمين الراحة والاطمئنان في نفوس المشتركين واللذة في استعمال الهاتف الآلي فقد أضيف قبل المسجل جهاز يسمى المفتش ويكون منه عدد كبير في كل سنترال ، وظيفة هؤلاء المفتشين هي أن ينطلقوا في الحال كلما رفع

مشترك سماعته ليفتشوا عن خط هذا المشترك الذي يريد مخاطبة ما ، وأن يوصلوه حالا بمسجل فارغ ومتى عثر أحد المفتشين على خط طالب المخابرة توقف الباقون عن التفتيش . وما أشبه هذا بما سبق ذكره عن الهاتف اليدوي عند ما تتسابق الآنسات لتلبية الطلب عند إضاءة المصابيح أمامهن .

وقد رأى المهندسون أنه يمكن المزيد في تأمين راحة الجمهور فأضافوا مفتشين آخرين بعد المسجل يبحثون عن طابق أول فارغ ليتلقى أوامر المسجل منذ إرسال أول رقم . بهذا يتلقى الأرقام من طرف ويصرف منها من طرف آخر الأرقام التي انتهى تسجيلها فيقل بذلك التوقف والانتظار ، والنموذج المستخدم في سوريا الآن يحوي كل هذه الميزات وميزات أخرى لا يمكن أن ندخل كثيراً في تفاصيلها .

على أنه لا بد من التلميح هنا باختصار عن النماذج المعروفة في العالم فالنوع الأول المعروف هو نموذج (ستروجر) الانكليزي ويتميز هذا النوع بأن أقواس الاصطفاء مركبة كل عشرة منها بعضها فوق بعض . فالرقم الواحد عوضاً عن أن يدير السواعد يرفعها إلى الأعلى درجات بعدد النبضات التي تلقاها . ثم إن الرقم الثاني يدير السواعد على القوس الذي وصلت اليه خطوات بعدد النبضات . هذا النوع بطيء وثقيل وقد حاولت إنكلترا أن تتخلص منه لكنها إن فعلت تكلفت مبالغ طائلة لأن عدداً كبيراً من سنترالاتها مجهز بهذا النمط الذي تصنعه مصانع إنكليزية . فالمحافظة عليه إذن بحكم الاضطرار ليس إلا . على أنه قد أدخلت على هذا النموذج تحسينات كثيرة ورغم هذا فإنه لا يجاري في خفته ولذة استثماره النماذج التي ولدت بعده . ويعرف نموذج (ستروجر) بأنه من نوع خطوة فخطوة (Pas à pas) .

أما النوع الثاني فهو الروتري ، وفي تصميم هذا النوع جرأة ميكانيكية كبيرة فالدواليب المسننة الرئيسية مصنوعة من صفائح فولاذية رقيقة وغاية في المرونة ، ولفصل مسنن عن الآخر يكتفى بضغط طرف المسنن بوساطة مغناطيس ، فيلتوي وتخرج اسنانه من اسنان المسنن الذي يتعشق به ، أما المسنن الثاني فيتصف بأنه

يدور على الدوام بمحرك كهربائي لا يقف عن الحركة ، ومن هنا اشتق اسمه بالروتري أي الدوار فنرى في هذا النموذج أن الآلات المحركة الرئيسية لا تنقطع عن الحركة ، ولكي ندخل جهازاً ساكناً في الحركة يكفي أن نرفع الضغط عن المسن الملتوي الخاص به فيعشق بالدوّار المقابل له بسرعة فائقة وينجر معه حتى يصل للنقطة التي يجب أن يقف بها فينفصل من جديد .

يعاب على هذا النموذج أنه يتطلب قدرة كهربائية دائمة على أنه في الواقع وإن كان ذاك صحيحاً فان الحركات اللازمه لسنترال بأجمعه لاتجاوز بضعة أحصنة قليلة . كما يعاب عليه أن بعض أجهزته تدور باضطراد لاتتوقف لا ليلاً ولا نهاراً ، فيكون ذلك سبباً لتلفها بسرعة . إن هذا صحيح إلى حد ما ولكن لا تشكل عيباً حقيقياً لأن الأجهزة الدوّارة تستند على كرات فولاذية (رولمان) وعطب هذه قليل كما أن استبدالها لا يتطلب إلا نفقات زهيدة جداً لا تكاد تذكر .

ويعاب عليه أنه معقّد التركيب . إنه لا يمكن أن يحوي هذا النموذج كل المميزات في الرشاقة والدقة وغيرها دون أن تتعقد أجزاؤه وعلى كل إذا قارنا بين النموذج الأول الذي برأس نماذج أخرى تتصف بما يسمونها نماذج الخطوة خطوة وبين النموذج الثاني الذي برأس نماذج اخرى تتصف بما يسمونها الإدارة فإن ميزات النموذج الثاني الدوّار تفوق الأول بكثير . وهـذا النموذج تجهز به سنترالات أمريـكا وقسم كبير من أوربا . وهو النموذج الذي اختارته مصلحة الهاتف الآلي للبلاد السورية .

وبين النموذجين يوجد نماذج مبادئها وسط بين النموذجين السابقين كنموذج سيمنس الألماني و (R_6) الافرنسي ، واريكسون وغيره لا نرى سبيلاً للبحث عنها أكثر من هذا .

أشبكة تلفونية يدوية أم شبكة آلية ؟

متى تكون الشبكة اليدوية أوفق اقتصادياً ومتى تكون الشبكة الآلية أوفق ؟

هذا سؤال عرض منذ سنوات على مصلحة التلفون في سوريا ويعرض اليوم على مصلحة التلفون في لبنان . إن المقارنة الاقتصادية بين الشبكتين هي التي تعطينا الجواب . ولكن الحساب طويل ولا أريد أن أجريه أمامكم فإنه لن يفيدكم في قليل أو كثير على أن نتيجته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد المشتركين وعدد المخابرات التي يجرونها .

ولا ريب أن عدد المخابرات للشخص الواحد تزداد كلما كثر عدد المشتركين فاذا كان كل أصحابي مشتركين بالتلفون فإني أستعمله أكثر مما لو كان نفر قليل منهم مشتركاً به . وبعد كل مقارنة وحساب وإحصاء وجدت وزارة البرق والبريد في فرنسا أن تعتبر الحد الفصل بين إنشاء مركز يدوي أو آلي هو ألفا مشترك يوم يتوسع المركز لأقصى توسعه . أي أنه عند تقرير بناء مركز تلفوني يخمن بعد القيام باحصاءات فيما إذا بني المركز اليوم بعدد مشتركيه الحاضرين هل يصل هذا العدد إلى ألفي مشترك قبل أن يبلى المركز ويحتاج لتجديده (وهذه المدة تقدر بثماني عشرة سنة) أم لا . فإن قُدّر أنه سيبلغ هذا الحد بعد هذه المدة فالمركز الآلي أوفر وإلا فاليدوي أوفر . لاريب إذن أن حالة التلفون في أكثر مدن سوريا ولبنان في صالح تمديد شبكة آلية . وقد أعطى التلفون الآلي في سوريا مزاياه التي لاينكرها أحد من المشتركين وخاصة الذين كانوا مشتركين في شبكة الهاتف اليدوي قبلا ، كما أنه أعطى المصلحة أرباحاً تشجعها على المضي في التوسيع . ولايدرك مبلغ الصعوبات التي تنجم عن بناء مشروع دقيق كهذا إلا الاختصاصيون لأنهم يعلمون مايلزم من الوقت في مد الأسلاك اللازمة للمشتركين هنا وهنالك من أحياء المدينة وتنسيقها في السنترال ووصلها بالأجهزة الآلية وصيانتها من العوارض الطبيعية فوق الأرض وتحتها من أمطار تنهمر ورشوحات تتسرب من مياه الكهاريز وغيرها . وعلى سبيل المثال أذكر أن تغيير الخمسة والثلاثين مركزاً يدوياً بمثلها آلية في مدينة باريس استغرق عشرة سنوات ، فقد بدأوا عام ١٩٢٨ وانتهوا عام ١٩٣٨

وأن ثمانية مراكز من عشرين مركزاً في الضواحي القريبة كانت في ذلك التاريخ لا تزال يدوية .

— التلفون نصف الآلي وهل يغني عن الآلي —

إن الباعث الأساسي لهذا النموذج هو توفير عناء المشترك في استعمال القرص مع الاستفادة من أجهزة التلفون الآلي في نفس الوقت اذ توضع تحت تصرف موظفات في مركز التلفون . ففي هذا النموذج ، كما كان في مدينة أنجه في فرنسا منذ عام ١٩١٥ وفي مدينة مرسيليا منذ عام ١٩١٩ وكما في بيروت حتى الآن ، عندما يأخذ طالب المخاطبة سماعته إلى أذنه يتصل رأساً بموظفة يملي عليها طلبه فترسله هـذه بدورها إلى أجهزة التلفون نصف الآلي بواسطة أزرار لها عمل القرص تماماً ولكن أيسر استعمالاً من القرص فيتصل المتخاطبان متى انتهت الموظفة وتجري المحادثة بينهما . بهذا النموذج يمكن للموظفـة أن تلبي من (٤٠٠) الى (٤٥٠) طلباً في الساعة . إنما بنتيجة التجارب في مختلف البلاد حكم ضد هذا النموذج الذي تبلغ قيمة أجهزته قيمة أجهزة التلفون الآلي الكامل تقريباً ، زد على ذلك تداخل الموظفات بين المتخاطبين كما في التلفون اليدوي . فالتلفون نصف الآلي إذن سيآت التلفون اليدوي وليس له محسنات التلفون الآلي ، كما أن التجارب دلت أيضاً بأن الناس يرغبون بالتلفون الآلي لسهولته ولأن المرء يتغاضى بطبعه عن زلة ارتكبهـا هو كما قلت أعلاه ولكنه لا يتساهل بخطإ ولو كان طفيفـاً إذا جاء عن سواه . ويتدارك المخطىء خطأه بسهولة بأن يعيد عملية طلب المخاطب من جديد . ولهذا فقد تداركت وزارة البرق والبريد الفرنسية هذه المساوىء فأبدلت عام ١٩٢٧ شبكة مرسيليا بشبكة آلية كما أبدلت شبكة أنجه عام ١٩٣٧ ، ولا بد أن يأتي يوم قريب يبدل فيه لبنان شبكة بيروت بشبكة آلية أيضاً لما يعاني المشتركون بها من الصعوبات خاصة بعد أن تقدمت هذه المدينة عمرانياً واقتصادياً .

— التطورات الحديثة في التلفون الآلي —

من يتتبع ماتطالعنا به المجلات العلمية الخاصة بهذا الفرع يدهش حقاً مما تنتجه أدمغة المهندسين وقرائحهم في هذا العصر ويكاد المرء يجزم بأن كل مايحلم به قد يصبح حقيقة واقعة . فقد تشابكت الاختراعات واستفاد بعضها من بعض لتكون جهازاً جديداً فيه ميزات عجيبة ولم يشذ التلفون عن هذه القاعدة فاندمج بالاذاعة واستخدم الأثير كما استخدم الأسلاك الفولاذية المسجلة للأصوات وقاد عن بعد الآلات إلى غير ذلك من الأمور . لذلك فاذا بدأت البحث حول هذه التطورات كان لابد لي أن أتطرق حتماً إلى هذه الاشتباكات فأوضحها ولكن باختصار قدر ماتسمح به الحاجة لفهم الموضوع الرئيسي .

فأول تطور هو أنه كثيراً مايتفق لشخص أن يسافر ولكن يهمه أن يعرف من يتصل به أثناء غيابه . ففي الهاتف اليدوي يمكن حل هذه القضية بأن يعلم المشترك مصلحة الهاتف عن سفره فتتولى آنسة خاصة تسجيل مخابراته وتعلمها عليه عقب عودته وذلك لقاء رسوم إضافية تفرضها المصلحة .

وفي الهاتف الآلي يجري الشيء نفسه فالمسافر يفصل خطه من مكانه ويوصل بآنسة موكول اليها الأمر . على أنه اخترع حديثاً جهاز مسجل يربط بالهاتف عند المشترك نفسه وهذا الجهاز المسجل ينطلق للحركة من نفسه آلياً عند كل مخابرة فيجيب المخاطب بجملة هذا نصها تقريباً (إن صاحب الدار مسافر وهنا الجهاز المسجل فأملوا علي ماتريدون أن أقوله له) فيملي المخاطب حديثه ويسجله المسجل على الفور ومتى وضع المخاطب سماعته توقف المسجل مستعداً لتلقي مخابرة ثانية ويفعل بها كما فعل بالأولى وهكذا ... ومتى عاد صاحب الدار يكفي أن يضغط زر المسجل حتى يفضي إليه كاتم أسراره هذا بالمخاطبات التي احتفظ بها . وأكثر من هذا فقد يطول غياب صاحب الدار في سفره وتحدوه الرغبة في معرفة ماحدث أثناء غيابه من من مخاطبات حفظها له المسجل ، فيطلب المشترك رقم تلفونه فيقع على المسجل طبعاً

ولكن صاحب الدار يعرف المسجل بنفسه بإرسال رقم فيندفع المسجل عن بعد يفضي لسيده بكل مايحويه صدره من مخاطبات .

وهنالك اختراع آخر جليل الشأن يعرفه الذين سافروا في البواخر واضطروا لمخابرة مامع اليابسة ، فيتصل المخاطب وهو على سطح البحر بواسطة موجات الأثير بمركز التلفون الأثيري في المدينة التي يريدها شريطة أن تكون فيها محطة مستقبلة لهذا النوع من الإرسال . ثم يبعث أيضاً على صفحات الأثير برقم الهاتف الذي يريد الاتصال بصاحبه فيدق الجرس عنده ويتخاطبان .. ولقد تعممت هذه الطريقة وشاعت وأصبحت بعض السيارات مجهزة بهذه الأجهزة التلفونية اللاسلكية يمكن بوساطتها أن يخاطب المسافر في السيارة من يشاء من الناس على طريقة الجرس كما لو كان في داره . ولابد لي هنا من التنويه بأن هذا الاختراع يختلف تماماً عما نعرفه في سيارات بعض قوى الأمن الذي بواسطته يمكن الاتصال بمركز القيادة فقط إذ هو بمثابة محطة إذاعة صغيرة نقالة لاتتصل إلا بالمركز خلافاً لذاك الذي يمكن به الاتصال بمن يراد من المشتركين .

ومن جملة التحسينات في الهاتف الآلي أنك كثيراً ماتخطىء فترسل رقماً ليس له صاحب أو قد يكون صاحبه قد أبطل اشتراكه في الهاتف وأنت لاتدري فتقع على جهاز مسجل يقول لك العبارة التالية : (لايوجد مشترك الرقم الذي تطلبه.. لايوجد مشترك الرقم الذي تتطلبه ...) ويكررها حتى تنتبه فتقطع المخابرة ..

ويذكر أكثر حضراتكم الحوادث المؤسفة التي حدثت ممن لاخلاق لهم في بدء استعمال الهاتف الآلي ، إذ كانوا يتصلون بمن يريدون الزراية به أو الدس عليه للايقاع بينه وبين أهل بيته بأخبار ملفقة مختلفة . جرى حادث من هذا القبيل في مرسيليا روع الوزارة الفرنسية . فقد تلقى أحد الوزراء وكان في إجازة في مرسيليا تلفوناً من شخص مجهول انتحل اسم رئيس الوزارة يدعوه فيه للحضور إلى باريس حالاً لتدارك الفتنة الكبيرة التي دبرها المؤتمرون لقلب الحكم في البلاد،فطار صواب الوزير هلعاً واستقل الطائرة وعاد في جنح الليل إلى باريس فلم يجد شيئاً مما ذكر

له وفهم المكيدة ولكن الصحف كانت أسرع إلى نقل الخبر المريع على صفحاتها عن لسان الوزير الذي سبق أن أفضى به لبعض أصدقاء كانوا عنده ساعة تلقي النبأ. فأحدث هذا ذعراً في طول البلاد وعرضها وسارعت الحكومة وكذبت الخبر ببلاغ رسمي ومن حينها وجه إلى مهندسي التلفون السؤال التالي وهو :

هل يتعذر معرفة مصدر المخابرة اذا أراد المخاطب أن يتأكد منه .

فأجابوا بالايجاب ، وسر ذلك أن جعلوا الأجهزة التي تخدم في إيصال المتخاطبين لا تحرر وتعود إلى وضعها الأول متى وضع المخاطب فقط سماعته من يده فوق جهازه بينما هذه الأجهزة تفلت وتعود عادة الى مستقرها إذا وضع أحد المتخاطبين سماعته بهذا أصبح بوسع المخاطب اذا ارتاب بمحدثه ان لا يعيد سماعته فوق جهازه وان يسأل مصلحة الهاتف بواسطة تلفون آخر ان تسعى لاكتشاف التلفون الذي تحدث به مخاطبه فتهتدي لذلك بسهولة مادامت الأجهزة الواصلة بين التلفونين لاتزال مقيدة بالاتصال . ولو كان هذا التدبير في اجهزتنا في سوريا لما جسر احد ان يزعج غيره ولنال المسيء جزاء عمله بسهولة . ولكن هذا التدبير يضع مصلحة الهاتف موضع الشاهد في المنازعات بين المتخاطبين ويسبب لها إزعاجات كثيرة ، ولربما لهذا السبب فضلت مصلحة الهاتف الاستغناء عندنا عنه أسوة بما فعلت أكثر بلاد العالم .

وهناك تطور آخر جدير بالذكر ، وهو أنكم تعلمون أنه يوجد بين المتخاطبين سلكان معدنيان يتم بواسطتهما الاتصال . على أنه في الاتصالات بين المدن الكبيرة البعيدة حيث تحتاج إلى عدة مخابرات في آن واحد لا بد من تمديد عدة خطوط لتلبية عدد المخاطبات اللازمة في وقت واحد . فتكاليف الأسلاك اللازمة لهذا مع الأعمدة التي تحملها باهظة جداً ، وللاقتصاد في النفقات يمكن استخدام سلكين فقط ليس لمحادثة واحدة وإنما لاثني عشرة محادثة تجري في آن واحد على السلكين دون أن يسمع المتخاطبون أصواتاً غير صوت من يحدثونه فتخف بذلك نفقات التأسيس كما ترون كثيراً .

وطريقة ذلك هو أن نرسل في هذين السلكين عدداً من الموجات الكهربائية ذات ذبذبات عالية جداً كموجات الإذاعة فالسلك يحمل إذن اثني عشرة موجة كل موجة تحمل مكالمة ويتم تفريق هذه الموجات مع ما تحمله من حديث في أجهزة خاصة وترسل كل واحدة إلى المخاطب المقصود فيسمع صوت مخاطبه دون سواه .

وقد كانت المخاطبات على مسافة بعيدة عسيرة جداً لما يعانيه الصوت من ضعف وضياع في الطريق من جهة وما تعانيه الذبذبات الصوتية من تشويه تعود أسبابه إلى ما تتصف به الأسلاك من مقاومة بسبب التحريض الذاتي والتحريض المتبادل بين السلكين والسعة الكهربائية الناشئة بين الأسلاك وبينها وبين الأرض وهذا التشويه يسمونه في عرف المهندسين القتل في الصوت Distortion فاخترعت لتقوية الأصوات أجهزة خاصة مقوية له توضع في الطريق، فبين دمشق وحلب مثلا توجد مقوية في النبك وأخرى في حماه . أما من أجل قتل الصوت فإن هذا لا يتحاشى إلا بحساب صحيح للطريقة التي تمد فيها الأسلاك وربما استغربتم إذا قلت لكم بأن حساب الأسلاك هذا أصعب ما في مهنة المهندس الذي يعمل في التلفون . فإذا سمعتم محادثة مشوهة مصدرها مكان بعيد عنكم فالمسؤول عن هذا غالباً ما تكون الخطوط وليست الأجهزة . وحتى الآن لم نصل إلى نتيجة ممتازة في هذا المضمار رغم ما وصلت إليه حسابات الخطوط من الدقة . على أن الطبيعة لا تزال تفوق في صنعها ما صنع المهندس من عجائب فالخالق العظيم جعل أذن الانسان حساسة كثيراً وعجيبة في تركيبها فهي بكاملها تتدارك أخطاء الأسلاك وتفهم المقصود من الحديث ليس في الواقع لأن الحديث مفهوم وإنما يفهم الانسان بذكائه وحساسية أذنه . وإن كانت أذن الانسان البالغ تتأثر من الاهتزازات التي بين / ٣٠ / هزة و / ١٦ ألف هزة فالكلام يصبح مفهوماً إذا انحصر بين / ٥٠ / وثلاثة آلاف هزة فقط . والمهندسون لا يعنون بأكثر من هذا وليس ايسر من التدليل على عدم التفهم بالتلفون من ان يملي أحدكم على آخر كلمات ليس لها معنى فيكتب منها الثاني عدداً كبيراً مغلوطاً . حتى إنه إذا أراد أن يملي أحدكم على آخر حروفاً هجائية لكلمة

فغالباً ما يلتبس الأمر على المخاطب فيخلط بين العين والزين والباء والهاء وغيرها. والطريقة للوصول إلى نتيجة في إفهام المخاطب هي أن يقول المملي هاء مثل هدى وطه مثل طارق أي ان يأتي بأسماء تبدأ بحرف كالحرف المقصود.

وفي العالم اليوم خطوط تلفونية تصل البلاد الشاسعة جداً مثل الخط الممدد تحت البحر الابيض المتوسط والذي يصل بيروت بمرسيليا عن طريق تونس كما توجد خطوط بحرية مثل هذا الخط تصل قارة أوربا بقارة أمريكا وهذه الخطوط تكون عادة مركبة من عدد كبير من أزواج الأسلاك محفوظة بأغلفة كثيفة من الأقمشة المطلية بمواد زفتيه وفوقها طبقات الكاوتشوك والرصاص ومغلفة بغلالة بأسلاك فولاذية لا يؤثر فيها ماء البحر وغير ذلك من الاحتياطات الكثيرة لتقاوم ملوحة البحر والتفاعلات الكيمياوية من جهة ولكي تقاوم العوارض التي تتعرض لها من حيوانات البحر القارضة الصغيرة أو صدمات الحيوانات. وتقوم على صيانة هذه الخطوط بواخر خاصة مجهزة بكل ما يلزم لهذه الصيانة.

ماهو مستقبل التلفون

لما اخترعت الساعة الدقاقة كانت بحجم لا تتسع لها إلا القاعات الكبيرة. أما اليوم فقد أصبحت الساعة توضع كفص خاتم في يد سيدة ولا يستبعد أن يصبح التلفون جهازاً لا يتصل بأسلاك وبحجم صغير يستطيع أن يحمله كل إنسان في جيب صدريته كما يحمل أحدنا القداحة مثلاً ويمكنه أن يتصل بمن يشاء من المشتركين..!

ليست القضية بعيدة التحقيق فالأمر يتعلق بأن يكون لهذا الجهاز طاقة كهربائية مدخرة تكفيه أن يحرك في مركز التلفون الآلي (السنترال) أجهزة القيادة التي توصله بالمخاطب الذي يريده فهل يكون هذا عسيراً ونحن في عصر الذرة حيث حبة صغيرة بقدر حبة الأسبيرين فيها من الطاقة الكهربائية ما يكفي لتسيير قطار حول الكرة الأرضية. أما المحادثة فلا لزوم لقدرة أكبر ويكفي أن يصل

توزها إلى مركز التلفون بمقدار جزء من المليون من الفولت حتى تتمكن الأجهزة من تقويتها إلى ما يستطاع سماعها في حفل كبير . وما دام الانسان يسعى اليوم أن يسابق الصوت بعد أن كان يحلم أن يسابق الريح ففاز بهذا كما فاز بذاك وكل ذلك بغية الاتصال بمن يريد لقضاء حاجاته فهل لا يفكر بنفس الغاية فيقوي وسائط الاتصال بالحادثة وهي لا تكلفه أي عناء ولا ضياع وقت . فكل تقدم في هذا المضمار سيلاقي حتماً إقبالاً عظيماً يشجع المخترعين لأنه يلبي رغبات يدعو إليها توسع الحضارة وتشابك مصالح الأفراد والأمم .

❀❀❀

الحقوق الطبيعية وأثرها في الحياة[1]

بقلم

الاستاذ عدنان القوتلي

لست أدري اذا كنت استطيع في هذه المحاضرة الخاطفة ، ان اجمل بحث الحقوق الطبيعية وصلتها بالحياة او اثرها فيها. وما احسبني الا ملماً بنتف من مسائلها، وبعض من مبادئها وآثارها ، بل اخشى ان اكون قد اخفقت في مهمتي وعجزت عن اداء رسالتي التي ندبت اليها في هذه الساعة . ولا تثريب علي . لانكم لا شك عاذروني اذا عرفتم ان كثيرين من رجال الفقه والقانون، وان انا منهم، قد وقفوا دون هذا الموضوع حيارى مترددين حتى قال الاستاذ ريبر ، وهو فذ من افذاذهم ، انه اعجز من ان يفي هذا الموضوع حقه . لأن بحثه يحتاج الى الرجوع بعيداً في تاريخ البشرية والغوص عميقاً فيما يحيط بالانسان من امور واحوال، وما اعسر هذا وذاك ، وما اعجز الانسان عن ادراكها .[2]

واذا كنت قد رغبت وتجرأت ، رغم ذلك ، ان ابحث في محاضرة جامعية عامة، موضوعاً شائكاً كموضوع الحقوق الطبيعية واثرها ، فلأني اعتقد ان هذا البحث، على غموضه وصعوبته واضطرابه، اصل في كل نهضة فكرية بوجه عام ، وحقوقية بوجه خاص . انه يعلم المرء ان يتحرر في تفكيره من كل شيء الا من المثل العليا المستمدة من الطبيعية والحياة، تلك التي تقتضيها كل ازدهار وتوجبها كل مدنية. يجب ان

---

(١) القيت على مدرج الجامعة الكبير يوم الاربعاء في ١٩٥٢/٣/٢٦

(٢) القاعدة الاخلاقية في الالتزامات المدنية .

يؤمن بها الناس جميعاً ، فلا يقفون عند النصوص وظواهرها ، وانما يسمون في تفكيرهم الى موحيها وملهمها ، ويفتشون فيما هو اعمق وابعد من حرفيتها وعباراتها.

واملنا نستطيع ان نؤكد مع فقهاء الغرب اننا نعيش في عصر لم يسبق ان عرف تشريعاً خصباً غزيراً ، وقوانين كثيرة متنوعة ، كتشريع اليوم . ولكن ، لعله لم يسبق ان كان الانسان قليل الثقة ، كثير الشك بالحقوق بقدر ما هو عليه اليوم. لماذا ؟ لأنه فقد هذه المثل العليا او كاد .

في الماضي ، كان الاسلام والثقة بمبادئه السامية في بلادنا ، وكانت المسيحية وثقة الناس برجالها في بلاد الغرب ، هي الاسس التي تقوم عليها الحياة العامة والخاصة، المادية والحقوقية. اما اليوم ، حيث لم تعد الاحكام الدينية اساساً مباشراً للحياة الحقوقية ، اصبح العالم ولا بد له من اسس اخلاقية مثالية تقوم مقامها. وكل شارع او قاض في هذه الدنيا يتجاهل هذه الاسس ، يعتبر — في نظر الفقهاء — عدواً للمدنية .

وعبثاً يحاول كثيرون ، من الذين نقض مضاجعهم الخلافات الفلسفية العويصة حول هذه الأسس ، ان يزعموا انهم على الحياد . فلا هم ينكرون المثل الطبيعية ولا هم يسمحون بانتقاد القوانين الوضعية ، انهم ليسوا كذلك لأنهم ان يستطيعوا ان يكونوا حياديين. انهم لو كانوا حقيقة كذلك ، فهم في الواقع اذا لم يكونوا جبناء ، فليسوا الا من المعجبين بالحقوق الوضعية او الموافقين عليها على علاتها ، فيقفون عند النص لا يتعدونه ، كأنما هو رمز العدالة والحقيقة التي تتمثل بها . انهم ينكرون مهمتهم ، لأن الفقيه او رجل القانون ، لا يجب ان يقف عند الناحيــة الفنية في صياغة النصوص القانونية او في ايضاحها ، بما يملك من معرفة وخبرة فحسب ، بل عليه ان يقيس الاحكام بمثاله الاعلى الاخلاقي . وما دام يملك نصيباً من المقدرة الفكرية فأن من واجبه ان يستعمل هذا النصيب في الانتصار لعقائده ومبادئه (١) .

* * *

(١) ريبر ، القاعدة الاخلاقية نبذة ١٨ ص ٢٩ .

وبعد، فما هي هذه الحقوق الطبيعية اولاً ؟ ما هو معناها ومفهومها ، وتاريخها ومراحلها، ثم ما هي آثارها في الحياة الحقوقية العامة والخاصة ؟

ان بحث الحقوق الطبيعية يتصل اتصالاً وثيقاً بالفلسفة بقدر ما يتصل بالطبيعة والوجود . ولذلك كان دقيقاً ، كثير التعقيد والتجريد ، مضطرباً احياناً خيالياً طوراً . ومن الطبيعي ان لايكون هناك اتفاق على معنى واحد ، ومفهوم واحد لهذه الحقوق . وان تمر في الزمان وفي المكان بمراحل واحوال .

يقول ادمون بيكار : « ان تعبير الحقوق الطبيعية هو من هذه التعابير المتموجة المرنة التي تصادف كثيراً في علم الحقوق وفلسفتها ، ويكون لها كل يوم معان جديدة ومفاهيم جديدة. »[1] والواقع ان مفهوم الحقوق الطبيعية قد تبدل مع الزمن ، واختلف من بلد الى بلد، بل ومن شخص الى شخص ، وهو في الاصل هذا المفهوم الواحد ، الثابت ، الخالد، العام .

والحقوق الطبيعية — كما يدل عليها اسمها — هي الحقوق المشتقة من طبيعة الاشياء ، وطبيعة الانسان . انها مستمدة في اصلها من غرائزه وطبائعه منقوشة في روحه وجسده . وهذه الطبيعة الانسانية ، التي يؤكد القدماء وجودها ، هي في الأصل،واحدة عند كل انسان . انها في رأيهم معقدة، مركبة ،تتألف من الهيولى والصورة ، من الروح والجسد ، وتخضع من حيث الثانية ، اي من حيث الجسد ، الى جميع موجبات الحياة الحيوانية وغرائزها ، ولكنها من حيث الروح — مجهزة بالعقل والحرية ، قادرة على معرفة نفسها وقيادتها . انها فردية واجتماعية بالوقت ذاته . فكما ان كل شيء في هذه الدنيا يحوي في نفسه وبطبيعته قانون فعاليته ، كذلك الانسان لا يختلف عن الاشياء في وجود هذه الطبيعة فيه . ولكن بينما يحمل الجماد في نفسه خصائصه الطبيعية ، ويخضع بالتالي لمبادئ القوانين الفيزيائية دون تفكير ، فيسقط حتماً من اعلى الى اسفل وفق قوانين الجاذبية مثلاً ، فان

---

(١) الحقوق الخالصة ص ١٢٧ .

الكائن الانساني يمتاز بالعقل ، حتى يمتزج هذا العقل عنده بنفس الطبيعة فيه .
وبتعبير آخر ان طبيعة الانسان ليست مادية بحتة تقوم على الجسد وحاجاته ، بل هي روحية معنوية ايضاً ، تتجلى بالعقل والشعور . ولا يظن مع ذلك ان هذه الميزات العقلية والفكرية في الانسان ، من عمل العقل المحض ، بل انها في شعوره وغرائزه كذلك ، لان ما تريده الطبيعة في الانسان ، هو الذي تدفعه اليه بالغريزة ، كما هي الحال في الجمادات . وما تدفعه اليه بالغريزة هو الخير . ولأن ما تتطلبه الغريزة يتفق مع ما تتطلبه الحاجة والعقل . وكل الفرق بينهما ان الغريزة تعطي حكمها سريعاً وسلفاً ، ثم يأتي العقل بعد ذلك يبرر ما حكمت به الغريزة ويؤكده .(١)

وإذا استعرضنا بإيجاز تاريخ هذه النظرية وجدنا أن الفلاسفة وعلماء الأخلاق ، كانوا أسبق الى بحث الحقوق الطبيعية ومفهومها ، بهذا الشكل الفلسفي ، من رجال القانون ، فلما جاء الحقوقيون وأخذوا هذا المفهوم وتسميته من الأخلاقيين ، تأثروا به وبقواعد السلوك الأخلاقية الانسانية ، التي بنى عليها الأخلاقيون عالمهم ، بحيث ظل هذا المفهوم مرتبطاً بالأخلاق وتابعاً لها (٢) .

والحقيقة أن لهذه الحقوق تاريخاً طويلاً وتطوراً غريباً .

فقد ذهب مفكرو اليونان القديمة ، الى ان العالم خاضع لنظام يوجهه منطق قويم إلهي Logos (٣) . ويقول افلاطون في كورجياس : « إن الحكماء يؤكدون أن السماء والأرض ، والآلهة والرجال ، تربطها فيما بينها رابطة الصداقة ، واحترام النظام ، والاعتدال في الأمور ، والعدل في الأشياء ... ولذلك سمي هذا العالم نظام الأشياء » . فوضع بذلك الحجر الأول في مفهوم الحقوق الطبيعية .

---

(١) سرتيلانغ ، عن دابان Dabin في كتابه فلسفة النظام الحقوقي الوضعي ص ٢٦٣ .

(٢) دابان المرجع ص ٢٥٨ .

(٣) راجع سن Senn ، العدالة والحقوق ، قسم ٢

ثم جاء أرسطو فميز في كتابه الأخلاق الى نيكوماك (١) — وهذه خطوة ثانية في تقريب المفهوم من الواقع — « بين العدالة الطبيعية ، وهي التي تكون واحدة في كل مكان ، ولا تتبع آراء الأفراد وقوانينهم ، وبين العدالة القانونية التي تنظر الأعمال بحسب نصوص القوانين وقياساً عليها ، دون النظر الى حقيقة هذه الأعمال في ذاتها ، كمثل القانون الذي كان يأمر ان تضحى على مذبح جوبيتر الماعز لا النعاج ... »

ثم يأتي شيشرون في رسالته الخالدة التي سميت « الجمهورية » فيوضح هذه المبادىء في الحقوق والعدالة الطبيعية التي بحثها فلاسفة اليونان أيما إيضاح حين يقول : « هناك قانون حقيقي ، صراط مستقيم ، يتفق والطبيعة ، ثابت ، خالد ، موجود عند كل إنسان ، ينادي بعمل الخير الذي يوجبه ، وبالابتعاد عن الشر الذي ينهى عنه . انه وحي إلهي ، بحيث لا يمكن التفكير بإلغائه أو السماح بالخروج عنه . هو نفسه في روما وأثينا ، هو ذاته اليوم وغداً . انه لكل الشعوب ، وفي كل زمان . انه كالإله ، واحد وعام ، فوق كل شيء . وان الله هو الذي أوجد هذا القانون وفرضه على الناس . وكل من يعصيه ولا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الانسان ، سيناله من أجل ذلك عذاب عظيم ... »

وهكذا يرى المفكرون في العصور الأولى للانسانية ، ان هناك نظاماً ، قانوناً خالداً ، فرضته الطبيعة على الناس ، كأنما هو قوة تحفظ العالم ، وتوجد كل شيء على الأرض . فالطبيعة توجه كل المخلوقات الحية من حيوان أو نبات أو انسان وتهيمن عليها . واذا كان لهذه المخلوقات قوانين طبيعية مشتركة ، فان للانسان قوانين طبيعية خاصة به ، كحيوان يتمتع بالعقل ؛ بحيث يتوجب عليه ان يعيش وفقاً لمقتضيات هذه الطبيعة .

حتى لقد ذهب بعض فقهاء الرومان الى تعريف الحق الطبيعي — كما فعل

---

(١) الكتاب الخامس ، الفصل السابع .

اولبيان في الديجست لجوستينيان — بأن : « الحق الطبيعي هو ما تعلمه الطبيعة الى جميع الحيوانات ، ولا يقتصر على الانسان . انه مشترك بين جميع الحيوانات على الأرض أو في الماء ، أو الطيور في الهواء . انها كلها تعرف اتحاد الجنسين الذي نسميه الزواج ، وتربية الأولاد . ان جميع الحيوانات حتى الكاسرة منها ، تبدو ملمة بهذا الحق » . لا شك ان اولبيان — على غرار شيشرون — يعترف للإنسان بحقوق طبيعية خاصة به ، غير الحقوق الطبيعية المشتركة بينه وبين الحيوان .

وقد سار فقهاء الرومان في ذلك على غرار اليونان ، معترفين بوجود حقوق طبيعية ، الى جانب الحقوق والقوانين الوضعية ، الصادرة عن الانسان ، والنافذة بالفعل . حقوق طبيعية موجودة لدى كل الشعوب ، تتصف بما وصفها به اليونان ، ولا سيما هذه الصفة اللاهوتية والمثالية . ولكن مفاهيمهم هذه للحقوق الطبيعية ظلت فلسفية خيالية لم تكتسب الطابع العملي التطبيقي . واذا هم رجعوا احياناً لحل بعض الصعوبات الحقوقية الى العقل ومُثله العليا ، فانه ليس ما يؤكد انهم كانوا يرجعون اليه كمبدأ عام بالمعنى الحقيقي وإنما مجرد مثل أعلى .

ثم جاءت الكنيسة في أوربة فلم تتردد بالأخذ بهذه المفاهيم وتبنيها والتوسع فيها ، حتى اصبحت عبارات شيشرون كالتي أشرنا إليها ، آية من الآيات التي يرددها رجالها بحماس ، جاعلين قانون الطبيعة قانون الإله . وقد افتتح الكاهن الايطالي كراسيان مجموعته الشهيرة للحقوق الكنسية بقوله : « ان الحقوق الطبيعية هي ما تضمنته كتب الانجيل ، عند ما أمرت كل شخص ان لا يعامل الغير إلا بما يحب ان يعامل به ، فالقانون الطبيعي هو القانون الالهي » .

وراح فقيه الكنيسة الكبير ، سان توماداكان ، يوضح المفهوم ويفصله تفصيلا جديداً . فيميز بين الحقوق اللاهوتية المؤلفة من الأوامر الصادرة في الانجيل ، وقرارات البابا ومجالسه ، وبين الحقوق الطبيعية ، التي هي كذلك مشتقة من الدين ، ولكنها إنما تستوحى عن طريق العقل الذي يميز الانسان بموجبه الخير والشر .

ويؤكد اللاهوتيون ان الحقوق الطبيعية فوق القوانين الوضعية ، حتى اذا خالفت هذه تلك ، كانت عديمة القيمة ، بل كانت ظلماً صارخاً لا قوانين . وقد مثّل سان توما على ذلك بالضرائب التي لا تستوفي المنفعة العامة ، او تلك التي توزع توزيعاً غير عادل ، حتى غدا هذا المفهوم للحقوق الطبيعية ، أساساً لكل تنظيم في الحياة العامة والخاصة تحت سلطان الكنيسة .

واذا ألقينا نظرة على الفقه الاسلامي ، والآراء التي تنازعته حول هذا الموضوع ، وجدنا ان المعتزلة كانت المعلم الأول الذي حلّق في سماء هذا التفكير ، حين جعلت اعمال الناس ، وأحكام الشرع ، مرتبطة بالعقل الذي يعتبر المهيمن الأعلى والمرجع الأسمى لها ، بحيث لا تعتبرها صحيحة اذا كانت مخالفة له . وذكروا في التوضيح على التنقيح أن : « العقل عند المعتزلة حاكم مطلق بالحسن والقبح على الله تعالى وعلى العباد . أما على الله فلأن الأصلح للعباد واجب على الله بالفعل ، فيكون حراماً على الله . والحكم بالوجوب والحرمة يكون حكماً بالحسن والقبح ضرورة » . بمعنى ان هناك قانوناً طبيعياً يستقل العقل البشري بكشفه ، ولا يلزم الناس فقط باتباعه ، بل يلزم به كذلك الشارع نفسه حتى وصم المتشددون المعتزلة بالكفر .

في كل ما ذكرنا وجدت فكرة الحقوق الطبيعية ومبادؤها ممزوجة بالفلسفة أو قائمة عليها ، وإن اختلف بصلتها فيما وراء الطبيعة والحقوق الالهية .

غير أن هذا المفهوم قد أخذ اشكالاً جديدة منذ أن بدأ فقهاء وفلاسفه وكتاب عصر النهضة ، يفتشون عن مستندات وقواعد يهاجمون بها ، أو يساندون بها السلطة العليا وسيطرتها . وبدأت مفاهيم الحقوق الطبيعية تنفصل شيئاً فشيئاً عن الدين . وربما رجع الفضل الأول في إقامة نظرية الحقوق الطبيعية على أساس علمي علماني وبشكل نظام كامل ، الى الفقيه الهولندي هوكو كروسيوس وأتباعه ، وفي مقدمتهم بوفندورف ، وولف ، وفاتل . . . وقد أكد كروسيوس في القرن السابع عشر ان ما ذكره من مبادىء في الحقوق الطبيعية ، يبقى صحيحاً ثابتاً حتى

ولو فرضنا أن الآله غير موجود ، أو انه لا يهتم بالقضايا البشرية » . لأن العالم يخضع لنظام مفروض حتى على الخالق .

ويقترب كروسيوس وصحبه في ذلك من مذهب المعتزلة الى حد بعيد عند ما يصرحون بوضوح : « ان الانسان مخلوق عاقل ، وان الحقوق — ويقصد بها الحقوق الطبيعية — هي التي تتفق والمنطق الصحيح والعقل القويم بالنسبة لكل شخص يعيش في المجتمع » . إنها « تلك المبادىء التي بمقتضاها يتعين الحكم بأن عملاً معيناً ظالم أو عادل ، بقدر مخالفته أو موافقته المعقول » . وبناء على ذلك فانما يتفق والعقل السليم ، احترام اموال الغير وعدم التعدي عليها ، احترام العقود وإيفاء العهود ، تعويض الغير عن الأضرار التي تلحق به ، إلخ ... لأن احترام المواثيق وأموال الغير .. كل ذلك من المسلمات الأصلية للحقوق الطبيعية .

وهكذا قامت مدرسة الحقوق الطبيعية التقليدية ، فأخذت من أقوال الفلاسفة ، وآراء الفقهاء ، واتجاهات الكنيسة ، الأسس والمبادىء الفلسفية جاعلة العقل والمنطق ، محور الحقوق ومحور الحياة ، ومؤكدة انمبادىء هذه الحقوق موجودة في الطبيعة نفسها ، مبادىء عامة عالمية ، واحدة لدى مختلف الشعوب ، ثابتة مستقرة ، لا تقبل التبديل والتحوير . ولكن هذه المدرسة امتازت بتطبيقها لهذه المبادىء على وقائع الحياة واحوالها ، فلم تعد تحلق في عالم التجريد والخيال ، بل اصبحت عملية ، تسير فوق الأرض لتبشر بتلك المبادىء وتطبيقها في مختلف فعاليات الحياة ، ولا سيما في الحقوق الدولية والسلطات العامة الفعلية .

ومنذ ذلك الحين ، أخذ الفلاسفة ورجال الفكر والقانون ، في القرنين الثامن والتاسع عشر ، يتوسعون في تطبيق هذه النظرية ، وفي التفريع عليها ، واستخلاص مبادئها وتعدادها . بل ذهب كل منهم في ذلك مذهباً ربما خالف الآخر أو ناقضه حتى صارت الحقوق الطبيعية تتكيف بحسب المفاهيم الفلسفية أو النظريات الشخصية لكل منهم . وبينما راح الطبيعيون المثاليون يقيمونها على المثل الاخلاقية العليا ، والمبادىء الفلسفية السامية ، ذهب الطبيعيون الواقعيون أو الماديون ، يقيمونها على

مبادىء واقعية مادية ، كثيراً ما تكون مناقضة للأولى ، مدعين كذلك انها بنت الطبيعة ومن صميمها . حتى غدت عبارة « الحقوق الطبيعية » مستنداً نظرياً لكل رأي وكل مذهب ، دون ان يكون لها معنى معين او مفهوم واضح .

ورغم هذه التيارات المتضاربة . فقد ظل أكثر فلاسفة القرن الثامن عشر وفقهائه . وقسم كبير من فلاسفة وفقهاء القرن التاسع عشر مخلصين المدرسة التقليديه ، مؤ...ين ان مبادىء الحقوق الطبيعية تبقى هذه المبادىء التي يوجبها العقل ، فتحكم على القوانين البشرية ، وتوجه تفسيرها ، وتكمل نواقصها .

ولكن ماهي هذه المبادىء الطبيعية التي طالما أقاموا الدنيا وأقعدوها من أجلها ؟ إنها ولا شك غير محدودة ولا قابلة للحصر إلا انهـا تبدو جلية في عدد بارز منها كالحرية ، والمساواة ، وحق الحياة والملكية . . . من الناحية الفردية ، وتتمثل بمجموعها بالعدالة والانصاف . وكالسلام والتقدم والاحسان والانسانية . . . من الناحية الاجتماعية وتتمثل كلها بالخير العام .

أما العدالة هذه فانها المظهر العملي للعقل البشري ، كأساس عام ومرجع أصلي لكل مفاهيم الحقوق ومبادئها . إنها شعور وعاطفة راسخة في الانسان ، حتى قال عنها دوكي ، شيخ فقهاء الحقوق العـامة في أوائل القرن العشرين : « إن الانسان مسير وموجه بعـاطفتين متحولتين . ولكنهما دائمتان ومتماثلتان ، عاطفة الاجتماع وعاطفة العدالة . واذا كان مفهوم العدل والظلم متحولاً متبدلاً ، إلا ان عاطفة العدل والظـلم عنصر راسخ في الطبيعة البشرية . لقد وجدت في كل العهود وفي كل المدنيات . لقد تأصلت في نفوس جميع الناس ، عند أكثرهم علماً وأكثرهم جهلاً » .

إنها تناسب وتساو ، وإن اختلفت في اشكالها . إنها داخلة في طبيعة البشر الاجتماعية والفردية على السواء ؛ حتى يمكن القول انهـا مظهر من مظاهر الفهم البشري ، بحيث لا يستطيع الانسان ان يتصور الأشياء خارجاً عن نطاق العدالة. وما الحرية المادية والأدبية التي يجب ان تضمنها الحقوق وتحترمها القوانين، وتكفلها

لكل فرد ، في مختلف نواحي الحياة ، وما المساواة بين بني الانسان ، أمام الفرص والمناسبات ، وما حق الحياة وحق التملك فوق هذه اليابسة لكل شيء ، ما كل ذلك إلا تطبيقات وآثار لمفهوم العدل والانصاف .

وأما الخير العام فهو وإن يك صعب التعريف والتحديد ، كالعدالة ، فانه يتجلى في كل ما يوجبه علم الاجتماع من مسلمات لازدهار المجتمع وسلامته ، وتقدمه وتضامنه .

والى جانب هذا المفهوم المثالي للحقوق الطبيعية ، قامت مذاهب واقعية نادى بها عدد غير قليل من الفلاسفة والفقهاء الواقعيين ، فانتقدوا المفاهيم الفلسفية المدرسة التقليدية انتقاداً لاذعاً قوياً ، مستمدين نقدهم من الطبيعة نفسها. وتلخص انتقاداتهم فيما يأتي :

اما ان العقل ، المهيمن الأكبر والموجه الأصلي للحقوق ، يتفق وما يتطلبه الانسان بغريزته ، كما يقول اصحاب النظرية التقليدية فمحل نظر وموضع شك . إذ كيف يمكن الجزم ان ما يفعله الانسان بالغريزة هو ما يوافق العقل ؟ وإذا كان ما تريده الطبيعة هو ما تدفعنا بالغريزة الى عمله ، كما هي قوانينها في الجماد والحيوان على حد قول القدماء ، فان مبادىء الحقوق الطبيعية ليست ولا يجب ان تكون تلك التي وضعها اصحاب النظرية التقليدية من مساواة وحرية وعدالة .

ويتبارى المناهضون لهذه المدرسة في استعراض واستخلاص الوقائع الطبيعية التي تؤكد ان الطبيعة ، والطبيعة الانسانية منها ، لا تقوم على العقل والمنطق والعدالة ، وما اشتق منها من حرية ومساواة ، وتناسب واحسان ، إلخ ... بل ليس فيها إلا تفوق القوة وتسلطها في جميع مرافق الحياة . ويؤكده تارة ، ان الأمر الطبيعي هو استعمال القوة ، وربما التعسف في استعمالها لا العدالة فيها ، والطبيعة ملأى بالأمثلة الناطقة الشاهدة على ذلك. فهذه الحيوانات في البراري والجبال ينقض قويها على ضعيفها فريسة حلالاً . وهذه الأشجار الكبيرة ترسل اغصانها في الفضاء ، وتدفع بجذورها بعيداً في التراب ، فتقضي على كل نبات آخر يحاول الحياة ، وتنازعه

البقاء . وهذه العواصف الهوجاء، في البحار والأرض والسماء تهلك الحرث والنسل والضرع، من غير رحمة ولا رثاء.

إنها الطبيعة تسود فيها القوة والغلبة . والانسان فيها كما قال هوبس ليس إلا ذئباً على أخيه الانسان . انه بطبيعته الانسانية، كما قال برتران دوجو فينل محب للسلطة، وحب السلطة في نفسه رغبة جامحة لا حد لها .

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعلة لا يظلم

ثم هذه العدالة أين هي من الطبيعة ذاتها؟ اذا كانت العدالة تتجلى بالمساواة والحرية وما الى ذلك من مثل، فان الطبيعة كلها تباين وقيود، وظلم وتفاوت . ألا تراها تجود بالمياه الغزيرة تمطرها، والينابيع العذبة تفجرها، فوق اراض ترفل بالخير والبركات بالقسط والمعيار، ثم هي تضن ابداً ولو بقليل على اخرى تنتظر منها قطرات وهي تموت جوعاً وظماً، أو هي ترسلها خضماً تغرق الناس والأرضين؟ ألا تراها وليس بين المخلوقات فيها أثر المساواة؟ وان هذه المساواة أبعد ما تكون من الطبيعة، حتى قالوا ان المساواة ثورة على الطبيعة التي لا تقدم لنا إلا أشخاصاً وأشياء غير متساوية؟

والحرية؟ اين هي من الطبيعة المفعمة بالقيود نتيجة القوة والتسلط؟ وليست الحرية فيها سوى اسطورة او سحابة سرعان ماتنقشع عن الحقيقة الثابتة في الغل الدائم .

وهكذا كان صراع بين الحقوق الطبيعية المثاليه، والطبيعية الواقعية، بدت آثاره في الحياة الحقوقية من عامة وخاصة . بل لعل قيام هـذا الخلاف في الرأي حـول مفهوم الحقوق الطبيعية وتكون المذاهب، كان في كثير من الاحيان للنظر في هذه الآثار ومن اجلهـا، اي لغاية اخرى كتبرير اوضاع سياسية او سلطات عامـة استبدادية، او للتنديد بها، وتقويم اعوجاجها، واصلاح فاسدها .

ونبحث تباعاً وباختصار في اثر هذه النظريات الطبيعية في الحقوق العامة اولاً وفي الحقوق الخاصة ثانياً .

لقد كانت مبادىء الحقوق الطبيعية منذ قرون مضت ، ولاسيما في عهود الملكية الاستبدادية ضرورة لامحيد عنها ، وسبيلاً لامشاحة فيه، لتخليص الناس من الفوارق الكبرى والاوضاع الاجتماعية والسياسية السيئة التي كانوا يرزحون تحتها . وكان الدور الذي لعبته الحقوق الطبيعية في ذلك عظيما خالداً .

يقول اسمان : اذا كانت الحياة في المجتمع لاتنتظم الا بوجود سلطة تهيمن عليها وتحقق المساواة فيها ، وكانت الطبيعة نفسها خلقت في نفوس الناس حب السيطرة ، والرغبة الجامحة في توسيعها ومدها على الآخرين ، افلا تصبح هذه السلطة الضرورية خطراً على الناس ممن لايشتركون بها ؟ كيف يمكن منع من بيدهم السلطة والقلم ان لايحولوها في مصلحتهم ويسيئوا استعمالها ؟

نعم ، نظريا يعتقد امكان الوصول الى ذلك بوضع قواعد ومبادىء في ممارسة السلطة . وتنظم الحقوق العامة ذلك بين الحاكم والمحكوم .

ويتابع اسمان بحثه فيتساءل . ولكن أليست السلطات نفسها هي التي تضع قواعد هذه الحقوق ؟ بل أليس هذا من ابرز وظائفها وواجباتها ؟ فهل تكتب قيودها بنفسها ؟ وهل تحد بنفسها من سلطانها ؟ ان المنطق يقضي ان يكون هناك شيء ، او سلطان معنوي فوقها ، حقوق ومبادىء ، غير الحقوق والمبادىء التي تنظمها السلطات الحاكمة ، دستورية او تشريعية اوتنفيذية ، ويتوجب على هذه احترامها . وهذه الحقوق والمبادىء هي منذ مئات السنين الحقوق الطبيعية .

وراح رجال النهضة ، في عصر النهضة وبعده ، يتوسعون في تطبيق هـذه المبادىء والتخريج عليها، ليحدوا من غلواء واستبداد السلطات الحاكمة، والطبقات الاقطاعية المتزعمة . فذهب جون لوك في انكلترا ، وتبعه في ذلك جان جاك روسو في فرانسة الى اقامة نظرية العقد الاجتماعي الشهيرة على مبادىء الحقوق الطبيعية بحيث لايتنازل فيها الانسان عن جزء من حرياته وحقوقه . ويفوضها الى الحاكم لقاء قيام هذا بالمحافظة ومساعدته واسعاده . الا بالقدر اللازم لممارسة الحاكم سلطته في السلم وحماية الناس . وتبقى للانسان حقوقه الأصلية التي لايمكن

التنازل عنها . وهي التي يسمونها اليوم الحقوق الفردية او الحريات العامة . وفي كل الأحوال فان هذا العقد بين الشعب المحكوم والرجل الحاكم، لايسمح لهذا الاخير ان يتعدى الحدود التي رسمها عقد الحياة في المجتمع بل يكون ملزماً هو نفسه بتطبيق مبادىء الطبيعة وعدم الخروج عليها .

كذلك كانت آثار الحقوق الطبيعية تستهدف مباشرة الحكم والسلطة الحاكمة فتقيدها في مصلحة الشعب. وكانت من نتيجتها وبفضلها ان قامت الأنظمة البرلمانية والديموقراطية ، حتى اعتقد الكثيرون انها ابرز عوامل الثورة الفرنسية التي قلبت الحياة العامة في اوروبة رأساً على عقب ، وخلقت فيها المدنية الحاضرة .

ومما لا شك فيه ابداً ان هذه المبادىء هي التي أوحت في مختلف البلاد بالبيانات الكبرى لحقوق الانسان، واقامت في العالم حياة يشعر فيها الرجل بكرامته ويعيش عيش الانسان .

يقول الامريكيون في تصريحهم الشهير : « من الأمور البديهة الحقائق التالية : ان جميع الناس خلقوا متساويين ، وقد منحهم الخالق حقوقاً لا يمكن التنازل عنها ومن بين هذه الحقوق ، حق الحياة وحق الحرية وحق السعادة » .

ويقول الفرنسيون في بيان الثورة الخالد : « ان هدف كل جمعية سياسية المحافظة على الحقوق الطبيعية للانسان ، وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والامن ومقاومة العدوان . والحرية تكون بامكان اجراء كل شيء لايضر بالاخرين ، وبناء على ذلك فان ممارسة الحقوق الطبيعية لكل انسان لايحدها الا الحدود التي تضمن للاخرين التمتع بحقوقهم وممارستها . . »

ويعتبر حق مقاومة العدوان ، كمقاومة الاستبداد تطبيقاً لمبادىء الحقوق الطبيعية ، ورفض الطاعة ومقاومة السلطة ، يعتبر هذا الحق من اخطر الحقوق الطبيعية واكثرها مغالاة ، انه يؤكد اولوية وغلبة القانون الطبيعي على القانون الوضعي ، مادام يعتبر من الحقوق الطبيعية امتناع الناس عن تنفيذ اوامر السلطة واحكامها الوضعية .

ويتساءل اسمان في هذه الحال أفلا يكون مثل هذا عنصر الفوضى والاضطراب ؟ وما دامت الحقوق الطبيعية غير موضوعة من السلطات كالحقوق الوضعية ، ومحددة مكتوبة ، فيكفي ان يكون المتمردون او المقاومون غير قلائل ليستطيعوا الادعاء ان مقاومتهم مشروعة حقوقياً ! أما لوك فيذهب ابعد من ذلك حين يعطي الشعب حق الثورة على الطغيان ويعتبره من صميم الحقوق الطبيعية الواجبة !

وحتى اليوم ماتزال بعض الدساتير الحديثة ، في البلاد المتمدنة وعلى رأسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان تشير الى هذه الحقوق صراحة وتنادي بها ، حتى صرح « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » الصادر في ١٠ كانون الاول ١٩٤٨ في استهلاله : « ان سيادة القانون لا بد منها لصيانة حقوق الانسان ، حتى لا يلجأ المرء مضطراً في آخر امره بالظلم والطغيان ، الى دفعهما عنه بالثورة .. » ... و « ان شعوب الأمم المتحدة تجاهر بالإيمان بحقوق الانسان الأساسية ، وبكرامته وقدره .. إلخ » ...

وهكذا نص القانون الأساسي لحكومة اتحاد ألمانيا الصادر عام ١٩٤٩ : « ان الشعب الألماني يعترف بوجود حقوق الانسان لا تقبل التنازل والإسقاط ، ولا يجوز الاعتداء عليها انها أساس الجمعية البشرية والسلام والعدالة في العالم » .

وقد عدد « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » في مواده الثلاثين عدداً كبيراً من الحقوق الطبيعية ومبادئها مما يعتبر اليوم أساساً لهذه الحقوق .

وفي كل المنازعات والسياسية خاصة ، يحاول كل فريق ان يزعم ان الحقوق الطبيعية في جانبه . وتختلف الآثار رأساً على عقب بحسب اختلاف المفاهيم الطبيعية ، فهذا هو « توماس هوبس » في القرن السابع عشر ، وقد تصور حالة للطبيعة تخالف ما تصوره القدماء المثاليون في العصر الذهبي . وبحسب تصوره هذا فان الأمير أو الحاكم يستطيع دوماً التعسف في استعمال سلطاته كيف شاء دون ان يخرج في ذلك على حالة الطبيعة ، لأن حالة الطبيعة تجعل الانسان « كالذئب في البراري » ؛ وبما أن كل واحد من هؤلاء الناس في وسط قطيع من ذئاب ، يخشى بأسهم وبطشهم

فقد تخلى ورضي مختاراً ان يتنازل عن استقلاله — الذي يفرض أنه له في حالة الطبيعة — لمصلحة الحاكم أو الزعيم ، وطبيعي ان يستطيع هذا التصرف بمقدراته كيف شاء لقاء حمايته من هجمات الآخرين ودون ان يكون مقيداً بأي قيد .

وذهب « مكيافلي » مذهباً أبعد حين جعل القوة والحيلة من أصل الطبيعة وقال : « ان في الطبيعة حيوانات يجب على الأمير ان يلبس لبوسها ، هي الثعلب والأسد ، فالأول لا يحسن الدفاع عن نفسه بالقوة أمام الذئب ، والثاني يقع بسهولة في الفخ المنصوب . والأمير يجب ان يتعلم من الاول كيف يكون حاذقاً لبقاً ، ومن الثاني كيف يكون قوياً باطشاً . وما أولئك الذين يحتقرون دور الثعلب إلا جاهلون حمقاء .

ولعل اهم الميادين التي تلعب فيها الحقوق الطبيعية دورها الرئيسي وتبقى مع العالم ما بقي، هي الميادين الدولية. في الحقيقة ان الحقوق الدولية ، والحياة بين الدول خلو من كل مؤيد اعلى تفرضه الحقوق الداخلية على الافراد وضمن حدود الدولة ، بحيث كانت هذه الحقوق ومازالت — رغم التمنيات والمحاولات الجديدة — مجرد قواعد ومبادئ مثالية ، مجرد أماني وآمال لا تشكل قانوناً دولياً عاماً يلزم الدولة باحترامها جبراً عليها ، مادامت تتمتع بالسيادة الكاملة او السلطان المطلق فوق أرضها وبذلك كانت أكثر المبادئ والقواعد المقررة في الحقوق الوضعية الداخلية ذات المؤيد الداخلي ، بمثابة قواعد ومبادئ طبيعية في القانون الدولي ، ولذلك كانت الحقوق الدولية مسرحاً فسيحاً لتطبيق الحقوق الطبيعية والمناداة بها . وبالفعل تعتبر الحقوق الطبيعية مصدراً رسمياً وأصلياً في حل المشاكل الدولية ، ليس في هيئة الامم وانظمتها ، وفي الاجتماعات الدولية وآثارها فحسب بل كذلك وخصوصاً من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي التي نص ميثاقها على الحكم بموجب هذه المبادئ وقضت في كثير من أحكامها بالاستناد اليها . وقد جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ يحمل في طياته بشكل واضح صريح أثر هذه الحقوق واهميتها .

هذا في الحقوق العامة والسياسية بوجه عام . ولم تكن الحقوق الخاصة من مدنية او تجارية وما يتصل بهما ، اقل تأثراً وتقبلاً للحقوق الطبيعية وتطبيقاً لها .

فمنذ ان بدأت هذه الحقوق الطبيعية تعم العالم وتنتشر في ربوعه ، اخذت تدخل في نفوس الناس وفي تفكيرهم وحياتهم في مختلف الاوضاع والاحوال . ولعل اثرها في الحياة الخاصة كان كذلك كبيراً عميقاً . والواقع ان الحقوق الطبيعية في بلاد الغرب قامت الى حد بعيد مقام المبادئ الدينية التي انفصلت عنها ، فامتزجت مع الاخلاق وحياة الجماعة ، حتى اضحت هي والمبادئ الاخلاقية صنوين متلازمين . وكان من جراء ذلك ان دخلت صميم الحياة الفردية والاجتماعية ، في سلوك الناس ومعاشهم ، واخذهم وعطائهم ، وحتى اصبحت ما نسميه اليوم بقواعد السلوك ، وحتى غدت لفظة «الطبيعية» ومشتقاتها من الالفاظ التي تدل على الحقائق الثابتة والمنطق السليم او على قواعد العدالة والمبادئ الاخلاقية .

ويبدو هذا التأثير ظاهراً في نصوص القوانين المدنية التي صدرت في اوائل القرن التاسع عشر كالقانون المدني النمسوي ، والمشروع الاول للقانون المدني الفرنسي ، حيث نصت صراحة على وجود حقوق طبيعية عمومية ثابتة ، مصدر القوانين والقواعد الوضعية ، اشبه كثيراً بما جاء في اقوال المدرسة الطبيعية او نصوص بعض الدساتير اليوم .

وعدد الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ، اهم المبادئ والاسس التي يقوم عليها صرح الحقوق المدنية الخاصة للافراد حتى بلغ حد التفصيل ؛ وربما اعتبر اكبر ظفر للحقوق الطبيعية بعد ان قرر رسمياً وعالمياً بشكل منظم ومكتوب . وهو في ذاته ليس سوى ثمرة من ثمرات التأييد والتطبيق الحر لهذه الحقوق الطبيعية .

والحقيقة ان الحقوق الطبيعية تسيطر على جميع المشتغلين بالحقوق والمتصلين بها . انها تسيطر على الشارع في سن القوانين ، وعلى القاضي في تطبيقها ، وعلى الفقيه في تفسيرها والتعليق عليها . لأن كل واحد من هؤلاء ، وهم في الاصل ، او انهم

يعتقدون على الاقل ، انهم من الاخيار ، يستوحي من المثل العليا الاخلاقية إن في تشريعه،وان في قضائه،وان في فتاواه .

وهكذا نرى ان اثر الحقوق الطبيعية،في مفهومها الاخلاقي الواسع . قد اوحت لرجال القانون منذ القديم بكثير من التطبيقات .

فأثرت في « البرتور » (القاضي الروماني) وحملته على ادخال عناصر الغلط او الاكراه والخ ... بالعقود،بين اسباب البطلان،وامكان القضاء بهذا البطلان بعد ان كانت تعتبر العقود ملزمة نافذة بأي شكل تم به .

كذلك وعلى نطاق اوسع ، رغم نصوص القانون الفسيح،اخذ القضاءالفرنسي يستوحي احكاماً كثيرة ، وقواعد جديدة، لا نص عليها في القانون المدني الفرنسي. فأقر مثلاً في اواخر القرن التاسع عشر مبدأ من صميم منطق الطبيعة والاشياء ، هو مبدأ الاثراء بلا سبب . وقضى بالزام من يكتسب ثروة او منفعة على حساب الغير ان يعوض من خسر في سبيله تعويضاً يتناسب مع الخسارة والاثراء . وانتشر هذا المبدأ في العالم حتى غدت عبارة « من اين لك هذا » تدور على كل لسان ، وتسمع في كل مكان .

وثمة مبادئ اخرى ، لا تقل اهمية عن السابقة ، كمبدأ التعسف في استعمال الحق ، ونظرية الحقوق المكتسبة ، وما الى ذلك ، مما يشعر به المرء بعاطفة العدل الكامنة فيه قد اخذت تحتل مكانها في عالم الحقوق سواء في النصوص القانونية او في التطبيقات القضائية على معيار واسع .

بل ان التزامات بكاملها ، مشتقة من الحقوق الطبيعية ، ومن عواطف العدالة والانسانية قد قبلت واعترف بها ، وسميت بالالتزامات الطبيعية . كحق الاقارب والحواشي .. بنفقة لم ينص عليها القانون ، او حق دائن في دين سقط بالتقادم الخ .. واذا كان القانون لم يسهل لأصحاب هذه الحقوق إقامة الدعوى المطالبة بها ، فإن تأثير الحقوق الطبيعية التي تعتبر هذه الالتزامات حقوقاً طبيعيه لأصحابها ، قد حمل رجال القانون على اعتبار ان الوفاء بها طوعاً ، يكسب مستوفيها حقاً طبيعياً لا مجال

للرجوع فيه ، بل اجازت له ان يعتبرها سبباً للالتزام المدني (راجع المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ من القانون المدني السوري مثلاً) .

وكم كان حق الملكية — وهو من اهم الحقوق الطبيعية في حياة الفرد وطالما اقرته بيانات حقوق الانسان — كم كان محل جدل وموضع خلاف في المفاهيم الطبيعية. والملكية كانت في الماضي وما تزال حتى اليوم تدور حولها اكثر المنازعات ، والنظم ، مستوحية مبادئها من الحقوق الطبيعية .

يقول « لوك » : « لاشك ان الله اعطى الأرض للناس يتمتعون بها جميعاً ، كما يوجبه العقل والمنطق . ولا شك ان العقل يقضي بأن تستثمر الارض احسن استثمار . وهذا ما يقوم به الافراد لأنفسهم ، فيملكون الريع اولاً ثم الارض من بعد. ولكن هذه الملكية انما تقوم على عمل الانسان وجهده ، وبمقدار حاجته في الاستهلاك . فليس له ان يمتلك من الارض الا بقدر ما يستطيع حرثه وزرعه ، وبقدر ما هو بحاجة اليه في حياته واستهلاكه . ذلك لأن الانسان يستطيع ان يقول ان العمل الذي هو عملي قد انتج هذه الثمار ، فتخرج بذلك عن ملكية الآخرين . وتخرج الارض من بعدها — وبطريق الاستمرار — فتدخل في ملكيته ايضاً . وفيما عدا ذلك تبقى الملكية مشتركة بين الجميع . هذا التعليل الطبيعي للملكية ، كما يرى « لوك » سابق لكل اتفاق . انه الاساس الذي يجب ان تبنى عليه الملكية في كل البلاد . ويؤكد جان جاك روسو ان من واجب الدولة تحقيقاً للمساواة الطبيعية ، ان تعمل دون تزايد الفقر او تفاقم الغنى ، فلا يكون هناك اشخاص قادرين على شراء الآخرين ، ولا يبقى شخص مستعداً ان يبيع نفسه في سبيل الحياة . »

وقد اثرت هذه المبادئ في حق الملكية ، الذي كان اقطاعياً استبدادياً ، فقضت على الملكية كلها في بعض البلاد ، وعدلت من اوضاعها في البلاد الاخرى . وما من شك ابداً ان أمة من الأمم أوتيت نصيباً من المدنيـة ، الا وتشعر بهذا الاصل الطبيعي. وهي كلما تقدمت في تفكيرها وثقافتها ، كلما تقربت منه . واذا كانت

الطبيعة في بعض الاحيان ، قد اقامت بذاتها بين الاشخاص نوعاً من اللا مساواة المادية او غير المادية ، فعلى المجتمع ، كما يقول روسو ، ان يقيم محلها مساواة اخلاقية مشروعة .

وهكذا نرى اختلاف الفلاسفة والفقهاء في مفاهيم الحق الطبيعي بين فردية واجتماعية ، والصراع الذي اشرنا اليه بين الاتجاهات المختلفة ، يبدو اثره جلياً في احكام الحقوق المدنية ولا سيما في حق الملكية .

اما في حياة الأسرة فإن مبادئ الحقوق الطبيعية كذلك قد فعلت فعلها ، في تهذيبها واقامتها على اساس من العدل والحرية والانسانية . وقد ذهب الفقهاء احياناً بعيداً في تطبيق مبادئ الحقوق الطبيعية محل الأسرة ، وقياس وقائعها واحكامها على تلك المبادئ . فتساءلوا مثلاً أليس الزواج من مقتضيات الحياة والحقوق الطبيعية؟ او ليست العزوبة مخالفة لها ؟ فعلى الشارع أن يشجعه ويقاومها . ثم أليست هذه الرابطة الزوجية طبيعية في الانسان ، لا قدسية في السماء فتقبل الفصم والانفصال، بحيث لايجوز منع الطلاق على الاطلاق ؟.. وهكذا

وفرع الفقهاء على هذه المبادئ فروعاً كثيرة حتى لم يتركوا بحثاً من ابحاث الحقوق الخاصة الا قاسوه عليها ، وقابلوه بها وحكموا عليه بحسب ذلك.

فماذا يجب ان نستبقي اليوم من كل هذا ؟

كثير من الفقهاء المعاصرين ، ينكرون اليوم هذه الحقوق المثالية ، لا على انها غير صحيحة بل على انها خيالية كثيراً ، او هي في كل الاحوال عديمة النفع والاثر في الوقت الحاضر .

واني اعتقد ان مبادئ الحقوق الطبيعية ، كحقوق مثالية اخلاقية منطقية ، كانت ضرورة لا تعدلها ضرورة في عصر استبدت فيه الاقطاعية بالعالم ، وهيمنت على مرافقه وحياته ، ونتج عنها فوارق طبقية اجتماعية تجرح نفوس الناس وتؤذي عيونهم . ولعلها لم تعد ، في بلاد المدنيات ، ذات شأن في العصر الحاضر ، بعد أن بلغ العالم المتمدن ما أزال تلك الآثار القديمة ؛ وبعد ان اصبحت مبادئ

الحقوق الطبيعية ، وما يتصل بها جارية في دم انسان ذلك العالم ، ترافقه من مهده الى لحده ، فلا يفكر أحد بعكسهـا ولا يشعر بالحاجة للتكلم عنها أو التمسك بها ما دام يأتيها هو عفواً ويتمتع بها تماماً وكالا من غير معارض أو حائل أو اختلاف .

أما في البلاد التي ما تزال دون هذه المرحلة من المدنية كبلاد الشرق ، فان الحقوق الطبيعية تبقى أبداً اشد ضرورة لها في نهضتها وحياتها من كل شيء آخر ، وهي بعد ، وفي كل الاحوال موجودة في النفوس قائمة في الوجدان .

بل اني لأعتقد « ان الحقوق الطبيعية — كما قال بلانيول — وان تك قـد ضيقت في موضوعها ، فانها تبقى فوق كل شيء في وضعها ؛ لانها القاعدة المثلى للتشريع ، حتى اذا ابتعد المشرع عنها فانه يأتي بقانون ظالم سيء . » ونحن اليوم تشريعياً ملزمون باللجوء اليها والعمل بها بعد ان جاء قانوننا المدني في مادته الأولى معتبراً اياها مصدراً رسمياً واخيراً لحقوقنا الوضعية ، مؤكداً بذلك ضرورتها . وانا لنأمل ان يستفيد القضاء من ذلك ويفيد . وان يتوسع في تطبيقها ويحسن .

❀❀❀

خطاب رئيس الجامعة السورية

في حفلة توزيع الشهادات

لعام ١٩٥١ — ١٩٥٢

سيدي صاحب الدولة ، سيداتي ، سادتي ، أولادي الأعزاء .

إنها لساعة دقيقة هذه الأمسية التي أتشرف فيها كمسؤول عن هذه الجامعة بأن أبسط بحضور رجالات الوجاهة والفضل والعلم والنبل . في هـذا البلد الأمين ، أعمال هذه المؤسسة العلمية ، وأشرح النتائج التي منّ الله بها علينا ، خلال هذا العام الدراسي ، ومثلي في ذلك . كزارع دار كه حصاده ، ومؤمن حل حسابه ، غير أن حسنَ الظن عند الرؤساء ، وسلامة النية عند الموظفين الأوفياء ، ضامنان استمرارَ الثقة ، ودوامَ النشاط ، وانطلاقَ العزائم ، نحو الأهداف والغايات المثلى .

وإني لأرى من واجبي ، في هذه الليلة المباركة ، الإشادةَ بالمجاملة الكريمة ، التي خصنا بها الحاضرون الكرام ، بتشريفهم هذه الحفلة ، وبالمجيء لهذا الصرح الجامعي ، وفي مقدمتهم صاحبُ الدولة ، رئيسُنا وزعيمُنا المحبوب ، وباعثُ النهضة السورية الحديثة ، حضرةُ العقيد رئيس الاركان العامة ، اللذان مازالا ينتهجان سيرةَ العظماء ، ويشجعان دورَ العلم والعلماء ، ويعطفان على شؤونها ، لأن العلم نبتةٌ عزيزة ، لا تزدهر وتؤتي ثمراتها إلا بحماية العظماء من أولي الأمر ، الذين

جمعوا بين العلم والعمل ، والسيف والقلم . ولقد استشف دولة الزعيم حفظه الله ثاقب بصره ، ونافذ بصيرته ، أن عهد الانشاء والبناء ، لهذه الامة الطيبة ، يتطلب من قادتها ، حماية وعناية ، بكل ما يؤدي إلى تنشيط عناصرها الحية ، وتقوية دعائم تلك النهضة ، التي ما زلنا نحن السوريين ، منذ أوائل القرن العشرين ، في جهاد وكفاح في سبيل بعثها ، لإيقاظ العروبة ، وتنظيم كيانها ، ونشر السعادة ، والعدالة الاجتماعية ، بين جميع أفرادها ، ولقد أدرك الاقدمون ، أن المدينة الفاضلة التي ننشدها لن تكون ، إلا بانماء القيم الأدبية ، وإزكاء العناصر المادية ، لأن الحياة ليست إلا انسجاماً وتوازناً بين هذين الجوهرين الحيويين ، وان تبلغ أمة شأو الكمال ، إلا اذا راعت هذه النواميس والأمثال . ولهذا فقد أقامت الشعوب المتمدينة منذ القديم ، حلقات ومدارس ، وعقدت مجامع ومجالس خصتها برجال العلم والحكمة وأقطاب الدرس والفلسفة ، حتى تتدارك الأمة في وثباتها ، ما تحتاج إليه من قادة وعلماء وخطباء وحكماء ، وانه ليتيح هذا النشاط لبعض الأمم ، فرصة المساهمة في خلق الحضارة البشرية ، وتسطير الصفحات المنيرة في تاريخ الابداع والمدنية وقد قامت في مصر وبابل وفارس ، جامعات حافلة ، بطلاب العلم ، ومنها الطب والفلك والزراعة ، وامتاز التعليم الفارسي ، بالتربية البدنية على أصول الفتوة والفروسية ، ثم قامت في اليونان ولاسيما في أثينا ، جامعة كانت قبلة الطلاب في بحر الروم ، كما كان في مصر المتحف الاسكندري ، وهو خير مثال للجامعة الرومانية في أرقى أطوارها ، ولما خيم الظلام على أوربا ، سطعت في الشرق معاهد للتعليم كالجامعات ، أشهرها مدرسة جند يسابور الفارسية ، ومدرسة الرها السريانية ، ودور الندوة التي كان يتلاقى فيها حكماء العرب وشعراؤهم وعلماء الأدب منهم ، ليتعلموا ويعلموا ، وتتبعها الاسواق الدورية ، التي كانت تعرض فيها بضاعة التاجر وبضاعة الشاعر ، وكل بضاعة تروج عند قصاد تلك الاسواق . ولما بزغ فجر الإسلام ، مضت عدة قرون قبل ظهور الجامعات ، لأن المسجد الجامع كان يغني

عن المدرسة الجامعة . وفيه يجلس العلماءُ بين مواقيت الصلاة للمحاضرة ، في النحو واللغة أو الفقه أو الحديث أو علم الكلام . حتى إذا مضى القرنُ العاشرُ الميلاد ، وتعددت العلوم ، واتسعت رقعة الدولة العربية ، قامت المدارسُ ومنها الأزهرُ في القاهرة ، والنظامية ُ في بغداد وغيرُها في قرطبة وغرناطة ، واشبيلية ومالقه ودمشقَ وبيت المقدس وازدهرت أكثرُ هذه المدارس وسبقت الجامعات الاولى في القارة الاوربية . وهي جامعات بولونيا الايطالية وباريس الافرنسية ، وأكسفورد الانكليزية . وأقدمها نشأ في القرن الثاني عشر ، ومن قبلها في القرن العاشر ، تأسست مدرسةُ سالرنو في صقلية لتدريس الطب العربي خاصة ، وظلت مفتوحةً حتى قضت عليها حروب نابليون ، وقد قال احدُ الفلاسفة في هذه المناسبة عن مهمة الجامعات، إنها خلق المعارف والاعدادُ لخلقها ، لا مجردَ التحصيل والاحاطة بالمعلومات ، وقال إنه لا يرى نفعاً في التعويل على الاقتباس والتقليد وحدَها للأنظمة الجامعية ، لأن النظامَ عظيمٌ بالأمة التي تضمه ، وليست الأمةُ عظيمةً بنظامها ، والتفاعل مستمر بين الجامعات ، والبيئات التي تعيش فيها ، ويوم يُقال هذا بلد عظيم ، يُقال هذه جامعة عظيمة ، وقد ساهمت الجامعات في أوربا ، في عهدي البعث والإصلاح، في توجيه الحركات الدينية والسياسية . حتى حل القرن التاسعُ عشر ، فنادت الجامعات بالمثل العليا للقوميات الحديثة كالايطالية والالمانية ، واليونانية وغيرها ، وأصبح العلماء يعتبرون الجامعة ، المثالَ الحيَّ للأمة والآيةَ الصادقة على رقيها ونضجها الثقافي والاجتماعي . ولقد أثرت هذه الأفكارُ ، في رجالات العرب ، عندما طالبوا العثمانيين باصلاح حال بلادهم ، وألحوا بتخصيص العرب بجامعة تعلم بلغة آبائهم وأجدادهم ، فأسست مدرسةُ الطب في دمشق في بدء القرن العشرين ، ثم مدرسةُ الحقوق في بيروت في عام ١٩١٣ ، وقد بقيت هاتان المدرستان مفتوحتين إلى أن شبت نيرانُ الحرب العالمية الأولى ، فأُغلقتا ، حتى اذا وضعت الحرب أوزارها ، عادتا وفتحتا أبوابها بدمشقَ في عهد المرحوم

الملك فيصل الأول . فكونتا نواة الجامعة السورية ، التي تم وضعها في كيانهـا الحاضر ، بمرسوم صادر عن حكومة اتحاد الدول السورية بتاريخ ١٥ حزيران عام ١٩٢٣ ، وبهذا تكون الجامعة السوريه ، قد بلغت اليوم الثلاثين من عمرها ، فهي شابة بالنسبة للجامعات المعروفة ، التي قاربت بنشأتها الثمانمائة سنة والتي تجب لها مواكبتها ومنافستها في ميداني العلم والتعليم .

وقد وفق الله الجامعة السورية ، بفضل عطف الأمـة ورجالاتها المخلصين لها ، رغم حداثة عهدها ، وكل ما أحاط بهذه البلاد من ظروف قاسية، وما نزل بها من كوارث ضارية ، لأن تبقى آمنة مطمئنة ، ممدّة البلاد السورية بأربعـة آلاف طالب وطالبة خرجوا منها حتى الآن ، مجهزين بشتى وسائل العلم والعرفان ، يدفعهم عزمهم ونشاطهم في معترك الحياة إلى مختلف الأقطار العربية، وهم يحملون في قلوبهم ، الايمانَ بالعروبة ، والإخلاصَ للعلم والوطن ، والجهادَ في سبيل تحقيق وحدته الثقافية والاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية . وإنه لحري بنا أن نتساءل هل حققت الجامعة السورية رسالتها أم لا ؟ وحقاً إنه لما كان مُقـام الجامعة في قمة النظام التعليمي والثقافي ، وإلى رحابهـا يفد الراغبون في العلوم العالية ، ومن بين جدرانها يتخرج صفوة رجالات الأمة، الذين يساهمون بجهودهم في التطور البشري من مختلف نواحيه ، المادية والخُلُقية ، والعقلية والاجتماعية ، فمن الطبيعي بعد كل هذا ، أن يتلفت القوم في هذا البلد نحو الجامعة ، ليسألوا عن مدى ما حققته من نجاح . بعد أن مضى نحوُ ثلث قرنٍ على قيامها . وقد يكون من التعسف أن نتوقع الكثير منها في مثل هذا الزمن القصير ، لأن الحياه الجامعية ، مجموعة من التقاليد والأعمار ، وتأثيرَ الجامعات لا يبدو واضحاً ، إلا بعد مرور أجيال وأعصار ، وذلك لأن هذا التأثيرَ أشبه بالبذور ، لا بد أن تنبت في الارض ، ثم تنمو تدريجاً ، حتى تُصبح شجرةً ذاتَ قطوف يانعة . واذا قارنا بين الزمن الذي مر على جامعتنا ، وبين نتاجها العلمي والثقافي ، لوجدنا أنها وإن قدمت كثيراً من الخدمات للعالم العربي ، لم تصلْ بعدُ إلى الهدف الأسـاسي من إنشاء

الجامعات ، وهو البحثُ عن الحقيقة ، والكشفُ عنها للاستفادة منها فيما يعود على الوطن والأمة والإنسانية بالخير والفلاح ، وهي لم تزل في حالة اعتماد على الغير ولم تكوّنْ لنفسها بعدُ الشخصيةَ والطابعَ الذاتي ، والمساهمةَ الحقيقية في عملية التطور الانساني . ولا يزال أمامنا أن نعمل كثيراً لاصلاحها وتكامل ازدهارها . وإليكم الأساليبَ والتدابيرَ التي يخيّل إليّ أنها ضرورية لذلك :

أولاً — انتقاء طلابها على أساس فني وإحصائي ، بحسب قواعد التوجيه المسلكي ، يُنتقون من العناصر الصالحة من الشبان والشابات ، الذين أتموا تحصيلهم الثانويّ بتفوق ، وقبولهم في الجامعة على نفقة الحكومة ، إن كانوا من الفقراء النجباء ، ولقاء أجور مناسبة إن كانوا من الأغنياء ، لأنه لا يجوز أن يتجاوز في بلادنا عددُ المنتسبين للجامعة من حملة الشهادات الثانوية ، العشرين بالمئة ، مع أن هذه النسبة لا تتجاوز العشرةَ في أغلب البلاد الراقية ، ولذلك عزمت الجامعة هذا العام على المباشرة بانشاء مصلحة للتوجيه المسلكي ، لاصطفاء الطلاب بمعرفة الأساتذة المتخصصين بهذا العلم .

ثانياً — التعاون مع البلديات والأوقاف والمحافظات على إنشاء دور للطلاب والطالبات ، لكي تتوفر الحياة الجامعية الصحيحة ، ذلك التعاونُ الذي أنتج ثماره في انشاء المدارس الابتدائية .

ثالثاً — تخصيص المبالغ الكافية لانشاء كليتين : واحدة للزراعة واخرى للتجارة ، تُفتح أبوابها للتلامذة ، في مطلع العام الدراسي المقبل . لا سيما وان كلية التجارة ، لن تكلف إلا القليل من المال . والحق يقال ، إن النهضة المشاهدةَ في البلاد السوريه ، في هاتين الناحيتين ، تتطلب وجودَ معهدين عاليين يساهمان في التوجيه والتعليم ، والانطلاق نحو التكامل والتنظيم ، وإلا كانت جهودُ الأمة معرضةً للفشل ، وخططُ الحكومة مصابةً بالخلل .

رابعاً — تحقيق التفرغ لرجال الهيئة التدريسية ، لكي ينصرفوا بكامل جُهدهم ، للبحث والتأليف ، والتدريس ، على أن تؤمن لهم راحتهم

المادية ، وكرامتهم العلميـة . وقد باشرت الجامعة بتطبيق هذه القـاعدة في كلية الهندسـة .

خامساً — تنسيق التبادل والتعاون الجامعي ، بين أسـاتذة وتلامذة هذه الجامعة ، وبين الجامعات الأخرى . على أن يقوم أساتذتنا بجولات دورية لإلقاء محاضرات علمية ، في المواضيع التي برزوا فيهـا . مع الإكثار من دعوة أساتذة زائرين ، من الأجانب المشهورين . وقد وجدنا تأييداً واستحساناً لهذه الفكرة عند كثير من الجامعات والرؤسـاء ، مما يشجعنا على دعم هذه الحركة والسعي لإنفاذها . ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكركم يا سيدي دولة الرئيس لإفساحكم المجال للجامعة السورية ، بعرض غاياتها على حضرتكم ، راجيا شمولها بتأييدكم السامي ، لا زلتم أنتم وصنوكم العقيد الجيد مع أعضاء حكومتكم الرشيدة غوثاً وعوناً للعلم وطلابه . وختاماً يجدر بنا الآن الاستنجاد بالأرقام ، لبيان ما وصلت إليه حال الجـامعة السورية ، هذا العام . فيسرني أن أعلن أن عدد طلابها وطالباتها قد بلغ نحواً من (٢٣٠٠) تلميذاً . موزعين بين الكليات على الوجه الآتي :

خمسمائة وستون طالباً وطالبة في كلية الطب . وستمائة وخمسون في كلية الحقوق ، وثمانية وثمانون في كلية الهندسة ، ومائتان وسبعون في كلية العلوم . وأربعمائة في كلية الآداب ، ومائتان وستة وتسعون في المعهد العـالي للمعلمين . وقد جاوزت مؤلفات الأساتذة ونتاجهم العلمي خلال العامين الأخيرين (٧٥) مجلداً طبعت كلها في مطبعة الجامعة . وتخرج من الطلاب الناجحين في الدورة الامتحانية الأولى وحاز الإجازات النهائية خمسة وثلاثون طبيبـاً ، وخمسة عشر صيدلياً من كلية الطب ، وسبعة مهندسين من كلية الهندسة ، وثمانية وثلاثون مجازاً من كلية الآداب ، وخمسة عشر مجازاً من كلية العلوم ، ومائة وتسعة مدرسين من المعهد العالي للمعلمين ، وستة عشر مجازاً من فرع الاختصاص من كلية الحقوق . (وهو انتاج رمزي سببه أن طلاب السنة الثالثة التي كانت الأخيرة سيكملون نظام الأربع سنوات) ؟

Le sujet lui tenait à cœur, car elle y revient au moins une autre fois. Après avoir déclaré: «Tu es rempli de colère contre moi. Iatarum m'a calomniée auprès de toi et tu as prêté attention à ses paroles » Niqbatum poursuit: « Mes moutons sont au complet au pays de Qatanum. Maintenant si cela te convient, confie-moi les moutons qui sont à confier (ARM II,66).

Zimrilim mène tout de front: négociation avec Hammurabi, campagnes militaires, cession de moutons, remise en état des canaux. Un jour il apprend que la peste a fait son apparition dans un coin du royaume, qu'un mouton prodige à multiples têtes est né, qu'une femme a eu un songe mystérieux, qu'on a observé une éclipse de lune, que des sauterelles qui survolaient Terqa ne se sont pas posées. A Mari, les colis les plus variés arrivent. Aujourd'hui c'est un panier de truffes; demain ce sera la tête d'Ishme-Adad qu'expédie Shadunlababa, fidèle vassal; après-demain un lion capturé vivant dont on sait Zimrilim particulièrement amateur. Le bureau des entrées du palais de Mari devait être parfois le siège de sérieuses émotions et ne connaissait jamais la monotonie.

Les scribes non plus qui avaient à lire au roi autant de demandes pressantes et variées: Iaqqim-Adad demande qu'on lui expédie un maçon à l'intelligence brillante; Itûr-Asdu a besoin d'un maçon et d'un médecin, l'un et l'autre pour une réparation, celui-là à une muraille, celui-ci à un homme blessé; Iskur-shaga, d'un serpent pour un fakir.

Il est difficile Mesdames, Messieurs, de reprocher aux Archives de Mari leur monotonie ou leur sécheresse. C'est un livre vivant dont les feuillets frémissent comme s'ils venaient de sortir des presses. Ces feuillets ont quelque quatre mille ans. Je n'ai pu vous en offrir que quelques uns.

mal. On juge avec quelle irritation il devait dicter ce billet: « A Babdilim dis ceci: Ainsi parle Hammurabi. Des troupes lourdes à Zimrilim, j'ai envoyées. Comme tu le sais, la route que les hommes ont à parcourir est longue. Des nouvelles des troupes que j'ai envoyées à Zimrilim, des renseignements relatifs à la ville de Razama, des renseignements relatifs aux troupes de l'ennemi qui assiègent Razama, envois-moi. Que les renseignements me parviennent régulièrement (RA, 1948, p. 37).

Zimrilim doit être à la guerre et absent du palais. Sa femme Shibtu, qui est la fille du roi d'Alep, s'inquiète. Voici la lettre délicieuse qu'elle expédie à son royal époux: « A mon seigneur dis ceci. Ainsi parle Shibtu la servante. Le Palais va bien. Puisse la bonne santé de mon seigneur m'être assurée sans cesse. Autre chose: un vêtement de première qualité, un manteau de première qualité, deux gish-shub, trois jarres à mon seigneur j'envoie» (ARM, II,116).

Shibtu s'occupe de tout. Autre billet: « Au sujet de toutes les choses que je n'ai pas transmises, que ton cœur ne s'afflige en rien. Tu sais que des ânes disponibles, il n'y a pas. S'il y avait des ânes dans ta demeure, ce que j'ai de bon et tout ce qui est dans ta demeure, depuis longtemps je te l'aurais fait porter (ARM II,117).

Zimrilim a aussi une sœur et celle-ci s'intéresse aux moutons. J'ai exprimé à mon frère le désir que voici: Que mon frère me confie des moutons. Et tu m'as répondu ceci: c'est le froid, pour le moment il n'y a pas lieu de donner des moutons. Je t'en donnerai avec l'herbe». Voilà ce que tu m'as écrit. Or ça maintenant, c'est le temps de l'herbe. On peut donner des moutons! Que mon frère me les donne!»

pour que je puisse partir et pour qu'avant le froid le chef des soldats puisse regagner son logis. De ces choses et de beaucoup d'autres je l'ai entretenu » (ARM II.24). Réponse de Hammurabi: Avant de réexpédier le contingent de Mari, il faut y voir clair sur les intentions du roi d'Eshnunna, qui ne semble pas de tout repos. Le pauvre Ibal-pi-el doit s'incliner et pour essayer de faire passer cette mauvaise nouvelle il termine sa lettre par les seules bonnes nouvelles qu'il puisse annoncer: «Les serviteurs de mon seigneur vont bien. Personne n'est malade ».

Cependant des alliances se nouent. L'ambassadeur de Mari, Iarim-Adad qui semble disposer de solides services de renseignements, envoie une dépêche confidentielle à son souverain: «Rim-Sin a écrit à Hammurabi en ces termes: Mes hommes sont rassemblés dans mon pays. Que les hommes dans ton pays soient aussi rassemblés. Si l'ennemi a l'intention de t'attaquer, mes hommes et mes bateaux te rejoindront mais si l'ennemi a l'intention de m'attaquer, que tes hommes et tes bateaux viennent me rejoindre. Voilà ce que Rim-Sin a écrit à Hammurabi. Leurs hommes n'ont pas encore fait leur jonction, c'est pourquoi je n'ai pas encore envoyé à mon seigneur un rapport complet à leur sujet (Syria, 1938, p. 118; ARM, II,72).

Autrement dit, nous avons là copie d'un traité d'alliance défensive ou, si l'on préfère, d'un pacte d'assistance mutuelle dont la rédaction concise demeure inégalée.

Hammurabi s'est éxécuté. Il a expédié des contingents et maintenant c'est à son tour d'être inquiet. Zimrilim est-il absent? Peut-être, en tout cas il ne répond pas toujours aux lettres et Hammurabi, le grand Hammurabi le prend assez

tablette est mutilée et on ne comprend pas très bien ce qui s'est ensuite passé. Hammurabi a été averti de l'incident et a déclaré sèchement: «Au sujet des vêtements de cérémonie, j'en revêts qui me plaît et je n'en revêts pas, qui ne me plaît pas. Je ne reviendrai pas là-dessus» (ARM II, 76).

La vie ne devait pas être toujours très drôle à la cour de Babylon entre Hammurabi et ambassadeurs étrangers. Il fallait cependant y être, car des négociations difficiles s'y déroulaient, interminables marchandages qui portent sur des contingents militaires que les deux rois échangent et s'efforcent sans cesse de se reprendre mutuellement. A tour de rôle, les deux rois sont demandeurs.

Aujourd'hui, c'est Hammurabi: «A mon seigneur dis ceci. Ainsi parle Ibal-pi-el ton serviteur. Hammurabi m'a parlé en ces termes. Depuis(?) une troupe importante est allée pour surprendre la marche de l'ennemi... Cette troupe est revenue après avoir échoué et l'ennemi avance sans arrêt. Trêve de rêverie. Maintenant qu'une troupe légère se mette en route et qu'elle surprenne la marche de l'ennemi voilà ce que m'a dit Hammurabi» (ARM II,22).

Au tour de Zimrilim qui veut récupérer les siens: «Conformément à la mission de mon seigneur, au sujet de laquelle mon seigneur ne cesse de m'écrire en ces termes: A Hammurabi dis des choses vraiment aimables et avant le froid... des troupes fais». Voilà ce que mon seigneur m'a écrit. Maintenant, rien que de bonnes paroles à Hammurabi j'ai dit en ces termes: «Depuis qu'un dieu a anéanti l'ennemi et que les jours de froid sont arrivés, pourquoi les serviteurs de ton frère les retiens-tu? Donne-moi un ordre de mission

Il est évident que Babylone constitue le nœud gordien. Zimrilim s'efforce de savoir ce qui s'y passe et il dispose pour cela d'excellents ambassadeurs dont nous avons les noms (Ibal-pi-el, Iarim-Adad) et les dépêches. Tout n'y était pas facile et les deux rois jouaient serré, car quoique alliés, ils se méfiaient certainement l'un de lautre. Il y avait des hauts et des bas dans leurs relations et quand ils se disaient le «frère» l'un de l'autre c'était évidemment une clause de style. Une lettre arrive à Mari: «Depuis que à Babylone je suis arrivé, je n'ai pu encore rencontrer Hammurabi et je n'ai pu lui transmettre mon message. Je n'ai donc pu encore envoyer à mon seigneur un rapport sur ce qui m'a été répondu.»(ARM II,70). Autrement dit,ne voit pas Hammurabi qui veut, même si l'on est envoyé spécial du roi de Mari. Il faut attendre d'être convoqué. Et quand on l'est, le protocole impose tout un cérémonial, ce qui vous vaut parfois quelque petits affronts.»

« A mon seigneur dis ceci: ainsi parle La'um ton serviteur. Nous sommes entrés chez Hammurabi... Dans la cour du palais, nous sommes entrés. Zimri-Adad, moi et Iarem-Adad; nous trois on nous a revêtus des vêtements de cérémonie et les Iambadéens qui sont entrés avec nous, eux tous, on en a revêtus. Comme les Iambadéens, eux tous on en a revêtus et que les serviteurs de mon seigneur, hommes à sikkum, on n'en a pas revêtus, moi à leur sujet, je me suis adressé à Sin-bel-aplin en ces termes.Pourquoi nous traites-tu à part, comme des fils de brigands? Nous, de qui sommes-nous les serviteurs? Et les hommes à sikkum, de qui sont-ils les serviteurs»? sur ce, dans leur dignité offensée, les hommes à sikkum s'en vont, dirions-nous en claquant les portes. La

seigneur. De sa capitale du Moyen-Euphrate, il fut longtemps l'arbitre de la situation. Mari, de par sa position géographique, commandant toutes les grandes routes internationales du temps, pouvait bloquer indéfiniment la puissance babylonienne. Celle-ci ne pouvait tolérer d'être ainsi stoppée vers le haut-pays. Le choc était certain. Pourtant Mari fut un moment l'allié de Babylone. Or Hammurabi était non seulement le juriste immortalisé par le Code mais une personnalité politique de première grandeur. A la lumière des Archives de Mari, il apparait avec son génie, son sang-froid, mais aussi sa brutalité et à ses heures, sa duplicité. Il n'y a qu'à ouvrir les dossiers et qu'à feuilleter les documents. Les originaux eux-mêmes, puisque la chancellerie de Mari nous les avait gardés.

Et tout d'abord quels sont les hommes en présence? Nous les connaissons d'après le rapport qu'envoie à Zimrilim Itur-Asdu, gouverneur de Nahor : «Il n'y a pas un roi qui, à lui tout seul, soit réellement puissant. Dix ou quinze rois suivront Hammurabi, le roi de Babylone; autant Rim-Sin le roi de Larsa; autant Ibal-pi-el le roi d'Eshnunna; autant Amut-pi-el le roi de Qatanum; vingt rois suivront Iarimlim, le roi de Iamhad ». Nous le savons maintenant, Iamhad était Alep. Cette lettre dont l'importance saute aux yeux est malheureusement très endommagée, mais ce qui en reste nous fournit un tableau précis de l'équilibre des forces. Replaçons celles-ci sur une carte et nous avons ce qu'en langage d'État-Major on appelle un «ordre de bataille». Il ne nous manque que deux pions-ceux de l'Assyrie et de l'Elam -et l'échiquier est complet.

je l'ai entendue lire; elle s'exprimait ainsi : Jusques à quand aurons-nous à te conduire sans cesse? Tu restes petit, tu n'es pas un homme tu n'as pas de barbe au menton. Jusques à quand ne gouverneras-tu pas la maison? Ne regardes-tu pas ton frère qui commande de vastes armées ? Gouverne donc toi-même ton palais et ta maison.«Voilà ce que Adda m'a écrit. A présent suis-je petit et incapable de gouverner ? Autrefois Adda était d'un autre avis... Maintenant, les serviteurs ont commencé une fois, deux fois, à me faire sortir du coeur de Adda...Mais lorsque j'irai chez Adda, je parlerai en ces termes: Je viens chez Adda; ma peine devant Adda, je veux exposer.»

Mais Shamshi - Adad devait être difficile à apitoyer. Ses instructions pleuvent : il faut recenser les Benjaminites, partager des bois, exécuter des otages (ARM I,8), remplacer et déplacer des fonctionnaires (ARM I,9), former un corps expéditionnaire (20.000 hommes se trouveront rassemblés) Et au milieu de ce branle-bas militaire, revoici la petite histoire : une servante d'une des dames du palais d'Assur s'est enfuie à Mari. Qu'on la ramène et si on ne la retrouve pas, qu'on arrête le cuisinier qui doit savoir à quoi s'en tenir sur l'endroit où se cache la fugitive... (ARM I,89).

Cependant, nous l'avons-dit, à la mort de Shamshi-Adad, les Marioles se soulèvent et voici Zimrilim à nouveau sur le trône de ses pères. Avec lui c'est un règne dont nous connaissons jusqu'ici 32 années, toujours grâce aux tablettes. Une période dont l'intérêt l'emporte encore sur la précédente, car c'est maintenant la lutte pour l'hégémonie et la masse des Archives s'en fait l'écho. Jusquà présent insoupçonné, totalement inconnu, Zimrilim fait vraiment figure de grand

peut-être la plus savoureuse. Shamshi-Adad est un souverain à poigne. Son fils le désespère car il ne semble nullement désireux de suivre l'exemple que lui donne son frère Ishme-Dagan, qui est un vaillant guerrier: «Tandis que ton frère ici, tue le dawidum, toi là-bas, tu restes couché au milieu des femmes. Maintenant donc quand tu iras à Qatanum avec l'armée, sois un homme : « ARM I,69). Seulement, Iasmah-Adad préfère voir son père de loin que de près et il n'a nulle envie d'aller le retrouver. Cela lui vaut une semonce: « J'ai entendu la tablette que tu m'a envoyée. Au sujet de ton voyage vers moi tu m'as écrit. Comment, tu ne viendras pas vers moi! Puisque à Shubat-Enlil je réside, vers moi tu viendras et auprès de moi, 15 jours environ tu demeureras. » (ARM II,6). Sans doute aura-t-il dû obtempérer.

D'ailleurs le père surveille son fils tout aussi bien de loin que de près, et il s'inquiète aussi de le marier. Il lui a choisi l'héritière du roi de Qatna. «La jeune fille de Ishi-Adad, je veux la prendre pour toi. La maison de Mari a du nom et la maison de Qatanum a aussi du nom». Suit le détail de la somme qui sera versée au père de la jeune fille (ARM I,77 et 46), à laquelle le futur beau-père ajoutera, dit-il, « une œuvre d'art ». Mais malgré tous ces beaux projets, Iasmah-Adad ne s'améliore pas. Son père le secoue de plus belle : « Tu restes petit, il n'y a pas de barbe à ton menton » (ARM I,61). Cette injure revient une deuxième fois (ARM I,73) Iasmah-Adad a été piqué au vif. Nous avons sa réponse (ARM I,108,113) : « La tablette que Adda m'a envoyée,

murabi, roi de Babylone écrit au roi de Mari, sa lettre commence ainsi: « A Zimrilim, ainsi parle Hammurabi ton frère», Mais lorsque Hammurabi expédie une missive au Préfet du Palais en l'absence du roi, il écrit plus sèchement «A Bahdilim) dis ceci : ansi parle Hammurabi». On le voit, il y a déjà dans la correspondance antique autant de nuances qu'entre les sentiments de très respectueux dévouement et les sentiments les meilleurs de nos lettres d'aujourd'hui.

Les lettres de Mari émanent des expéditeurs les plus divers. Des rois étrangers écrivent à la cour, mais ce sont surtout les ambassadeurs du roi qui rendent compte de ce qu'ils entendent ou de ce qu'ils voient dans les capitales voisines; les gouverneurs en résidence fixe, les fonctionnaires en mission ou en déplacement, les membres de la famille royale. J'ajoute que beaucoup de lettres sont datées. Dans ce cas l'indication chronologique est en bas et on y ajoute le plus souvent le lieu de l'expédition:

« Au mois d'Ab, le huitième jour, au soir
cette tablette, de Shubat-Enlil,
je l'ai fait porter » (ARM 1,5)

« Au mois de Tammuz, le trentième jour , au soir, au coucher du soleil,cette tablette de Shubat-Enlil je l'ai fait porter» (ARM 1,10)

Shamshi-Adad signait visiblement , dirons-nous, son courrier en fin de journée, comme les hommes d'affaires d'aujourd'hui.

Ce qu'on a appelé « la correspondance assyrienne» et qui date de la période où le roi d'Assur contrôlait Mari par personne interposée , celle de son fils Iasmah-Adad , est

liquidé. Nouvelle révolution et zimrilim, fils de Iahd-unlim, réoccupe le trône de ses pères. Il y restera plus de 30 ans et sera le contemporain du souverain de Babylone Hammurabi. Trente ans pendant lesquels la diplonatie du temps est en pleine effervescence: qui sera le plus fort, qui aura l'hégémonie ? Nous sommes au début du II^{ème} millénaire av.J.C. vers 1800 exactement. Jusqu'à la découverte de Mari on savait seulement que Hammurabi avait réussi à établir sa domination sur toute la Mésopotamie. Grâce aux Archives de Mari, nous savons maintenant comment il a pu y arriver. Lutte dramatique au cours de laquelle les coalitions se sont nouées,dénouées, pour empêcher cette «conquête du pouvoir» et qui va se trouver scellée quand, dernier opposant, le roi de Mari,Zimri-lim,sera abattu et son palais incendié. La fouille l'a révélé, les textes l'illustrent abondamment. Jamais aucune histoire ne nous est apparue plus vivante, non seulement dans les grandes phases d'une lutte politique, diplomatique, et militaire, mais avec les scènes de l'existence de tous les jours, car un roi, un homme de guerre, demeure un homme, il a une maison, une femme, des enfants, des serviturs, et tout ce monde là vit sa vie et nous la raconte avec le charme et la fraicheur d'un conte qui pourtant demeure toujours vrai.

Les lettres commencent invariablement par l'indication du destinataire que suit la mention de l'expéditeur. Mais le protocole nuance les formules.«A Iasmah-Adad, dis ceci: ainsi parle Shamshi-Adad ton père». – Le fils répondra: « A Adad dis ceci : ainsi parle Iasmah-Adad ton fils». – Quand un subordonné écrit au roi, il s'exprime ainsi :« A mon seigneur dis ceci : Ainsi parle Ibal-pi-el ton serviteur». Lorsque Ham-

pan d'histoire, l'histoire du monde ancien, au début du IIe millénaire av. J. C. sur laquelle, brusquement plusieurs projecteurs viennent d'être braqués. Là où nous n'avions que ténèbres, grisaille, ce sera une lumière totale. Mais non seulement histoire, mais aussi vie de tous les jours, dans une grande capitale, dans un palais et avec des gens que nous croyons connaître personnellement, tellement les textes les ont rapprochés de nous.

Les documents sont rédigés en accadien, c'est-à-dire dans la langue sémitique qui était parlée à cette époque en Babylonie et qui s'écrivait en caractères cunéiformes. Les tablettes étaient généralement en terre crue, séchée au soleil, après écriture quelques-unes ont été cuites avant l'expédition. Certaines ont une enveloppe. Leur dimension est variable: les plus petites ont 3 cms de côté, les plus grandes, rectangulaires, 15 cms × 10 cms; certaines sont gravées sur 20 à 30 lignes, mais d'autres dépassent 100 lignes.

Les Archives s'échelonnent dans le temps sur une durée de 60 ans environ. Elles commencent avec un roi du nom de Tahdunlim dont l'assassinat au cours d'une révolution de palais s'accompagna d'une période de troubles. Le roi d'Assyrie, Shamshi-Adad en profita pour mettre la main sur Mari et y installer comme gouverneur un de ses fils, Iasmah-Adad. Nous avons précisément la correspondance du père et du fils et vous verrez qu'elle ne manque pas de pittoresque. Le fils est un bon garçon, mais un médiocre homme d'état et son père le secoue vertement, à plusieurs reprises, sans arriver à lui donner beaucoup d'ardeur. Aussi quand Shamshi-Adad meurt, l'incapable qui n'a plus l'appui redoutable de son père, est

toutes les antiquités vers les chateaux de la Loire, a retardé le travail de déchiffrement. A la fin de la guerre celui-ci a repris. Devant l'immensité de la tâche, des équipes ont été constituées et des spécialistes éprouvés - leur nombre est limité, on s'en doute aisément - ont donc reçu la lourde mission de lire, transcrire et traduire les textes. Thureau-Dangin étant mort en 1944, j'ai demandé alors à mon collègue et ami G. Dossin, de prendre si l'on peut dire la conduite des opérations. Après des années d'effort, voici qu'en ce mois de janvier 1952 quatre volumes de traductions de textes ont été publiés remis aussitôt à votre Direction générale des Antiquités à Damas. Un 5ᵉ volume est entièrement composé par les soins de l'Imprimerie nationale à Paris et deux volumes vont suivre cette même année. Il est unique je crois, dans les Annales d'une mission archéologique d'être allé aussi vite et je puis le dire d'autant plus facilement que je n'en suis pas l'artisan immédiat, aussi bien. Au fur et à mesure que les tablettes sont traduites elles reviennent au musée de Damas où vous aurez le plaisir de les voir, sinon de les lire. Ainsi donc, grâce à nos efforts multipliés, la bibliothèque royale de Mari sera bientôt à la disposition des spécialistes, des savants, des chercheurs, en un mot de tous ceux que le passé intéresse à quelque titre que ce soit, à plus forte raison à votre disposition, puisqu'il s'agit de l'histoire ancienne de votre pays.

Mon intention est maintenant de vous apporter quelques échantillons, pour vous permettre d'apprécier l'importance de cette trouvaille et grâce aux assyriologues, de cette résurrection. Car il s'agit d'une résurrection. Tout un

réservait une surprise de choix: elle était jonchée de textes, qu'un pillage furieux avait mêlés dans un désordre inextricable et qui réapparaissaient par milliers. Cependant comment allions-nous sauver des documents aussi précieux et particulièrement fragiles? La terre dont ils étaient faits, les avait miraculeusement conservés pendant près de 4000 ans mais elle n'aurait jamais supporté un transport, car elle n'avait été autrefois que séchée au soleil. Nous prîmes immédiatement la décision de recuire sur place la totalité des tablettes (plusieurs milliers) dans des fours improvisés, puis d'emballer chaque pièce, l'une après l'autre, de constituer des caissettes, puis des colis plus gros. Grâce à toutes ces précautions, rien n'a été abîmé et le gouvernement syrien ayant donné son accord, les archéologues n'avaient plus qu'à remettre aux assyriologues le butin épigraphique pour son déchiffrement.

Dès l'arrivée des tablettes à Paris, François Thureau-Dangin prodéda à un examen rapide. Le maître de l'assyriologie reconnut immédiatement non seulement des textes du type contrat mais un important lot de lettres- précisément ce qui avait été recueilli dans la salle 115 qu'il identifia sur-le-champ avec une correspondance diplomatique. Dans la salle 115 nous étions entrés en effet dans la chancellerie du palais et sur son sol nous avions tout simplement ramassé les archives d'un ministère des Affaires Etrangères du II[e] millénaire av. J. C. Il me souvient encore du cri de joie de Thureau-Dangin, examinant un morceau d'ailleurs sauvagement mutilé dans l'antiquité et me disant: « Je viens de retrouver une lettre de Hammurabi au roi de Mari... »

La guerre de 1939 avec l'évacuation obligatoire de

C'est le lundi 28 janvier que nous avions ouvert, à peu près au centre du tell, un nouveau chantier, en vue d'une fouille à grande profondeur, pour préciser la sratigraphie complète du site de Mari. Rapidement d'énormes éboulis, m'avaient contraint à envisager un tout autre développement des opérations. Huit jour plus tard en effet, le 2 février, j'avais remarqué que les constructions étaient d'une telle importance qu'on y pouvait reconnaitre les ruines d'un palais. A la date du 6 février j'avais noté: «Bonne journée qui donne .. ns le palais un stock de tablettes (300 environ) autrefois dans une jarre, cassée dans l'antiquité par l'effondrement d'un pan de mur. « Quelques jours plus tard, le butin se chiffrait par milliers de documents écrits et dès lors se confirmait que la capitale du Moyen-Euphrate allait nous rendre une des plus grandes bibliothèques de l'antiquité. André Bianquis, le spécialiste des travaux minutieux, était affecté au dégagement qui s'opérait lentement, avec un outillage adéquat, couteau, lames de poignard et pinceaux plats. La mission ne comptait alors aucun épigraphiste sur le chantier et il nous fallut attendre que des photos envoyées à Paris aient permis à un des plus grands assyriologues du monde, François Thureau-Dangin de reconnaitre sur ces petits morceaux de terre. les lignes serrées d'une correspondance officielle.

Cependant le dégagement du Palais progressait. La résidence prenait des proportions de plus en plus fantastiques et nous entrainait toujours plus loin. Les chambres s'ajoutaient aux chambres, cinquante chambres, cent chambres. Cela continuait toujours. La salle 115 nous

si l'on peut dire, le gouverneur Ishtup-ilum ou la déesse au vase jaillissant. La deuxième source documentaire est constituée par la masse incroyable des textes exhumés. Et ici je demande à mon collègue et ami, le professeur DOSSIN directeur avec moi de la publication épigraphique de la mission archéologique de Mari, la permission d'utiliser avant tout aujourd'hui ici, les textes par nous recueillis et par lui déchiffrés. Car il serait trop difficile de parler archéologie sans clichés à projections correspondants et ce sera pour moi plus facile de demander aux textes la justification de ce que je vais avancer. D'ailleurs il serait bien difficile à un chef de mission de négliger quelques uns de ses enfants, en l'espèce les tablettes cunéiformes.

C'est le 4 février 1935 qu'apparurent à Mari les premières tablettes cunéiformes. Depuis plus d'un an notre chantier était ouvert et nous les attendions, car il nous semblait impossible que des gens qui avaient atteint à un tel stade de civilisation n'eussent pas pratiqué largement l'écriture. Et pourtant, depuis ce mois de janvier 1934, où trois statuettes inscrites ramassées dans le temple d'Ishtar avaient permis d'identifier tell Hariri avec la ville royale de Mari, plus aucun document écrit n'avait pu être recueilli. La fouille réserve ces surprises: après l'inattendu d'une grande trouvaille, on connaît souvent ces journées, ces semaines, ces mois de labeur ingrat, désespérant, pendant lesquels on se prend à douter de tout. Et puis, en quelques minutes, une découverte s'annonce, puis se confirme, qui vous laisse ébloui. La réapparition à Mari de la bibliothèque royale est certainement un de mes plus grands souvenirs de fouilleur.

général à Damas qui a donné immédiatement des instructions pour assurer la sécurité de la mission dans une région éloignée et puis, sur place, les autorités civiles et militaires de Deir-ez-Zor, d'Abou-Kamal qui seront toutes nommément désignées ailleurs-ici ce ne peut être qu'une sèche énumération à Alep, son Ex. le mohaffez, la Direction des Antiquités de la Syrie du Nord qui nous ont reçus avec une telle cordialité .

Nos amis syriens me compendront aisément je pense , si dans cette énumération je fais entrer le ministre de France à Damas, M.J.E. Paris, MM. du Boisberranger, Barbusse qui se sont dépensés sans compter pour faciliter la préparation matérielle de la mission, l'Institut français de Damas. J'arrête l'énumération et je m'excuse des omissions. Je tiens cependant à la terminer par où chronologiquement elle aurait dû commencer: je n'oublie pas l'accueil que m'a réservé et à plusieurs reprises à Paris, S. E. Adnan Atassi, ministre de Syrie en France qui avec votre Directeur général des Antiquités ont le plus rapidement compris quel intérêt il y avait pour la science en général et la Syrie en particulier, à ce que puissent reprendre des recherches dont j'ai le très grand honneur et le grand plaisir de tenter de vous faire entrevoir l'importance en traitant maintenant de la Vie à Mari, capitale syrienne au début lu IIe millénaire av. J. C.

De cette vie à Mari, il est possible de se renre compte par des voies différentes. Les objets touvés, les monuments, architecturaux dégagés nous fournissent la première source documentaire. Elle est de premier ordre: trois salles du musée d'Alep sont pleines des trophées provenant de Mari et nombreux êtes-vous sans doute à connaître personnellement

LA VIE A MARI EN L'AN 2000 d'après les archives royales du Palais(1)

La conférence qui m'a été demandée ce soir et que j'ai l'honneur de prononcer devant vous, porte sur un sujet qui m'est cher puisqu'il s'agit de Mari et vous comprendrez aisément que mes premières paroles seront et doivent être des paroles de gratitude à l'adresse du gouvernement syrien qui nous a donné en septembre 1951 l'autorisation de reprendre à tell Hariri, des recherches commencées en 1933 et interrompues en 1939. Gratitude non seulement pour l'autorisation de reprendre ces travaux où dans le passé nous avions donné beaucoup de nous-même, mais pour l'accueil rencontré partout, en Syrie, depuis le premier jour de l'arrivée de la mission jusqu'au dernier, au moment où nous allons rejoindre la France. Et ici je ne sais comment remercier, qui remercier, toute ma conférence se passerait à énumérer des noms de personnalités, de villes où nous avons trouvé appui. Je vais faire un choix et ce choix sera une épreuve à laquelle je succomberai certainement et je m'excuse non des oublis mais des omissions. Si j'opère par ordre chronologique, qu'on me permette de nommer, après le conseil des ministres qui a accordé l'autorisation, la Direction générale des Antiquités à Damas et son Directeur Général, le Dr Selim Abdulhak qui dote votre pays d'une organisation archéologique hors de pair et qui nous a accueillis à Damas d'une façon que je n'oublierai jamais; l'autorité militaire et l'Etat-major

(1) Conférence donnée le 16 janvier 1952 au grand amphithéâtre de L'Université Syrienne.

Et le chuchotement de la pierre
Le gémissement des cieux avec la terre
Et de l'Océan avec les étoiles
Je créerai l'éclair pour que tu instruises les cieux
Que tu fasses connaître aux hommes le message
Et que tu le fasses comprendre
Aux foules qui peuplent la terre.

Je me demande si les grandes nations qui expérimentent actuellement la bombe atomique et s'intimident réciproquement par le grondement des explosions monstrueuses ne risquent pas de créer, un jour, une nouvelle ère de barbarie.

Mais je sais, que le pays qui a donné à l'humanité l'alphabet, vehicule de notre pensée et instrument de la diffusion du savoir, et qui parmi les premières a écouté ses poètes et ses penseurs, ce pays aura, et pour toujours, une place de choix parmi les nations civilisées du Monde.

Claude F.A SCHAEFFER

je recommande le petit volume de M.R. Dussaud, Ras Shamra et l'Ancien Testament et, en ce qui concerne la partie philologique, le Ugaritic Handbook. et Ugaritic Literature de V. Gordon.

Non seulement les textes religieux découverts à Ras Shamra furent une révélation pour les exégètes, les obligeant à reviser bien des opinions sur l'origine et la valeur historiques de l'Écriture Sainte, ils prouvent que les philosophes cananéens et les lettrés d'Ugarit appréciaient déjà le rythme du langage poétique et avaient parmi eux des poètes de génie.

On trouve parmi les poèmes d'Ugarit du XIV^e siècle avant notre ère des morceaux égaux aux Cantiques des Cantiques et certaines images et même des phrases entières que nous apprécions parmi les plus purs écrits des penseurs de l'ancien Orient et des Hébreux.

Je ne suis qu'archéologue et historien et ne saurais vous communiquer sans l'appauvrir, la beauté des poèmes d'Ugarit.

Je préfère vous lire, pour conclure, la fin du message de la déesse Anat, l'amante du dieu Baal, devenue plus tard la belle et tendre Astarté des Phéniciens des temps classiques pleurant Adonis.

Voici les paroles d'Anat à la fin de son chant en l'honneur de Baal, selon la traduction d'un jeune lettré lattaquiote, M. Gabriel Saadé, publiée dans les Cahiers de l'Est, 1949:

J'ai un message et je te le dirai
J'ai un ordre et je le répèterai
C'est le message de l'arbre

sanctuaires d'Ugarit l'un dédié au puissant dieu Baal, dieu tutélaire de la ville, l'autre à Dagan.

Ces textes rédigés par des scribes écclésiastiques d'une grande expérience et souvent des calligraphes d'une étonnante habileté, relatent l'organisation du panthéon d'Ugarit, l'origine et l'attribution des dieux, leurs rapports entre eux et leur hiérarchie.

Tous, au nombre de près de 80, dieux et déesses, sont soumis sans restriction au dieu El, le suprême juge, père des années, qui domine avec sagesse et fermeté ce monde divin, parfois un peu turbulent.

La prééminence du dieu El à Ugarit est telle, ses pouvoirs si vastes et exclusifs (C'est lui qui crée les autres dieux et leur confère la vie éternelle) que nous sommes amenés à reconnaître une tendance nettement monothéistique dans cette religion des Cananéens d'Ugarit.

Et il devient évident qu'en empruntant aux anciens Syriens le dieu El dont ils faisaient Jehovah, les Hébreux en s'établissant dans le pays lui avaient maintenu son rôle de dieu suprême. En amplifiant son pouvoir, ils aboutissaient à reconnaître un dieu unique qui est encore le principe de base de nos grandes religions actuelles.

Au terme de cet exposé un peu rapide d'un choix de textes d'Ugarit, il n'est pas possible d'entrer dans le détail de ces tablettes mythologiques et religieuses trouvées à Ras Shamra. La littérature à ce sujet, comprenant déjà plus de 500 volumes et articles est résumée dans la bibliographie publiée dans une Ugaritica, vol. I.

Pour qui voudra trouver une orientation plus rapide,

Mitaniens qui parlaient et écrivaient leurs propres langues, comme le prouvent les textes hiéroglyphiques, créto-mycéniens et hourrites trouvés à Ras-Shamra.

Ces traducteurs et les scribes avaient donc besoin de dictionnaires pour se trouver parmi toutes ces langues, au nombre de sept, qu'on entendait parler à Ugarit.

Ces dictionnaires nous les avons, en effet, trouvés à Ras-Shamra. Ce sont généralement de grandes tablettes divisées en deux, trois, parfois quatre colonnes.

Plusieurs en sont bilingues, en particulier les dictionnaires sumériens qui étaient utilisés par les juristes, juges et notaires pour la rédaction des actes officiels.

L'un de ces dictionnaires bilingues par exemple, contient toutes les expressions à l'usage des commerçants dans le bazar d'Ugarit.

Sous le mot de prix sont ainsi énumérées les variantes suivantes: le prix, le prix élevé, le prix bas, le prix pauvre, le prix fixe, le bon prix, le prix exagéré, le prix équitable, le prix dans la ville, le prix à la campagne et ainsi de suite sur près de deux colonnes.

Vous êtes d'accord avec moi, pour reconnaître, à ce sujet, qu'on n'a rien inventé dans les souks de Damas ou d'Alep.

Il me reste à vous dire un mot d'une importante catégorie de textes trouvés à Ras-Shamra, qui sont consacrés aux besoins du culte.

Ils ont tous été trouvés ou persque tous, dans l'enceinte d'un beau bâtiment mis au jour entre les deux grands

char de combat tiré par deux coursiers en plein galop. acquiert une vitesse et une force de pénétration redoutables.

De même la flèche munie de pointes en bronze durci, quand elle est décochée d'un arc à double torsion et un bras vigoureux devient une arme meurtrière.

La preuve est fournie par la découverte dans une tombe de Ras-Shamra d'un aquelette d'homme dont la colonne vertébrale était percée d'une telle flèche en bronze, encore en place.

L'engin avait pénétré dans la poitrine du malheureux à la base de la gorge. Il avait percé le thorax et s'était logé dans la quatrième vertèbre ayant atteint le canal de moelle épinière, comme le prouve la radio graphie faite par le Dr. Jarry. En passant, la flèche avait causé une large plaie dans les poumons. Selon l'avis du médecin, sans avoir été foudroyante, la blessure a dû être mortelle en un très petit nombre d'heures.

En plus de l'écriture alphabétique inventée à Ugarit et qui traduisait la langue du pays: un phénicien archaïque ou protophénicien parlé par les Cananéens et auquel on découvre une étonnante parenté avec l'arabe ancien, on écrivait et parlait donc à Ugarit couramment l'accadien ou le babylonien.

Les juristes cependant pour les documents légaux se servaient encore du sumérien, le latin de l'époque, qui n'était plus parlé dans la vie courante. On avait donc besoin à Ugarit de traducteurs d'une langue à l'autre d'autant plus que dans cette capitale et son port à la population cosmopolite, il y avait aussi des Egyptiens, des Chypriotes et des

Ce «Kazu» s'était enfui du palais d'Ugarit, une nuit d'hiver, avec trois des plus précieux étalons du roi.

Celui-ci signale au chef d'un pays au Nord d'Ugarit l'actuelle région d'Antioche, la fuite de son infidèle serviteur dont il demande l'extradition.

Dans le bâtiment, au nord du palais proprement dit, où nous avons retrouvé ce texte, nous avons mis la main sur deux autres documents fort intéressants, et qui nous révèlent la parfaite organisation de la marine et des forces armées au service du roi d'Ugarit. L'un de ces textes énumère l'équipage de trois vaisseaux de guerre qui sont arrivés dans le port d'Ugarit:

Après avoir mentionné d'abord les noms des capitaines, le pays d'orgine des matelots et des soldats est précisé. Nous apprenons ainsi que l'effectif de l'un de ces navires comprenait pas moins de 90 hommes, ce qui suppose un tonnage remarquable pour cette haute époque,

Le second texte, retrouvé dans la résidence du gouverneur militaire d'Ugarit constitue une liste de distribution d'armes.

C'est une superbe et grande tablette, on pourrait dire in folio, divisée en deux colonnes. Le texte énumère en accadien le nombre d'armes, flèches, lances, et frondes qui ont été remises à chaque soldat et le nom de son officier.

A la fin de chaque paragraphe, le nombre d'hommes et la nature de l'équippement sont résumés en Ugaritien.

Vous pensez, peut-être, que ces armes sont bien inoffensives. Mais il faut se souvenir qu'un javelot lancé d'un

extrait d'un véritable traité d'hippologie, rédigé sur l'ordre du roi.

Nous savons par nos trouvailles et la découverte à côté du palais d'un spacieux manège et des écuries royales, que la dynastie d'Ugarit était amateur de chevaux et excellait dans l'élevage de purs sangs de couleur blanche, de taille moyenne, ancêtre du cheval arabe.

Le vétérinaire d'Ugarit recommande:
« Si le cheval a une tête ou un nez enflés, s'il rejette la tête ou éternue souvent, appliquez le remède debelach:

Il consiste en une pâte liquide faite de figues écrasées et de vieux raisins secs, mélangés d'une tisane de gruau (d'orge ou d'avoine). Ce mélange doit être versé dans les naseaux. »

Figurez vous ma surprise, lorsque j'ai publié ce texte avant la guerre, j'ai reçu peu de temps après, une lettre d'un spécialiste des maladies des yeux établi à Genève.

« Ce médecin me signale, triomphalement, qu'il applique, précisément le même remède, à ses malades, pour décongestionner certaines enflures aux yeux.» C'est ce qu'on appelle, je crois, un remède de cheval.

Et vous comprenez pourquoi je tais le nom de cet oculiste et hésite à vous le recommander.

A propos des chevaux du roix d'Ugarit, je voudrais encore citer un texte très court, mais assez curieux qui con-constitue un véritable mandat d'arrêt lancé par le roi d'Ugarit portant le nom de Nikmad ou Nikmeaz contre son «Kazu», fonctionnaire qui avait la charge de veiller sur les écuries royales.

Ce texte, retrouvé dans une confortable résidence située au nord du palais que nous dégageons actuellement, constitue à la fois un acte d'affranchissement et un acte de mariage d'un esclave ayant appartenu à un certain Gilbe-en, un haut fonctionnaire de la cour d'Ugarit.

Le texte dit:

« A partir d'aujourd'hui, devant quatre témoins, qui ont contresigné le document, Gilbéen, intendant de la maison de la reine, affranchit la fille Eli-ia-wa son esclave.

En présence de deux témoins, il a versé l'huile sur la tête de l'affranchie. Et il l'a libérée en disant: De même qu'à son égard, je suis libre, de même, elle est libre à mon égard, et pour toujours.

Puis le document continue:

D'autre part, Burianu, le namû, (titre dont nous ignorons le sens), Burianu, a pris Eliiawa pous sa femme.

Il a remis 20 sicles d'argent de caution entre les mains de Gilbéen; si demain, ou après-demain, (équivalent de votre charmante expression boukra-boukra), si demain ou après-demain Burianu ne s'approche pas d'Elianu, c'est-à-dire devait revenir sur sa promesse de l'épouser: il payera cette amende. »

Voilà donc une esclave, qui est affranchie par son maitre, et à laquelle il a trouvé en même temps un mari.

Il y avait à Ugarit aussi des médecins et des vétérinaires, profession bien distincte, bien entendu. Les textes proprement médicaux jusqu'ici récupérés sont fort mutilés et d'interprétation malaisée.

Par contre un vétérinaire d'Ugarit nous a laissé un

ou qui aura traité avec mépris Bidawa, sa mère, cinq cents sicles d'argent (dont une amende de cinq kilogrammes d'argent) il paiera au roi.

En outre, sa tunique, il ladéposera au bas de la porte, et il quittera ma maison et s'en ira dans la rue.

Mais celui de mes fils qui aura honoré Bidawa sa mère c'est à lui qu'elle donnera ultérieurement mes biens. »

Ce document institue donc Bidawa, la veuve, unique héritière de son mari.

(Pareil testament serait, en France, aujourd'hui contesté, où une part revient de droit à chaque enfant.)

Mais le testament de Yarimanu, reflète en même temps cette rigueur patriarcale du chef de famille dans l'ancienne Syrie, qui choisit parmi ses fils celui qui héritera la propriété familiale. Il désigne celui qui obéira et honorera la veuve ; celle-ci, dans les droits de succession passe donc avant les enfants et même le fils aîné, ce qui, dans un milieu sémitique comme celui d'Ugarit, et par comparaison avec les lois en Babylonie par exemple, est certainement surprenant.

Vous avez sans doute remarqué, que parmi les biens énumérés dans ce testament d'Ugarit, il est question d'esclaves-hommes et d'esclaves-femmes. Les termes employés «imeri-iá warduti-, iá amati-, veulent dire les hommes et les femmes qui sont à moi» , expression que je traduirais plutôt par mes serviteurs. Car la notion de l'esclave ayant été déformée par le christianisme décriant le paganisme, prête ici à confusion.

Quoiqu'il en soit, nous pouvons déduire d'un autre texte de Ras-Shamra que le sort des serviteurs ou esclaves dans l'ancienne Ugarit n'a pas dû être sévère :

Voici un message du roi, ton fils :

Aux pieds de ma mère je me prosterne et vous présente mes hommages, que les dieux te gardent et protègent ta santé.

Ici , auprès de moi, tout est heureux. J'espère qu'il en est de même, auprès de toi, ma mère. Donnez-moi de vos nouvelles, je vous en supplie. Respectueusement, je m'incline huit fois devant la Dame, ma mère. Ton serviteur.»

Cette exquise courtoisie, elle n'était pas seulement le privilège d'un prince syrien du second millénaire vis-à-vis de sa mère, la reine.

A Ras Shamra nous savons par plusieurs textes, que les femmes et, en particulier les mères de famille, jouissaient d'une haute considération et d'un statut social très élevé.

Voici l'extrait d'un texte trouvé dans une maison privée de la ville basse, où travaillaient les artisans, et notamment les orfèvres et graveurs, dont la corporation était, de toute évidence très florissante à Ugarit:

C'est le testament d'un certain Yarimanu, pourvu de son cachet et contresigné avant son décès, par cinq témoins, ainsi que par le scribe faisant office de notaire :

« Yarimanu , dit le texte, en ces termes a parlé devant nous :

Tout ce qui existe à moi, ou ce que Bidawa, ma femme a acquis avec moi, mes troupeaux, mes ânes, mes hommes et femmes esclaves, ma vaisselle en bronze, mes champs et mes propriétés situés dans la vallée du Raabané, à Bidawa, ma femme, je le lègue.

Or, celui de mes deux fils Yatlinu, l'aîné, ou Yanhamu, le cadet, celui d'entre eux qui oserait contester ce testament

du précieux abécédaire de Ras Shmra, qui a révélé le plus ancien alphabet du monde actuellement connu, d'en dériver l'alphabet grec et aussi le nôtre.

La plupart des textes que nous venons de trouver sont rédigés dans cette écriture alphabétique, maintenant déchiffrée, grâce surtout, aux labeurs de M. Virolleaud. Mais la proportion des textes en babylonien ou accadien est assez considérable, ce qui ne saurait surprendre dans une correspondance officielle. Pour celle-ci, et même en Egypte, on se servait alors du babylonien, devenu la langue diplomatique, par excellence, du second millénaire.

C'est en babylonien que sont rédigées les lettres des rois d'Ugarit vers 1360 avant notre ère, dans lesquelles ils spécifient les vases d'or et d'argent et le nombre des tuniques en laine pourpre qu'ils adressent en cadeaux aux rois hittites.

Mais quand les secrétaires du roi, ont fait une copie de cette lettre à classer parmi les documents du palais, copie que nous avons retrouvée, elle est rédigée dans l'écriture spécifique à Ras-Shamra, les fameux cunéiformes alphabétiques inventés par un scribe de genie d'Ugarit.

De même, quand un prince de la cour d'Ugarit, en mission dans un pays éloigné, écrit à sa mère un message familial et non protocolaire, il se sert également de l'Ugaritien alphalétique. Ce message, comme bien d'autres retrouvés parmi les textes de Ras-Shamra, atteste la courtoisie des moeurs dans l'ancien Ugarit.

Talmaiyan, ainsi s'appelait ce prince, écrit à sa mère à Ugarit en ces termes:

« A la reine, ma mère

Sous les yeux de M. Rihaoui, l'inspecteur des Antiquités de la Syrie du Nord qui a assité à nos fouilles et à la courtoisie duquel je tiens à rendre hommage, M. Shaffie, aidé d'un de mes collaborateurs Mr. Forrer, a réussi à consolider sur place les textes brulés devenus extrêmement fragilles et à les libérer de leur gangue de bitume durci et cassant comme de l'obsidienne. Ainsi quelques vingt textes entiers ont pu être sauvés, qui, autrement auraient irrémédiablement été perdus. Nous dovons à la même collaboration le sauvetage d'un certain nombre d'autres objets fagiles, notamment de plusieurs ivoires brûlés qui étaient sur le point de se déliter, ainsi que d'une ravissante pyxide en agathe, pièce rarissime.

Que vont nous apprendre tous ces nouveaux textes qui constituent le plus riche butin épigraphique que nous ayons jamais tiré du sol d'Ugarit en une seule campagne.

Il est prématuré d'en tenter une analyse. Car il s'agit d'abord de déchiffrer ces difficiles écritures et de percer leur langages empruntés aux idiomes les plus variés de l'ancien Orient.

Il est impossible d'entreprendre le déchiffrement de ces écritures cunéiformes loin des bibliothèques spécialisées et sans le concours de nos experts qui ont consacré leur vie à la reconstitution de l'Ugaritien, l'écriture spé[illegible]le de Ras-Shamra, et des autres langues au total pas moins de sept qu'on écrivait et parlait dans ce port de Ras-Shamra à la population cosmopolite.

Le déchiffrement fait, les tablettes seront déposées dans vos collections nationales, comme il a été fait l'an dernier

les lettres, les contrats et les comptes de la correspondance royale et de ces ministres.

Dans une pièce que nous n'avons encore pu libérer que partiellement des masses de pierres et de terre qui couvrent son sol, nous avons retrouvé la correspondance apparemment complète d'un dignitaire de la cour.

La plupart des tablettes, heureusement, étaient préservées dans une pièce du premier étage du palais. Lors de l'incendie, elles ont été prises sous les décombres des murs supérieurs qui s'effondraient en bloc dans le rez-de-chaussée. Si quelques textes ont alors souffert, la plupart ont été enfouis sous des masses de matériaux difficiles à percer et ainsi protégées contre les chercheurs de trésor qui pendant des siècles et depuis l'antiquité ont exploré le site.

Ainsi des lots de vingt, trente et jusqu'à 50 textes ont été retrouvés pendant nos recherches et nous ont comblé de bonheur.

Il y avait même des tablettes, apparemment contenues dans une jarre, placée dans une pièce du rez-de-chaussée. Leur sort était plus cruel: prises dans la couche d'incendie, elles furent calcinées et, en partie même emprisonnées, dans des coulées de bitume qui s'étaient étalées sur le brasier, provenant des terrasses et des toits.

Après un essai infructueux de les dégager, nous avons fait appel à Monsieur le Directeur Général des Antiquités, pour qu'il nous prête pour quelque temps, l'un des spécialistes les plus avertis en matière de conservation et de restauration des antiquités : Monsieur Shaffik Imam, attaché technique du Musée de Damas,

vases en pierres dures et en albatre dont plusieurs constituaient des cadeaux diplomatiques envoyés par les pharaons et portant les cartouches royaux en hiéroglyphes incrustés de couleus diverses. L'un de ces vases provenait de Ramsès II.

Les fragments de ces vases d'apparat en pierre à eux seuls ont rempli cinq caisses pesant 250 kilos transportés dans le laboratoire de votre beau Musée Mational où ils vont être reconstitués.

A l'extrémité Est du palais, l'une des pièces que nous venons de dégager a servi d'atelier à un orfèvre du roi. Nous y trouvâmes encore ses réserves de pierres fines ou précieuses dont il a paré les bijoux: diorites, jadiste, calcédoine, quartz bleu et rose, agathe, cornaline, porphyres de diverses teintes. Un bloc poli sur une face et dont divers morceaux ont été détachés, pèse encore 30 kilos. Plus loin gisaient des plaquettes en or repoussé, et toute une série de poids basés sur le sicle de 9 grm. et la mine de 50 sicles, non de 60 comme chez les Babyloniens et Egyptiens et que les Hébreux, comme le prouvent les comptes du tabernacle dans l'Ancien Testament, avaient emprunté aux Cananéens.

Mais, tous ces multiples objets parmi lesquels nous avons omis de mentionner les armes et outils en bronze, cèdent devant l'importance de nos découvertes épigraphiques.

Figurez vous notre joie alors que, pendant nos dernières campagnes nous n'avons recueilli les précieux textes en cunéiformes que par unités et rarement à l'état complet, pendant ces dernières semaines de fouilles nous en avons trouvés des lots entiers, de véritables archives composées de dizaines de textes absolument intacts et qui constituent

registres des forces armées mises à la disposition de la capitale par les quelques 80 villes jusqu'ici connues du royaume d'Ugarit, ainsi que le statut des diverses corporations qui organisaient l'activité industrielle et commerciale si variée dans cette capitale de la Syrie du Nord.

Cette année, après avoir dégagé une vaste cour d'honneur entièrement revêtue de grandes dalles, habilement ajustées, nous avons mis au jour une nouvelle entrée divisé par deux colonnes en trois passages. Sa largeur ne mesurant pas moins de 8 mètres et les dimensions des pierres de taille encore noircie par la fumée de l'incendie, indiquent que c'était là, l'entrée principale du palais,

Et cette conclusion est confirmée par le nombre et la qualité des objets dégagés dans les premières pièces, salles et corridors au sud et à l'Est de cette entrée monumentale.

A la fin du XIII^e siècle, au cours de l'invasion des Peuples de la Mer, venus du Nord et des îles, le palais d'Ugarit a été sauvagement détruit et mis à sac. La mutilation intentionnelle des objets de son mobilier le montre clairement. Ainsi ce ne sont que de petits objets qui ont pu échapper à l'avidité des conquérants et ceux dont ils ne soupçonnaient, heureusement, pas l'importance, notamment les tablettes en terre cuite couverte d'inscriptions. Elles ne présentaient pour ces barbares illettrés aucune valeur.

Mais recueillant soigneusement tout fragment qui gisait parmi les murs du palais encore restés debout par endroits jusqu'à 4 mètres de hauteur, nous pouvons reconstituer les objets dont s'étaient entourés les rois d'Ugarit. Il y avait des meubles en bois et en ivoire plaqués d'or, des

C'est là, peut-être, une chance unique, qu'on ne peut rencontrer et qu'on n'a, en tout cas, pas rencontré jusqu'ici, ni à Byblos, ni à Tyr ou Sidon, ni à Carthage.

Ce n'est nullement le mérite de celui qui vous parle qui a fait de Ras-Shamra - Ugarit le site le plus important pour l'archéologie méditerranéenne et proche - orientale. C'est un don de votre histoire et de votre sol qui en a abrité les témoins matériels Nous n'avons simplement qu'à les interroger pour être comblé d'informations précieuses et, dans bien des aspects bouleversantes.

Au terme de cette XV^e campagne de fouilles à Ras-Shamra, je voudrais, avec vous, parcourir rapidement quelques-uns des textes trouvés sur ce site et qui nous dépeignent le milieu et la vie d'Ugarit au second millénaire. l'occasion me semble appropriée, car cette campagne de fouilles était particulièrement productrice en tablettes en cunéiformes.

Nous les avons retrouvé dans l'aile Est du grand palais d'Ugarit dont le dégagement exige actuellement tout notre effort. Il y avait là, dans l'ordonnance du vaste édifice un léger changement: des salles ont été ajoutées, une entrée barrée pour gagner le plan supplémentaire.

A l'extrémité ouest du palais autre surprise: ce que nous avions considéré comme l'entrée principale de cette somptueuse demeure, n'est que l'entrée de la partie administrative, en particulier ce qu'on pourrait appeler le Ministère de l'Intérieur.

C'est là, en effet, que nous avons recueilli entre 1948 et 1950 les textes administratifs d'Ugarit: listes des impôts,

alors dans la vallée du Nil de l'Asie et de la Méditerranée orientale et sud-occidentale.

Car l'Egypte, ce pays si puissant et si riche au temps des Pharaons, enserré dans les déserts et bordé d'une mer dépourvue d'îles impossible à franchir à cette époque, l'Egypte pharaonique ne communiquait qu'à travers la Syrie avec le monde extérieur et avec ses voisins à l'Est. C'est ici qu'elle trouva les matières premières, ainsi que le concours des populations et des idées qui étaient indispensables au développement et à la subsistance de la civilisation dans la vallée du Nil.

Ces échanges et contacts constants avec l'Egypte, avec la Mésopotamie, avec Chypre, la Crète et la Grèce mycénienne à l'Est, au Nord enfin, avec l'Anatolie et les Hittites, valaient à la Syrie du second millénaire de grandes possibilités matérielles et une activité exceptionnelle dans le domaine des idées.

Cette civilisation de la Syrie ancienne, cette civilisation cananéenne du 2e millénaire dont dérive la vôtre, elle a été plus brillante qu'on ne pouvait l'imaginer.

Les Grecs cependant, l'avaient déjà proclamée. Mais les destructions survenues à la fin de leur époque, puis à l'époque romaine pendant laquelle a sévi un urbanisme féroce, n'en a laissé subsister que peu de vestiges de haute époque.

Il a fallu trouver un site que les Romains n'ont pas utilisé, lui préférant Lattaquié, LAODICE ad MARE, il fallait découvrir et explorer Ras Shamra pour pouvoir retrouver les témoins de ce glorieux passé.

Votre pays est un des grands carrefours du monde actuel. Nous nous y rencontrons tous, et tous nous devons fréquenter votre pays au cours de nos occupations tant que celles-ci nous dirigent vers l'Orient.

La situation n'était pas différente au II^{e} millénaire. Quand les Crétois, puis les Mycéniens dirigeaient leurs voiliers vers l'Est pour échanger leurs produits et ceux de l'Europe protohistorique contre les richesses de l'Orient, c'est à la côte syrienne qu'ils aboutissaient d'abord. Après avoir longé la côte sud de l'Anatolie ou franchi la haute mer en s'appuyant sur l'escale de Chypre, ce sont les havres naturels de votre côte, ou l'acceuil de vos belles plages de sables qui les attiraient.

C'est de la côte syrinne que leurs produits prenaient, par caravane, comme l'enseignent précisément certaines trouvailles de Ras - Shamra, le chemin vers l'intérieur, pour atteindre via Alep la bouche de l'Euphrate à son point le plus occidental. En descendant cette voie naturelle, ils aboutissaient à Mari, ou Tell Hariré, près d'Abou Kémal, où les fouilles viennent de reprendre sous la direction de M.Parrot, grâce à l'initiative de votre Service des Antiquités. De Mari, l'Euphrate et les caravanes les conduisaient vers la Mésopotamie et les Indes.

C'est encore sur la côte syrienne qu'ont vécu, et c'est là une information toute récente due aux dernières recherches archéologiques, c'est dans la Syrie côtière qu'ont vécu les fameux K E F T I U S aux traits et costumes syriens que les fresques et bas-reliefs égyptiens du Nouvel Empire, représentent en tête des tribus et des marchandises qui affluaient

Coup d'oeil sur les textes en cunéiformes

Découverts à Ras Shamra-Ugarit(1)

Je vous invite de me suivre quelques instants dans le IIe millénire avant notre ère. Une courte promenede dans votre pays, il y a quelques 3500 ans. C'est une grande période de la Syrie, une des plus grandes de votre pays certainement.

Je veux ajouter tout de suite que le IIe millénaire avant notre ère, était une période de prospérité pour tous les pays du Proche Orient. Et surtout le début de cette période correspondant au Moyen Empire en Egypte. Puis de nouveau la seconde moitié de ce même millénaire marqué par l'essor des XVIIIe et XIXe dynasties égyptiennes.

Au IIe millénaire, qu'on appelle aussi l'Age de Bronze, seul métal utilitaire alors connu, le bien-être de la Syrie était certes le résultat de la nature heureuse de son sol et de l'industrie et des dons de sa population. Mais, cette grande période était conditionnée aussi par la prospérité de l'ensemble des pays voisins. Car, la Syrie au IIe millénire comme aux autres grandes périodes de son histoire, parmi lesquelles compte la période actuelle, la Syrie à toutes les phases de son activité et de son évolution se trouvait liée aux événements qui marquèrent la vie dans les pays voisins. Et c'est là la conséquence de sa situation géographique. Elle est unique vous le savez.

(1) Conférence donnée le 5 décembre 1951 au grand amphithéâtre de l'Université Syrienne.

Dans la mesure d'ailleurs où cette vue est erronée, comme d'ailleurs toute vue synthétique l'est à certains égards, il ne faut guère de temps pour que l'erreur soit décelée par la constatation des résultats auxquels conduisent les initiatives qu'elle a inspirées ou par celle de l'incompatibilité des phénomènes qu'elle prétend expliquer.

Admirable école encore grâce au caractère exceptionnellement technique de l'activité qu'elles consacrent à la chose sociale et qui confère aux avis, opinions et diagnostics qu'elles sont amenées à formuler sur cette chose, sur son évolution et ses besoins, un degré d'objectivité et de désintéressement rarement respecté en ces matières. Ajoutons-y un certain sens de la permanence des intérêts qu'elles gèrent et des incidences à longue échéance de leur action.. Aussi n'est-il pas surprenant que les pouvoirs publics aient appris à apprécier la valeur des avis qu'ils trouvent auprès des banques centrales.

François Cracco
Maître de Conférence
à l'Université de Louvain

brièvement un aspect particulier de la fonction sociale des banques centrales, aspect peu connu mais combien précieux à notre époque. Il s'agit de l'admirable école qu'elles constituent pour l'étude de la vie économique et sociale des nations et pour celle de leur administration. On le conçoit aisément. A travers le système bancaire privé, elle perçoivent le rythme de l'activité industrielle et commerciale à laquelle ce système est étroitement associé. Caissier, banquier et agent financier de l'Etat, elles participent à ses multiples activités d'ordre économique et social. Régularisatrices des marchés des changes elles se trouvent de ce fait en relation avec les marchés étrangers et vivent les problèmes qui les animent. En bref, point de manifestation significative d'ordre économique et social qui, sous une forme ou une autre, ne soit perçue par les banques centrales qui, mieux que d'autres institutions, réalisent aussi l'étroite inter-dépendance de tous ces phénomènes. Sans doute, peut on objecter que cette perception est quelque peu déformée, que la vue que les banques centrales ont de notre monde est une vue «monétaire» qui peut être très éloignée de la réalité des choses, de la réalité de l'homme qui peine dans les champs et dans l'atelier, de l'homme qui reçoit son salaire, du boutiquier qui fait ses comptes, de l'industriel aux prises avec une demande d'augmentation de salaires, du contribuable en discussion avec l'administration des contributions... etc... Il faut le concéder mais cette vue n'est-elle qu'erronée et n'est-elle pas la seule qui permette de dominer quelque peu la complixité de notre organisation économique?

Ces institutions sont à peine nées. Une vingtaine d'années est peu de choses pour rénover l'ordre monétaire dans le monde. De grands espoirs avaient été placés dans ces institutions. Les résultats ne sont certes pas à la mesure de ces espoirs et ils ne pouvaient d'ailleurs l'être si l'on considère les contingences qui ont présidé à la fondation de ces institutions ou au développement de leur activité. Comment réussir, en effet, à assurer le fonctionnement satisfaisant de quelque ordre monétaire international alors que les éléments constitutifs de cet ordre, les économies monétaires nationales, en sont encore toujours pour un bon nombre d'entre elles, à rechercher les conditions d'un certain équilibre intérieur. Ce qui est singnificatif cependant dans ces développements institutionnels, c'est la nette transposition du problème monétaire du plan national sur le plan international et en conséquence, la reconnaissance implicite des devoirs et des responsabilités qu'assume chaque membre de la collectivité internationale dans la réalisation, le maintien et l'amélioration de l'équilibre monétaire propre aux autres membres. C'est là un résultat durable dont il ne faut pas sous-estimer l'importance. Les institutions en cause peuvent évoluer, se modifier mais il est douteux que leur principe soit encore remis en cause. Ainsi un pas encore modeste, mais décisif cependant paraît-il avoir été fait vers la solution du problème de la conciliation des exigences contradicioires d'un équilibre monétaire extérieur et d'une politique expansionniste des revenus et du degré d'emploi.

En conclusion, il covient encore d'évoqure

taire intérieur, au niveau désiré ou jugé souhaitable. Sans doute, ces crédits ne peuvent-ils être utilisés que dans certaines limites, à certaines conditions et moyennant certaines garanties car il ne peut s'agir de transposer dans l'ordre international le désordre dont témoigne trop aisément la conduite des affaires monétaires purement nationales. Dans ces limites, à ces conditions et moyennant ces garanties, le crédit de tous les membres est mis à la disposition de chacun d'entre eux à l'avantage d'une liberté plus grande d'action, liberté qui n'est dès lors plus strictement subordonnée à l'importance des réserves de change susceptibles d'être engagées par chaque membre en particulier ou au crédit que celui-ci peut obtenir par ses propres moyens.

L'idée directrice seconde est qu'à l'origine de déséquilibres monétaires, la responsabilité des pays qui jouissent de balances excédentaires de paiement peut être engagée autant que celle des pays qui souffrent d'un déficit de cette balance. De même, toute modification apportée à l'équilibre monétaire intérieur d'un pays n'intéresse point seulement ce pays mais toutes les autres économies monétaires et n'est d'ailleurs souvent possible qu'avec la collaboration de celles-ci. D'où la nécessité d'une coordination des politiques respectives des banques centrales en fonction des objectifs poursuivis par chacune d'elles et agréés entre elles.

La troisième idée directrice est la mise en commun des expériences monétaires de chaque pays en vue de leur synthèse et de la recherche des politiques les plus appropriées au progrès économique et social.

mode pas de cette attitude de splendide isolement.

Et cela est logique. Dans l'ordre économique davantage peut - être que dans l'ordre politique et social, les nations pas moins que les individus ne vivent les unes à côté des autres à la manière de grains agglomérés dans un béton. Elles vivent, prospèrent et meurent les unes avec les autres et mieux encore les unes par les autres comme les organes d'un même corps.

C'est une vérité que le politique peut perdre de vue parce qu'il tend à s'égarer souvent, sans risque de sanction immédiate et presque toujours avec agrément d'ailleurs, dans des idéologies et des constructions fumeuses. C'est par contre une vérité qui s'impose chaque jour davantage aux autorités monétaires et aux banques centrales au fur et à mesure que les expériences monétaires se poursuivent et se multiplient.

La Banque des Règlements Internationaux fut, vers les années 1930, la première reconnaissance concrète de cette vérité fondamentale dans l'ordre monétaire. Le Fonds Monétaire International et la Benque Internationale de Reconstruction et de Développement constituent d'autres manifestations plus récentes de ce même souci. J'ajouterai encore l'Union Européenne de paiement.

Les idées directrices qui inspirent toutes ces institutions monétaires sont tout d'abord de garantir à leurs membres la disposition de crédits à court, moyen ou long terme à charge de la collectivité internationale de manière à reculer pour chacun d'eux les limites à partir desquelles la sauvegarde d'un certain équilibre monétaire extérieur fait obstacle à la poursuite d'un équilibre moné-

nombreux pays . Si l'on en juge notamment par les difficultés que connait la Grande Bretagne et par celles qu'éprouve la Belgique , difficultés d'une nature entièrement différente bien que l'un et l'autre pays connaissent une situation de plein emploi , les problèmes ne sont pas moins ardus à résoudre en une telle conjoncture qu'il y a une vingtaine d'années environ , lorsque l'un et l'autre pays souffraient d'une crise intense de chômage .

De cette histoire extraordinairement riche, susceptible d'alimenter des discussions académiques pour de nombreuses générations à venir, se dégage cependant une leçon puissante à savoir quil n'est pas de solution en dehors d'une large mesure de coopération internationale . Par une politique monétaire nationale, un pays peut assurément résoudre certains de ses problèmes et se réserver certains avantages mais ces solutions et ces avantages s'avèrent d'une précarité extrême s'ils ont été acquis aux dépens des autres collectivités ou compromettent les conditions d'activité de celles-ci. Toute solution nationale n'est durable qu'à la condition qu'elle serve le pays qui l'applique et l'ensemble de la communauté internationale. Point de politique d'expansion qui puisse progresser bien loin si le pays en cause n'est point assuré de recevoir de la communauté internationale les biens et les services que requiert cette expansion et de bénéficier d'une demande effective pour les biens et services supplémentaires que cette expansion lui permet d'offrir à l'étranger. L'amélioration du niveau de vie et des conditions d'existence dans le monde s'avère être ainsi un problème international autant que national, problème dont la solution ne s'accom-

en fait la situation qui malheureusement caractérise un bon nombre d'économies pour lesquelles une politique délibérée d'expansion des revenus et de l'emploi s'avèrerait le plus nécessaire.

De ces difficultés, il n'y a pas lieu de s'étonner. Elles traduisent le fait que l'équilibre monétaire d'un pays ne peut être considéré isolément mais en relation avec l'équilibre monétaire poursuivi ou réalisé par les autres pays avec lesquels il est en relation. Si ceux-ci ne poursuivent pas simultanément une politique d'expansion ou encore si l'expansion simultanée de chacune des économies en cause ne dépend pas au même degré d'apports de biens et de services étrangers, inéluctablement ces difficultés surgissent. Aussi, concilier les exigences de l'équilibre monétaire extérieur avec les exigences de l'équilibre monétaire intérieur, en s'efforçant de réaliser celui-ci au niveau le plus élevé possible d'emploi et de revenus pour les collectivités intéressées, constitue-t-il l'une des fonctions sinon la fonction essentielle des banques centrales à notre époque.

La recherche d'une solution adéquate de conciliation entre ces deux ordres d'exigences, s'avère pénible... il faut le concéder.

Il n'est pas exagéré d'affirmer que sur le plan strictement national, toutes les solutions ont été essayées, délibérément ou accidentellement, au cours de ces vingt dernières années. Inaugurées vers les années 1930 en conjoncture de crise économique mondiale, l'une des plus graves que le monde ait connues, les expériences se poursuivent à l'heure actuelle, cette fois en conjoncture de plein emploi en de

augmentent mais les déficits budgétaires s'accentuent aussi ... et l'on inaugure une phase d'inflation galopante telle celle que l'Allemagne connut en 1921 - 1923 .

Une politique d'expansion du revenu natioal et du degré demploi suppose donc la réalisation de multiples conditions et comporte toujours certains dangers. Ces dangers sont ceux d'une impulsion initiale qui dépasse ses objectifs et que la panque contrale ne peut contenir dans les ses objectifs et que la banque centrale ne peut contenir dans les limites compatibles avec les réserves de change qu'elle détient . Ces limites atteintes , il n'est d'autres recours pour la banque centrale que de défendre ses réserves de change .

Et c'est bien là l'obstacle principal auquel risque de se heurter toute politique expansionniste du revenu et de l'emploi qui est menée par un pays isolément et qui prétend revêtir une certaine ampleur. Quelles que soient les méthodes mises en œuvre , à cet effet : programmes ou plans d'investissements publics, politique fiscale à caractère expansionniste , politique budgétaire déficitaire (celle à laquelle nous nous sommes plus particulièrement arrêtés) elles portent invariablement préjudice à l'équilibre de la balance des paiements. Si cet équilibre est déjà précaire et si les réserves d'or et de devises à engager dans l'expérience sont peu abondantes, les autorités monétaires ne peuvent qu'intervenir pour soutenir cet équilibre et pour défendre ces réserves. Le soutien de cet équilibre et la défense de ces réserves veulent une politique restrictive de crédit et celle-ci n'est généralement efficace que dans la mesure où elle réduit les revenus et le volume de l'emploi, résultat opposé à celui qui était poursuivi. Telle est

et définitif à la banque centrale, il se traduit par une augmentation correspondante de la circulation des signes montaires émis par cette banque. Dans la mesure où ces signes pénètrent dans le circuit bancaire, se trouve réalisée une des conditions d'une expansion du crédit bancaire selon les modalités qui ont été décrites précédemment. Le taux d'intérêt tend à fléchir en conséquence de cette abondance de liquidités et s'il ne fléchit pas en raison du préjudice que subit la confiance dans la monnaie, le taux escompté de profit des investissements tend à augmenter dans la même mesure où cette confiance faiblit. Le résultat est donc le même. Les demandes de crédit augmentent et toutes les conditions d'une expansion du crédit bancaire sont réalisées. Ainsi aux effets du déficit budgétaire comme tel sur le revenu national, sur la demande totale de biens et de services étrangers, viennent s'ajouter les effets des investissements induits par la baisse du taux de l'intérêt ou par l'augmentation du taux des profits escomptés, sur ce même revenu, sur cette même demande de biens et de services et partant sur la demande de biens et de services étrangers.

Ce n'est cependant pas la fin de l'histoire. Si le déficit budgétaire est important ou si les déficits s'accumulent d'année en année, l'expansion corrélative du revenu national risque d'épuiser sinon tous les facteurs disponibles de production à tout le moins certains d'entre eux, et les prix de ces facteurs tendent à hausser. En conséquence, les besoins de signes monétaires tendent à augmenter non plus en raison de l'expansion de l'activité économique rélle mais simplement en raison de la hausse des prix. Aussitôt les taux d'intérêt

être déclanché par bien d'autres facteurs qu'un déficit budgétaire, une modification dans les habitudes d'épargne du public par exemple ou encore une modification intervenant dans la répartition du revenu national, modification qui favoriserait la consommation aux dépens de l'épargne?

Cela est parfaitement juste et c'est pourquoi, en soi, un déficit budgétaire n'est pas nécessairement inquiétant, comme le serait un déficit d'exploitation des affaires d'un particulier. Si un déficit budgétaire justifie de graves soucis de la part de la banque centrale, c'est que celle-ci sait d'expérience que ce déficit est trop facilement couvert non par l'emprunt mais par le recours pur et simple au crédit de la banque centrale c'est-à-dire à la faculté de création de titres de créances sur le revenu national que celle-ci détient. Or, d'un point de vue monétaire, le choix de la méthode de financement de ce déficit a une importance primordiale.

Dans la mesure où ce financement s'effectue par voie d'emprunt, peu importe le terme de celui-ci, il n'y a aucune augmentation du nombre de titres de créances à charge du revenu national ou si l'on préfère, il n'y a aucune expansion de la circulation monétaire. L'opération se réduit à la mobilisation d'un certain nombre de signes monétaires épargnés et à leur intégration active, à l'intervention de l'État, dans le circuit de l'activité économique. L'Etat se substitue purement et simplement à l'initiative défaillante des entrepreneurs.

Lorsque ce financement s'effectue par recours direct

On conçoit que de telles perspectives ne soient pas particulièrement rassurantes pour une banque centrale jalouse - et un peu trop même parfois - des réserves de change qu'elle a accumulées. Dans des pays tels les Etats-Unis où une fraction très faible du revenu national est dépensée en biens et services d'origine étrangère et où aussi cette fraction est négligeable par rapport à l'épargne qui est réservée sur ce revenu, ces considérations n'ont peut-être guère d'importance compte tenu encore des réserves de change que détiennent les Etats-Unis. Il n'en est pas de même des pays qui doivent avoir abondamment recours aux biens et services de l'étranger, où tout accroissement de revenu se traduit aussitôt par une demande supplémetaire de tels biens et services, où pour des motifs divers l'épargne n'est que minime et où les réserves de change sont modestes. On comprend que dans de telles conditions d'opération, la banque centrale témoigne de quelque inquiétude surtout qu'elle ne manquera pas de souligner que l'expansion de la demande intérieure est de nature à détourner la production nationale des marchés à l'exportation pour satisfaire les besoins du marché national avec la conséquence que non seulement il y a recours accru aux services de l'étranger mais encore diminution de l'ensemble des services qui peuvent être offerts à l'étranger avec réduction corrélative des recettes en or et devises reçus pour ces services.

Ces inquiétudes sont-elles cependant justifiées et ne peut-on pas arguer, tout en reconnaissant l'exactitude du mécanisme décrit et de ses conséquences, que celui-ci peut

partie dépensée, une fraction se porte sur des biens et des services nationaux et le solde sur des biens et services étrangers. De même que chaque fraction de revenu qui est épargnée réduit le flot des revenus et dépenses qui entraine l'activité économique et en détermine son ampleur, toute fraction de revenu qui est dépensée sur des biens et services étrangers amenuise également ce flot de revenus et de dépenses pour alimenter quelque autre flot, celui qui est propre au pays fournisseur des biens et services en cause. Plus la fraction du revenu qui est épargnée ou consacrée à l'achat de biens et de services étrangers est importante, moindre est l'effet sur le revenu national d'un déficit déterminé de son budget. Inversement, l'expansion du revenu national consécutive à un déficit déterminé du budget est d'autant plus grande que la fraction des revenus qui sont réservés à l'épargne ou à l'importation de biens et services étrangers est plus petite. En tout état de cause, que cette expansion soit grande ou petite, elle suscite une certaine augmentation de l'épargne et entraine une certaine diminution des réserves en or et en devises, la somme de ces épargnes supplémentaires et de ces pertes en or et en devises s'élevant au total au montant du déficit budgétaire. Si la collectivité ne pratiquait aucune épargne, le montant du coût en or et en devises de l'expérience en cause serait exactement égal au montant du déficit budgétaire comptabilisé par l'Etat. Plus élevé est le montant de l'épargne pratiquée relativement à celui des biens et services sollicités de l'étranger, moindre est le coût en or et en devises pour le pays.

Ecartons cependant le premier motif d'inquiétude puisque nous avons supposé un chômage de ressources productives dont il convenait de promouvoir la mise en activité. Même dans cette hypothèse, il y a lieu d'user de prudence car si l'Etat exerce quelque contrôle sur la demende directe que suscitent ses initatives, l'orientation de la demande dérivée lui échappe et rien n'indique que celle-ci sollicitera précisément les facteurs en chômage qu'il y a lieu de mettre en activité. En outre, l'œuvre de production suppose le concours simultané d'une variété de facteurs. Certains de ceux-ci peuvent s'offrir en surabondance tandis que l'offre d'autres de ces facteurs peut s'avérer limitée. Ainsi de multiples façons, la limite de mobilisation possible de facteurs inemployés de production peut être atteinte plus rapidement qu'on ne le croit et partant, risque aussi d'être atteinte cette limite critique à partir de laquelle les initiatives des pouvoirs publics pourraient donner lieu à effets inflationnistes c'est-à-dire à une situation dans laquelle l'augmentation de la demande effective résultant de l'accroissement des revenus ne rencontrerait plus qu'une offre inélastique faute de moyens disponibles pour l'alimenter et s'épuiserait en conséquence purement et simplement dans la hausse des prix.

Ignorons cependant ces écueils d'un ordre économique général pour prêter attention aux préoccupations de la banque centrale relatives à la balance des paiements et à l'évolution de celle-ci.

Il a été dit précédemment que tout revenu était partiellement épargné et partiellement dépensé. Dans la

Le résultat final – et la chose peut être démontrée mathématiquement– est que l'épargne totale de la collectivité a augmenté exactement de la livre supplémentaire dépensée par l'action prodigue de l'Etat tandis que les revenus se sont accrus d'un multiple de cette livre, multiple d'autant plus élevé que le taux de l'épargne est plus réduit. L'Etat prodigue se trouve ainsi dans une situation exceptionnellement privilégiée puisque ses prodigalités créent les moyens nécessaires pour les acquitter. Autrement dit, il n'a point à se demander où il trouvera l'argent pour couvrir ses folles dépenses puisque cet argent se crée au fur et à mesure que ces dépenses s'effectuent.

Vue aussi paradoxalement optimiste des choses n'est cependant pas partagée par le caissier, le banquier et l'agent financier de l'Etat à savoir la banque centrale. Celle-ci témoigne invariablement de vives inquiétudes en présence de telles expériences qui , en fait , ne peuvent en général être inaugurées qu'avec son concours pour fournir à l'Etat , au point de départ à tout le moins , les moyens financiers nécessaires pour couvrir le déficit budgétaire envisagé .

Cette inquiétude résulte de ce que le progrès du mécanisme qui vient d'être décrit est subordonné , tout d'abord à l'existence de facteurs inemployés de production susceptibles d'être mobilisés aux fins de répondre à l'accroissement de la demande directe et dérivée , résultant de l'initiative prise par l'Etat , et ensuite à l'incidence de cette augmentation de la demande directe et dérivée sur la balance des paiements du pays et plus concrètement, sur les réserves d'or et de devises détenues par la banque centrale .

de réarmement, effort dont le progrès se heurte notamment à un montant limité de certaines ressources. C'est encore la situation qui caractérise les économies peu développées ou en voie de développement rapide où les facteurs disponibles de production doivent être appliqués de préférence à des travaux d'investissement plutôt qu'à des fins de consommation En de telles conjonctures, l'épargne est une vertu que nous aurions tort de décourager et comme il peut toujours y avoir quelque doute sur la nature de la conjoncture, il convient de faire crédit à l'épargnant des sentiment altruistes qui inspirent son abstinence, quelque détestable que cette épargne puisse parfois s'avérer socialement lorsque l'épargnant se trompe.

Il est cependant du pouvoir de l'État de neutraliser les effets sociaux du vice de l'épargne, lorsque vice il y a, et ceci en assumant, momentanément à tout le moins, le rôle vertueux de l'enfant prodigue, en fait, en pratiquant délibérément une politique de déficit budgétaire. Que se passe-t-il dane ce cas?

Pour chaque livre supplémentaire que l'État dépense, le revenu de quelque personne est accru du même montant. Cette personne épargne une partie de cet accroissement de revenu et en dépense le reste. Le solde dépensé augmente à nouveau le revenu de quelque autre personne, revenu qui à son tour est en partie épargné et en partie dépensé..., et ainsi de suite. Il y a lieu d'imaginer ce phénomène comme un flot qui progresse et qui s'amenuise au fur et à mesure de ses progrès, du fait de l'épargne, un peu à la manière de l'eau qui se perdrait par infiltration dans les berges d'un canal.

des investissements dans une communauté détermine le rythme de l'épargne et le rythme de l'épargne à son tour détermine celui des revenus.

Vous ne manquerez pas de conclure, Messieurs, que le culte de l'épargne dans lequel vous avez sans doute été élevé, n'est pas aussi fondé que vous le croyiez peut-être, jusqu'à présent. Et c'est exact. Il ne peut être pratiqué qu'aux dépens du culte de la charité chaque fois qu'il s'agit de hausser le revenu national et de développer le volume d'emploi de la population. Dans cette hypothèse, l'enfant prodigue qui dilapidait le patrimoine familial mérite une réhabilitation qui n'a que trop tardé.

Rassurez-vous cependant au sujet de la valeur des mérites que vous penseriez avoir acquis jusqu'à ce jour. Car si le montant de l'épargne qui est faite ne détermine pas celui des investissements qui sont entrepris il est la condition du développement chaque fois que ce développement se heurte au montant limité des ressources susceptibles d'être engagées dans le processus économique. Et cela se comprend

Les possibilités d'expansion d'une économie ne sont en effet pas infinies. A chaque moment, elles sont limitées par les ressources en installations, en machines, en moteurs et en hommes qui sont disponibles. Plus une collectivité cultive la vertu d'épargne, moindre est l'importance de ces ressources qui doivent être réservées à des fins de consommation et plus grand est le montant de ces ressources qui peuvent être consacrées à des fins d'investissement. C'est bien l'un des problèmes qui confrontent actuellement la plupart des économies engagées dans l'effort

tement la banque centrale sauf celle qui implique une politique de déficit budgétaire, cette politique étant susceptible de mettre directement en cause la banque centrale en sa qualité de caissier et de banquier de l'État.

Comment une politique de déficit budgétaire peut-elle contribuer à la poursuite de cette mission assumée par l'État moderne, laissant provisoirement en suspens la question de savoir comment ce déficit sera couvert?

Il a été suggéré que si le revenu national ne s'élevait pas au niveau jugé souhaitable pour occuper une population, la cause devait en être cherchée, dans un état social déterminé, dans le fait que la demande effective de biens de consommation et de biens d'investissement n'était pas suffisante. L'épargne n'a aucune influence sur la demande de biens d'investissement car c'est cette demande qui détermine le montant de l'épargne et non l'inverse. L'épargne a, par contre, une influence déterminate sur la demande de biens de consommation. Si vous décidez d'épargner une livre supplémentaire par semaine, vos fournisseurs recevront une livre de moins par semaine. En conséquence, ils doivent épargner moins ou dépenser moins. Dans la mesure où ils restreignent leurs dépenses, d'autres revenus sont réduits et ainsi de suite. Finalement, votre épargne supplémentaire d'une livre se traduit par une diminution d'une livre de l'épargne de votre prochain. L'épargne totale de la collectivité ne s'est pas accrue tandis que sa répartition s'est modifiée. Mais les revenus se sont réduits d'un multiple d'une livre, multiple d'autant plus élevé que la proportion des revenus réservée à l'épargne est plus importante. En bref, le rythme

apparaît comme un facteur prépondérant. Sans son intervention, le fonctionnement de l'économie sociale, le progrès économique et le bien-être social seraient pratiquement inconcevables. En fait l'Etat moderne se donne pour but d'augmenter le revenu national et d'élever le niveau de vie de la population. Sans évoquer l'Union Soviétique et ses pays plus ou moins satellites, cette mission économique et sociale de l'État est déjà accomplie dans une grande partie du monde sous l'extraordinaire influence des idées exposées il y a une quinzaine d'années environ par Lord Keynes dans son ouvrage intitulé «Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie». Ces idées qui à l'époque paraissaient neuves et surpenantes car elles heurtaient les conceptions orthodoxes sont aujourd'hui généralement admises et ont eu une importance politique sans égal. Aussi les conceptions de l'économie financière sont-elles aujourd'hui infiniment éloignées des idées que défendaient J.B.Say lorsqu'il disait « Le meilleur des plans financiers est de dépenser peu; et le meilleur de tous les impôts est celui qui est le dernier en importance». L'Etat assume aujourd'hui des devoirs importants dont l'exécution comporte des dépenses considérables et des recettes du même ordre, et du moment que l'Etat absorbe parfois entre le tiers et la moitié du revenu national et entame la substance même du capital, il n'est plus guère possible de considérer que l'activité de l'État est indifférente du point de vue qui nous concerne.

Très diverses sont les modalités suivant lesquelles l'Etat peut pourvoir à sa mission de promotion du revenu national et du degré d'emploi. Elles n'intéressent qu'indirec-

caractère purement monétaire ne sont guère de nature à contribuer décisivement à la solution de ces crises. En pareille conjoncture, les problèmes dépassent nettement les moyens que les banques centrales peuvent mettre en œuvre. Il n'en résulte cependant pas que la politique monétaire des banques centrales soit indifférente quant au niveau du revenu national et au degré d'occupation d'un pays car suivant le niveau auquel cette politique tend à fixer le taux de l'intérêt, elle stimule ou décourage le flot des investissements. Dans des pays, en particulier, où le taux d'intérêt est traditionnellement élevé, les banques centrales doivent de ce point de vue, pouvoir exercer une influence intéressante sur le climat général qui préside au développement économique car si le taux d'intérêt est élevé dans ces pays, c'est souvent et en ordre principal, en raison du souci excessif de liquidité qui inspire les détenteurs de capitaux et la banque centrale est par essence même, un «fabricant de liquidité» susceptible d'harmoniser de tels soucis avec les exigences d'illiquidité relative des investissements qu'implique le progrès économique et social.

Le système bancaire considéré dans son ensemble peut donc, à l'initiative et sous la conduite de la banque centrale, jouer un certain rôle de promotion du revenu national et du degré d'emploi mais l'efficacité d'une telle intervention est strictement limitée. Pour aboutir à quelque résultat utile, il faut manifestement autre chose. Ce quelque chose d'autre peut-il être offert par la banque centrale dans ses relations non avec les banques mais avec l'Etat?

Dans l'organisation économique contemporaine, l'Etat

déterminante sur le rythme des investissements et partant sur le revenu national et le degré d'emploi. En fait, et c'est là une des grandes déceptions des autorités monétaires, il s'est avéré que la mise en œuvre de méthodes purement monétaires pour stimuler l'activité économique, ne témoignait que de résultats d'une valeur toute relative et la raison n'en est point difficile à saisir. C'est que dans un état social déterminé les limites entre lesquelles il est pratiquement possible de faire varier le taux de l'intérêt, sont relativement étroites tandis que très étendues sont les limites entre lesquelles fluctuent le taux escompté des profits des entrepreneurs.

Les entrepreneurs sont par définition des êtres hypersensibles. Exagérément optimistes aujourd'hui, ils sombrent demain dans le pessimisme le plus noir. Aussi est-il de ces époques où le taux de profit qui est escompté des entrepreneurs devient négatif et où le problème pour eux est moins de maximiser les gains que de minimiser les pertes. De telles époques, la grande crise des années 1930 est particulièrement caractéristique. En de telles conjonctures, des méthodes purement monétaires ne pourraient être efficaces qu'à la condition qu'elles abaissent le taux d'intérêt au point qu'il devienne négatif, c'est-à-dire que le capitaliste paie pour qu'on lui fasse le plaisir de bien vouloir lui emprunter. Il suffit d'évoquer pareille éventualité pour souligner le caractère révolutionnaire d'une telle hypothèse.

Ecartons cependant cette vision de cauchemar pour conclure que dans des états de crise grave du revenu national et du niveau de l'emploi, des manœuvres de

d'emploi pour avoir indiqué en même temps que ce revenu et ce degré d'emploi sont fonction de ce rythme.

Revenant alors au point de départ et à la question qui avait été posée, à savoir celle de l'influence du taux de l'intérêt sur le revenu national et le degré d'emploi, nous constatons qu'elle se réduit à la question de l'influence de ce taux sur le rythme des investissements.

En principe, cette influenc devrait être très grande. Si le mobile de profit anime, en effet, les entrepreneurs et leurs intiatives, un investissement ne s'effectuera que pour autant que le taux escompté de profit net sur cet investissement est supérieur au taux de l'intérêt. Plus le taux d'intérêt est réduit, plus étendu est le choix des investissements qui répondent à cette condition et plus importants sont aussi les investissements dont le rendement probable satisfait à cette même relation. Plus concrètement, si le profit escompté de l'installation d'une machine supplémentaire, compte tenu des dépenses d'entretien et d'amortissement, est supérieur au taux de l'intérêt, une telle machine sera demandée car il sera avantageux d'emprunter le cas échéant le capital nécessaire à un tel achat. Le même raisonnement s'applique lorsqu'aucun emprunt ne doit être envisagé car dans cette dernière hypothèse, nul ne songera à investir un certain capital en une machine qui doit rapporter moins que l'intérêt que l'on pourrait percevoir en prêtant ce capital. Ainsi le rythme des investissements serait déterminé par le taux escompté des profits relativement au taux de l'intérêt.

Le taux d'intérêt devrait donc exercer une influence

investissement. Le seul fait d'épargner n'améliore d'aucune façon ces perspectives de profit. Bien au contraire, car les perspectives de profit qu'offre un investissement sont fonction de la demande de biens de consommation que les biens d'investissement sont destinés à produire. Or, si quelqu'un décide d'épargner, c'est-à-dire de ne pas dépenser ses revenus à des fins de consommation, il réduit la demande de biens de consommation. Il peut compromettre, en conséquence, l'optimisme dont les entrepreneurs témoignent à l'égard de l'évolution probable du marché des biens en cause et décourager ceux-ci de toutes initiatives d'investissement. En bref, l'homme qui épargne tend à porter préjudice à la demande effective de biens de consommation sans en rien stimuler la demande effective de biens d'investissement.

Il serait intéressant de montrer que si chacun est libre d'épargner la fraction de son revenu qui lui convient et si chaque entrepreneur est libre d'investir les montants qu'il estime convenir à l'état probable de ses affaires,au total, pour une collectivité considérée dans son ensemble et pour une période déterminée de temps, le montant des épargnes qui se constituent ne peut être différent du montant des investissements qui s'effectuent. Ce n'est toutefois pas le montant des épargnes qui détermine le montant des investissements mais bien le montant des investissements qui fixe celui des épargnes. Ceci nous entrainerait cependant assez loin et hors de notre sujet. Il suffit d'avoir pricisé le rôle essentiel que joue le rythme des investissements dans l'élaboration du revenu national et la détermination du degré

Les choses ne sont cependant pas aussi simples et la raison en est que les revenus perçus par un chacun ne sont pas intégralement dépensés. Dès que ces revenus dépassent un certain minimum, une fraction en est affectée à des fins diverses d'épargne. Il peut s'agir de liquidités que l'on réserve pour faire face à des nécessités imprévues, il peut s'agir de pure thésaurisation à la manière de l'avare qui accumule or et billets, il peut s'agir surtout de sommes que l'on destine à des investissements - immeubles, machines, installations, stocks de marchandises, navires, etc... En bref et d'une manière sommaire, le revenu d'un chacun n'est que partiellement dépensé à des fins de consommation; une fraction en est épargnée à des fins d'investissement.

Abstraction faite du péhnomène de thésaurisation, il n'en résulterait assurément aucun inconvénient pour le fonctionnement du mécanisme décrit, si toute décision d'épargne s'accompagnait nécessairement d'une décision d'investissement et en coséquence d'une demande correspondante de biens d'investissement. Dans ce cas, en effet, la fraction épargnée du revenu d'un chacun susciterait une activité destinée à fournir les biens d'investissement comme la fraction consommée de ce revenu suscite ou entretient l'activité des industries de biens de consommation. Malheureusement, la décision d'investir et la décision d'épargner relèvent en général de deux catégories entièrement différentes d'individus. La demande de biens d'investissement vient non de ceux qui épargnent mais des entrepreneurs qui réclament ces biens pour la conduite de leurs affaires et nul entrepreneur n'investit s'il n'escompte quelque profit de son

tion des biens et services en cause, si les entrepreneurs ne sont pas satisfaits de l'existence de revenus grâce auxquels ce besoin pourra se traduire par une demande effective, condition de la réalisation des profits escomptés.

Plus les revenus dont chacun dispose sont importants, plus cette demande effective tend à être élevée, mais ces revenus n'existent et ne peuvent augmenter dans le chef d'une personne quelconque que pour autant qu'il ait été satisfait préalablement par celle-ci à la demande effective d'autres personnes. Pas de revenus qui ne supposent une dépense antérieure qui les ait alimentés en rémunération d'un service offert par le bénéficiaire de ces revenus. En d'autres termes, le revenu de tout individu est dérivé de la demande effective de tous les autres membres de la collectivité ou encore la demande effective dont un chacun témoigne fait le revenu de tous les autres membres de la collectivité

De cette constatation faite depuis longtemps - n'a-t-elle pas été formulée par J.B. Say dans sa loi des débouchés « L'offre crée sa propre demande »–l'on pourrait être tenté de conclure que si l'activité économique est insuffisante pour procurer un degré satisfaisant d'emploi à la population, ce ne peut être qu'à la suite d'interventions maladroites dans le mécanisme que nous venons de décrire et qu'il suffit pour améliorer cette situation, de stimuler cette activité par quelque moyen que ce soit, l'accroissement de revenus résultant de surplus d'activité devant inéluctablement susciter la demande nécessaire à la vente de la production corrélative de ce complément d'activité.

De la réponse à cette question dépend en fait l'influence que le système bancaire proprement dit, les banques ordinaires certes, mais surtout la banque centrale, peut exercer sur le revenu national et sur le volume d'emploi. Cette question n'est autre que celle de l'influence du taux de l'intérêt sur ce revenu et sur ce volume d'emploi.

Il est de vérité élémentaire que dans le système capitaliste que nous connaissons, ce sont les décisions des employeurs - appelons - les les entrepreneurs pour reprendre une expression classique - qui déterminent le niveau de l'activité économique et partant le volume d'emploi offert à la population. Ces décisions ne sont évidemment pas arbitraires. Elles répondent à de multiples motifs qui ne sont pas tous d'ordre économique et qui les engagent à un moment donné à limiter ou à développer leurs initiatives. . . et les décisions des uns ne sont point sans réagir sur celles des autres.

D'une manière générale cependant, le motif principal de ces décisions est d'ordre économique à savoir la mesure de profit, positif ou négatif, (gagner davantage ou perdre moins) escompté de l'exécution de ces décisions. Ainsi la somme totale de biens qui seront produits ainsi que de services qui seront offerts, dépendra en grande partie des profits escomptés par les entrepreneurs sur la vente de ces produits et de ces services. Point de profits possibles cependant sans une demande effective pour ces biens et ces services et cette demande elle-même suppose outre l'existence d'un besoin, celle de revenus susceptibles de le satisfaire. Quelque grand que soit un besoin, il ne stimulera jamais la produc-

titres de créance qu'elle émet contre tous biens ou valeurs acceptables par elle, pratiquement en achetant de l'or et des devises contre ses billets, en rachetant aux banques les titres de créances que celles-ci détiennent sur leur clientèle active ou en prêtant sur ces titres, et enfin en achetant sur le marché toutes autres valeurs de manière à augmenter le volume de liquidités.

C) Cette expansion de crédit n'est enfin possible que pour autant que le système bancaire trouve preneur de crédit. En d'autres termes, elle ne peut progresser que dans la mesure où à l'augmentation des titres de créance sur le revenu national que le système bancaire pris dans son ensemble, peut mettre en circulation correspond une demande équivalente de tels titres. Si cette demande se dérobe, l'augmentation de ces titres de créance n'a d'autre effet que de déprécier le taux d'intérêt qui est le prix qui est exigé par le détenteur d'une créance immédiatement exigible sur le revenu national pour renoncer à cette exigibilité pendant un temps déterminé avec les risques divers que comporte dette renonciation suivant les caractères de la reconnaissance de dette que le détenteur de la créance en cause reçoit en contre-partie. Toutes autres choses demeurant égales par ailleurs, plus les liquidités sont abondantes, moindre sera le prix que l'on sera disposé à payer pour s'en réserver une fraction et le taux d'intérêt tend à fléchir.

Ce fléchissement du taux de l'intérêt ne va-t-il toutefois pas stimuler la clientèle active des banques et la précipiter vers les guichets pour obtenir des prêts et avances à ces conditions plus avantageuses?

pour laquelle les économies qui ne font guère ou peu appel aux services bancaires et où les billets constituent la seule sinon la principale forme de circulation monétaire, ne se prêtent guère à cette forme d'expansion de crédit.

2 — Ces billets se perdent encore chaque fois que pour une raison ou une autre, ils sont cédés à la banque centrale puisque émis par celle-ci, ces billets ne constituent pas dans son chef un titre de créance mais un engagement. C'est là un artifice que la banque centrale utilisera pour arrêter ou freiner une expansion de crédit qu'elle juge indésirable et ceci tout simplement en rachetant ses billets contre or ou devises ou toutes autres valeurs acceptées par le marché.

B) Cette expansion ne peut se produire que moyennant l'accroissement au point de départ des réserves liquides des banques car c'est en fait cet accroissement qui déclenche tout le mécanisme. Si l'on exclut dès lors toute modification dans les habitudes de thésaurisation du public, modification qui se traduirait par un apport supplémentaire de signes monétaires au système bancaire ou encore une diminution dans la proportion des réserves liquides que les banques estiment devoir maintenir en couverture de leurs engagements, cet accroissement ne peut être déterminé que par la banque centrale qui seule détient le privilège d'émettre des billets c'est-à-dire de créer des titres de créance sur le revenu national. Par elles-mêmes, les banques sont incapables d'amorcer cette expansion de crédit. Le concours de la banque centrale est indispensable à cet effet. Lorsque celle-ci estime que cette expansion est souhaitable, elle réalise les conditions requises en vue de cette expansion en cédant les

thésaurisé et que tous soient finalement déposés auprès d'une banque quelconque. Dans ces conditions, des 90 livres syriennes déposées, 9 livres syriennes sont retenues par les banques pour ajuster leur encaisse au montant de leurs nouveaux engagements tandis que le solde des 81 livres syriennes fai ussitôt l'objet d'un paiement. Dans l'hypothèse envisagée, les 81 livres syriennes font de nouveau retour au système bancaire.... et ainsi de suite. Le résultat final est qu'un dépôt nouveau de signes monétaires de 100 livres syriennes a augmenté l'encaisse totale des banques de 100 livres syriennes, leurs opérations de crédit de 900 livres syriennes et leurs dépôts de 1000 livres syriennes. Au total, les valeurs actives et passives du système bancaire considéré dans son ensemble, ont augmenté les unes et les autres de 1000 livres syriennes. C'est ce que l'on appelle une expansion de crédit bancaire et voilà comment, schématiquement, cette expansion s'amorce, progresse et meurt.

Dans ce mécanisme d'expansion du crédit bancaire, trois choses importantes doivent être notées.

A) Cette expansion ne peut progresser que dans la mesure où les signes monétaires lancés dans le circuit que nous avons décrit, ne se perdent point en cours de route. Or, ils peuvent se perdre de deux manières:

1 — Plutôt que de maintenir ces signes monétaires en banque, leur propriétaire peut préférer les conserver sous forme de billets et les thésauriser. Les billets ainsi retenus à chaque tour de circuit, diminuent d'autant les possibilités d'expansion de crédit au tour suivant. S'ils sont thésaurisés en totalité, aucune expansion n'est possible. C'est la raison

susceptibles de devoir être remboursés à tout moment, le tout à l'intervention du banquier qui assume le risque des modifications qu'il apporte aux caractères d'exigibilité et de liquidité des créances sur le revenu national dont il fait commerce.

Chaque banquier pris en particulier ne peut évidemment mettre à la disposition de sa clientèle pour un montant de droits de créance sur le revenu national supérieur à celui des titres de créance qui lui ont été confiés par ses déposants. En fait, ce montant ne peut être qu'inférieur, compte tenu de la réserve liquide dont le banquier doit toujours pouvoir disposer. Chose paradoxale, ce qui est vrai d'un banquier en particulier ne l'est plus cependant de l'ensemble de la corporation des banquiers.

L'explication en est simple du moment que l'on admet que tout titre de créance, à la condition que celle-ci soit immédiatement exigible, est équivalent à un titre de créance sur le revenu national émis par la banque centrale et peut donc servir aux mêmes fins. Les créances que la clientèle passive d'une banque détient sur celle-ci répondent à cette condition et sont utilisées par cette clientèle à ces fins.

Lorsqu'un banquier reçoit dès lors un dépôt de 100 L.S. il conserve 10L.S. par devers lui à titre de réserve et se préoccupe aussitôt de placer les 90 livres syriennes restantes. En tout ou en partie, ces 90 livres syriennes utilisées par le client de la banque, se retrouvent un jour dans une ou plusieurs autres banques sous la forme d'un nouveau dépôt. Imaginons que ce soit pour le tout et qu'au cours du circuit parcouru par les billets en cause, aucun de ceux-ci ne soit

utilisent aussitôt. Ainsi, chaque fois qu'un banquier accepte un dépôt de fonds, il joue simplement le rôle de caissier pour une fraction de ces fonds (Nous avons supposé 10%) mais il accepte un risque pour le solde de 90% qu'il cède à d'autres personnes. Vis-à-vis de son déposant, il prend l'engagement de remettre les fonds qui lui ont été confiés aux conditions fixées au moment de la constitution du dépôt et nous savons que la majorité de ces dépôts sont à vue de telle manière que leur remboursement peut être sollicité à n'importe quel moment - mais il n'exige pas un engagement correspondant de la part du client auquel il a prêté les fonds en cause. Il court ainsi un double risque: d'une part celui de l'insolvabilité éventuelle de son débiteur, d'autre part le risque d'illiquidité résultant du fait que l'échéance des créances qu'il détient sur sa clientèle active ne coïncident pas et ne couvrent point nécessairement les demandes éventuelles de remboursement de sa clientèle passive. En s'interposant entre les personnes qui sont titulaires de créances sur le revenu national et les personnes qui sont susceptibles d'utiliser immédiatement ces créances à des fins productives, le banquier accélère le fonctionnement de l'économie à la manière d'un courtier dont la connaissance du marché facilite la mise en présence des parties aux transactions mais ce résultat, il ne l'atteint que par un conditionnement approprié des créances dont il fait commerce, conditionnement qui modifie le caractère d'exigibilité et le degré de liquidité de ces créances. Le déposant fait un dépôt à vue qui sera en fait investi en des opérations à terme; le client emprunte à terme des fonds qui en fait sont

caractérise le fonctionnement d'une économie garandit la liquidité des créances qui lui sont confiées quel que soit l'usage auquel celles-ci sont affectées en fait par lui-même ou par sont client. Considérons, en effet, un bilan de banque. Au passif de ce bilan, la rubrique la plus importante est normalement celle des dépôts reçus par la banque, c'est-à-dire les créances sur le revenu national que les déposants pour des raisons diverses confient à la banque plutôt que de les détenir sous la forme de signes monétaires concrets. Cette rubrique comptabilise les engagements de la banque vis-à-vis de sa clientèle passive. A l'actif, les rubriques les plus importantes sont constituées par le portefeuille d'escompte, les prêts et avances et autres placements, c'est-à-dire les dettes que la clientèle active de la banque a souscrites en faveur de celle-ci en contre-partie des créances sur le revenu national qu'elle a acquises et qui avaient été apportées par la clientèle passive de la banque. De ces créances sur le revenu national, la banque ne maintient par devers elle qu'une fraction relativement minime sous la forme de signes monétaires ou d'avoirs en compte équivalents: c'est l'encaisse propre de la banque qui couvre ses besoins courants de trésorerie, notamment pour faire face à des retraits éventuels de dépôts,

Cette organisation comptable signifie que le banquier qui accepte un dépôt de fonds, c'est-à-dire de créances sur le revenu national, conserve une fraction de ces fonds par devers lui à titre de réserve (Admettettons que ce soit 10% pour la facilité des choses) et cède le solde soit 90% du montant de ces créances à d'autres personnes qui les

centrale. Sans doute, en comparant les chartes organiques des banques centrales les plus représentatives, est-il possible de dégager un certain nombre d'éléments qui leur sont communs, mais une telle énumération serait de peu d'utilité. Usant de l'artifice adopté pour définir la fonction de la banque ordinaire, une banque centrale est une banque ordinaire qui peut se dispenser de la faveur d'une clientèle passive qui fasse apport de créances sur le revenu national car elle détient le privilège exclusif de créer de tels titres de créance et qui, en principe, parmi sa clientèle active n'admet que les banques ordinaires et bien entendu, l'État toujours en quête d'un moyen quelconque de s'attribuer une part du revenu national.

Comment la banque centrale dans ses relations avec l'État d'une part, avec les banques d'autre part, va-t-elle user de ce privilège éminent de création de titres de créance sur le revenu national produit par d'autres, pour promouvoir l'expansion de ce revenu et multiplier les occasions de travail qui s'offrent à la collectivité aux destinées monétaires desquelles elle préside? Telle est la question.

Consacrons tout d'abord notre attention à l'activité des banques et aux relations de celles-ci avec la banque centrale du point de vue particulier qui vient d'être mentionné, celui de l'expansion du revenu national et du degré d'emploi.

Nous avons dit qu'un banquier était un commerçant en créances exigibles sur le revenu national mais il est aussi autre chose et davantage. C'est encore un monsieur qui dans le système des dettes et créances réciproques qui

fondamentalement un commerçant en crédit et mieux encore, un commerçant en titres de créances immédiatement exigibles sur le revenu national de la collectivité où il est établi.

Le revenu national est cet ensemble de biens, de services et de valeurs diverses qui s'offrent à une économie au cours d'une période de temps déterminée et que les membres de cette collectivité se partagent à des fins diverses de consommation ou d'investissement, selon le montant des signes monétaires dont chacun dispose.

La personne qui dépose les signes monétaires qu'elle détient auprès d'une banque, renonce, en principe, pour le montant de ces signes et pour la durée de son dépôt à ce partage. En réalité, elle cède au banquier pour une période déterminée ou indéterminée suivant les conditions du dépôt, une créance plus ou moins importante mais indéterminée quant à son objet, sur le revenu national. Le stock de créances ainsi constitué par le banquier est mis par celui-ci à la disposition des membres de la collectivité qui à des fins diverses cherchent à se réserver une part du revenu national et une clientèle active qui sollicite le prêt de telles créances. C'est la mesure selon laquelle ces deux clientèles sollicitent les services du banquier et se prêtent à une aimable exploitation, qui détermine ou compromet finalement sa réputation. Telle est schématiquement, l'essence du commerce de banque.

En quoi, une banque centrale se distingue-t-elle d'une banque ordinaire? Il faut bien le reconnaître, il n'existe pas de définition incontestée ou incontestable d'une banque

public, pour la communauté»?Quelle n'eut pas été sa surprise et sa déconvenue si on lui eut dit que prisonnier des contingences et des problèmes immédiats de son époque, il ne percevait, pas plus que ses collègues mal intentionnés, la signification profonde de son oeuvre? Quel n'eut point été son étonnement si on lui eut laissé entrevoir que les conceptions monétaires évolueraient au point qu'un jour les chartes organiques des banques centrales assigneraient spécifiquement aux autorités monétaires le soin de promouvoir le développement du revenu de la collectivité ainsi que du degré d'occupation de celle-ci? Ce qui implique dans l'esprit des promoteurs de ces chartes que par des moyens purement monétaires, il est possible d'influencer le niveau de l'activité économique et le volume d'emploi d'une collectivité, niveler les fluctuations de ce niveau et de ce volume, accélérer leur progression ou freiner leur recul.

C'est la nature, les modalités et les limites de cette influence de facteurs d'ordre purement monétaire sur l'activité économique d'une nation qu'il convient d'apprécier.

Et tout d'abord qu'est-ce qu'une banque?

Il a été dit qu'un banquier était un monsieur, de préférence d'aspect sévère et d'allure distinguée qui fait commerce à son avantage particulier et en n'engageant à peine que sa réputation, de capitaux qui ne lui appartiennent pas. Pour plaisante qu'elle soit, cette définition est juste, mais elle ne découvre qu'une partie de la réalité des choses. Si l'on veut bien faire abstraction des multiples services accessoires que le banquier offre à sa clientèle, celui-ci est

La fonction sociale des banques centrales dans une économie moderne(1)

En parcourant l'ouvrage qui a été consacré au Centenaire de la Banque Nationale de Belgique(2), l'on ne peut manquer d'être surpris de constater à quel point cette institution aujourd'hui vénérable, réunissait dès son origine et infiniment mieux et plus complètement que ses aînées, la Banque d'Angleterre et la Banque de France, notamment la plupart des caractères d'une banque centrale. Ce terme de « banque centrale » venait à peine d'être employé pour la première fois - exactement en 1848. La chose devait être réalisée dans sa quasi-plénitude deux ans plus tard, en Belgique, en 1850 par la création de la Banque Nationale de Belgique, non sans de sérieuses oppositions et bien des incompréhensions, vaincues les unes et les autres par l'intelligence, la diplomatie et l'opiniâtreté du Ministre des Finances de l'époque, Frère ORBAN, que la Banque Nationale de Belgique honore comme son créateur et fondateur.

D'une clairvoyance peu commune en une matière que les théoriciens de l'époque commençaient à peine à débrouiller, Frère ORBAN sentait l'importance sociale de son œuvre. Morigénant un jour ses collègues au Parlement en défense de cette œuvre, ne leur reprochait-il pas «de ne pas avoir ce qui se cache derrière l'émission fiduciaire et de ne pas se rendre compte du profit qui en résulte pour le

(1) Conférence donnée le 28 novembre 1951 au grand amphithéâtre de L'Université Syrienne.

(2) Pierre Kauch. — La Banque Nationale de Belgique 1850-1918 Tome I.



UNIVERSITE SYRIENNE

CONFÉRENCES PUBLIQUES

ANNÉE 1951 - 1952

Imp. de l'Université Syrienne — Damas 1952




AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الاميركية في بيروت

